الاثنين 17 شباط 2020
العدد 3982 السنة الرابعة عشرة
lundi 17 Fevrier 2020 no 3982 14ème année
32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

حكومة علّاوي «شبه مكتملة»: نيل الثقة أوّل التحديات [18]

نصرالله: دعوا حكومة دياب تعمل [3]

قرار عدم الدفع بات وشيكاً [2]

حلب «مدينة آمنة»

[14 ـ 15]

تمكّن الجيش من السيطرة بسرعة استثنائية على كامل الخاصرة الغربية والشمالية الغربية لمدينة حلب (أ ف ب)

قضية

تسعير «ميدل ايست» بالدولار
التفاف على مطلب توحيد الدفع بالليرة؟
6

اليمن

اتفاق على أوسع عملية تبادل
15

سينما

إنها الحرب في هوليوود المعاصرة!
22

المشهد السياسي

قرار عدم الدفع بات وشيكًا

في غضون اقل من اسبوعين، من المرجّح ان يعلن لبنان قراراً بعدم دفع سندات اليوروبوندز المستحقة في 9 آذار المقبل والبدء بالتفاوض مع الجهات الدائنة، وسط حملة من التهويل، أبرز أضلاعها مؤسسة «آشمور» وحاكم المصرف
رياض سلامة

(مروان طحطح)

وتقول المصادر إن شركة ميدل إيست هي شركة خاصة، لا يمكن الحجز عليها بأي شكل من الأشكال بسبب ديون على الدولة اللبنانية، وهناك سابقة حصلت قبل عشر سنوات، بعد قيام شركة «هوختيف» الألمانية، من جرّاء نزاع مع مجلس الإنماء والإعمار، بالاستحصال على قرار بالحجز على طائرة ميدل إيست في مطار اسطنبول. وعندها انقضى الأمر خلال ساعات قليلة بعد إثبات ملكية الشركة.

وبدأ لافتاً أمس ما نشرته صحيفة فايننشال تايمز، حول ما دار في عشاء نظّمه بنك أوف أميركا في لندن الشهر الماضي، بحضور عدد من حاملي السندات اللبنانية. وبحسب الصحيفة، قام أحد حاملي السندات، بيمكو ياكوف أرنوبولين، بتوبيخ مؤسسة أشمور التي يملكها المليونير مارك كومبز، ومركزها في العاصمة البريطانية وتملك سندات بحوالى مليار دولار (400 مليون دولار من قيمة استحقاق آذار)، بسبب ما «سماه ضغوط المؤسسة على بيروت لدفع السندات في ظلّ واقع البلاد الصعب». ووجّه أرنوبولين انتقاداته إلى ممثلة الشركة لاريسا بابوشكين، معتبراً أن المؤسسة لا تتصرف بمسؤولية بالضغط على حكومة لبنان»، وأن «المؤسسة تحاول أن تسوّق وتدعم موقفها وتدفع البلد إلى الإفلاس». ولم يكتفِ أرنوبولين بذلك، بل اتّهم المؤسسة بابتزاز باقي حاملي السندات، الذين لا يماشون أن يقوم لبنان بعدم الدفع والتفاوض معهم، لدفعهم إلى شراء حصصها مقابل توقّفها عن ممارسة الضغوط وتعقيد الوضع.

ولا توصف «أشمور»، وهي شركة استثمار في الأسواق المالية والسندات، بـ«الصندوق الشرس» أو كما يعرف به هذا النوع من الصناديق بـ«أكلة الجيف». وهذا ما أثار استغراب المتابعين للأسواق المالية من التصرف العدائي لـ«أشمور»، متوقّعين أن يكون هذا الضغط سببه علاقة المؤسسة الوثيقة بحاكم المصرف المركزي والمصرفي انطون الصحناوي.

وفي ظلّ هذه الأجواء، انتقل الصراع بين التيار الوطني الحرّ وسلامة من خلف الكواليس وبعض الانتقادات الإعلامية، إلى الشارع، مع إعلان التيار الوطني الحرّ التظاهر رفضاً لسياسات الحاكم يوم الخميس المقبل، في خطوة تصعيدية تزيد الضغط على سلامة الذي لا يزال يتمسك بسياساته السابقة. وبرزت الإشارة الأولى في قرار انتقال الصراع من الخفاء خلال كلمة النائب جبران باسيل في المجلس النيابي، وحديثه عن مصرف لبنان، وقوله إنه يجب أن يكون في خدمة الدولة وليس العكس، ثمّ تبعها الموقف أمس، بردّ ناري على قرار شركة ميدل إيست بحصر قبض بطاقات السفر بالدولار الأميركي، قبل التراجع عن القرار، مغرداً: «من زمان وأنا بطالب بخفض سعر بطاقات سفر MEA من دون تجاوب. هيدا اسمو احتكار، اليوم بعد حصر قبول الدفع بالدولار هيدا اسمو مخالفة للقوانين، وبطالب التيار إنو يقدّم إخبار ويتحرك»، مضيفاً: «بذكّر إنو ما أخذنا جواب من الحاكم (حاكم المصرف المركزي) عن التحويلات المالية للخارج».

(الأخبار)

وسط الانهيار والفوضى، يرتفع الصراخ والسجال، سراً وعلناً، بشأن التخلّف عن دفع سندات اليوروبوندز أو دفعها، والتي تستحقّ في 9 آذار المقبل. وكعادة اللبنانيين، تُترك القرارات، إن وجدت، إلى ...ما بعد وقوع الاستحقاقات. لكنّ هذا ليس ما يجري، على الأقل هذه المرّة، فيما خصّ قرار التخلّف عن دفع السندات. فالجلسة «العاصفة» التي عُقدت في القصر الجمهوري الأسبوع الماضي بحضور الرؤساء الثلاثة وحاكم مصرف لبنان وجمعية المصارف، ولو أنها تركت انطباعاً عاماً عن عدم وصولها إلى قرار حاسم، إلّا أنها كانت محطة مفصلية باتخاذ قرار ضمني بعدم الدفع، بين الرؤساء الثلاثة والمرجعيات السياسية الأخرى، وترك معالجة الأمور التقنية لجلسات مع ممثلي صندوق الدولي، الذين من المفترض أن يحضروا إلى لبنان الأسبوع المقبل.

وعلى ما تؤكّد معلومات «الأخبار»، فإن استشارة صندوق النقد الدولي هدفها المساعدة على تجاوز مرحلة ما بعد التخلّف عن دفع السندات والتفاوض مع الدائنين. ولن يكون تركيز عملها على خيار الدفع، طالما أن الخيار وقع على تأمين القمح والدواء والوقود قبل أي شيء آخر لحفظ أمن اللبنانيين، لا سيّما أن دفعات يوروبوندز أخرى تستحق في نيسان وحزيران المقبلين.

ويمكن القول إن حملة التهويل التي تقودها شخصيات ووسائل إعلام مرتبطة بالقطاع المصرفي، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، العدو الأول لقرار عدم الدفع، وتخويف اللبنانيين من مخاطر خطوة كهذه فعلتها أكثر من مئة دولة قبل لبنان، سببها شعور المصرفيين الجشعين بوجود حسم في هذا التوجّه لدى الرؤساء الثلاثة، بينما هم يعوّلون على دفع الدولة للسندات لتحقيق أرباح طائلة، يقدّرها المصرف المركزي بـ80 مليون دولار، بينما يقدّرها مرجع رئاسي بنحو 200 مليون دولار أميركي.

وتركز حملة التهويل الإعلامي، التي ظهرت في أوضح وجوهها خلال برنامج «صار الوقت» الذي يقدمه الإعلامي مارسيل غانم على قناة أم. تي. في. الأسبوع الماضي، على الإيحاء بأن الجهات الدائنة تستطيع في حال التخلف عن الدفع حجز طائرات ميدل إيست أو وضع اليد على أملاك للبنان في الخارج أو مباني سفارات يملكها لبنان أو حسابات مصرفية للسفارات. وهذا الأمر تصفه مصادر سياسية بارزة بأنه أكاذيب. وتؤكّد المصادر أن تلك الجهات المصرفية، وبعد أن قامت بالاتفاق ضمناً مع دائنين أجانب لشراء سنداتها «شكلياً»، تحاول الضغط فقط لضمان حصصها ورفع أسعار السندات التي انخفض سعرها إلى 40 سنتاً في المرحلة الأخيرة (دفع الديون يعني تسديد 100 دولار لكل سند يبلغ ثمنه اليوم 40 دولاراً!).

> لا يمكن الحجز على أي من طائرات ميدل إيست بسبب ديون على الدولة

ضغوط اميركية جديدة لإطلاق العميل فاخوري

بعد الضغوط الأميركية السابقة لإطلاق سراح العميل عامر فاخوري، الذي وُجّهت إليه تهم في المحكمة العسكرية بقتل ومحاولات قتل وخطف سجناء في معتقل الخيام، دخلت عضو الكونغرس جاين شاهين على الخطّ، مهدّدة بلائحة عقوبات تطال المسؤولين عن سجن فاخوري.

وقالت شاهين، في مقابلة مع محطة «فوكس نيوز»، إنه «لا توجد أدلّة على التهم الموجهة لفاخوري»، وإن «وضعه الصحي دقيق، وعلى الحكومة اللبنانية أن تفهم أنه ستكون هناك عواقب بسبب هذا الاحتجاز». وبحسب القناة، فإن شاهين تعدّ لائحة العقوبات المذكورة، متذرّعة بأن «المستشفى الذي يعالج فيه فاخوري تنقصه الأدوية اللازمة لمرحلة مرض السرطان الذي يعاني منه»، وأن «على الحكومة الأميركية أن تعمل ما في وسعها، بما في ذلك العقوبات، لإعادته إلى عائلته».

(الأخبار)

تقرير

الخيار الوحيد هو المقاومة الشعبية الشاملة في المنطقة
نصر الله: دعوا الحكومة تعمل

اعتبر الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أن إدارة الرئيس الأميركي ارتكبت خلال الأسابيع الماضية جريمتين عظيمتين، أولاهما اغتيال الشهيدين سليماني والمهندس، والجريمة الثانية الإعلان عن صفقة القرن. داعياً الى المقاومة الشعبية والشاملة في المنطقة، اما في لبنان، فدعا الى التوقف عن توجيه الاتهامات للحكومة الحالية وإعطائها فرصة لوقف الانهيار

في كلمة له خلال الاحتفال الذي أقامه حزب الله أمس، في ذكرى القادة الشهداء وذكرى أربعين شهداء محور المقاومة لا سيما الشهيدين الحاج قاسم سليماني والحاج أبو مهدي المهندس، اعتبر الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أن اغتيال سليماني والمهندس «أدخل محور المقاومة والجمهورية الإسلامية في مرحلة حساسة ومصيرية جداً»، مؤكداً أن على «المستضعفين في كل العالم أن يعلموا أنهم يستندون إلى قلعة صلبة هي إيران، ومع مرور الأيام تزداد هذه القلعة صلابة». ولفت إلى أن «ما سُمّي صفقة القرن ليس صفقة بل خطة إسرائيلية تبنّاها ترامب لإنهاء القضية الفلسطينية»، معتبراً أن «نجاحها مرهون بالمواقف التي تتخذ والثبات على هذه المواقف». وأكّد أن «أميركا ليست قدراً مكتوباً ومشاريعها سبَق أن فشلت بسبب رفض الشعوب والمقاومة»، والأهم هو «موقف الفلسطينيين أنفسهم لأنه الحجر الأساس في مواجهة هذه الخطة، وقد عبّر الشعب الفلسطيني بالإجماع عن موقف حاسم ورافض، وهذا متوقع وطبيعي»، معتبراً أن «هناك ما يُمكن البناء عليه، وهو وجود الكثير من المواقف الرافضة لها».

السيد نصر الله الذي بدأ كلمته بالمباركة للشعب الإيراني وقادته بالذكرى الـ41 لانتصار الثورة الإسلامية في إيران «التي صمدت في وجه كل الحروب والحصار والعقوبات»، كما المباركة للشعب البحريني بالذكرى التاسعة لثورته المطالبة بحقوق مشروعة، لافتاً إلى أن «النظام البحريني حوّل هذه الدولة إلى قاعدة للتطبيع مع العدو الإسرائيلي»، أكد أن «المقاومة ليست خطابات منفصمة عن الواقع، والشهداء جسّدوا كل القيم الانسانية والدينية والأخلاقية والجهادية».

وأشاد بالإجماع اللبناني على رفض خطة ترامب، معتبراً أن «الموقف اللبناني سببه إدراك اللبنانيين مخاطرها على المنطقة ولبنان»، خاصة أنها «تطال لبنان لأنها أعطت مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر للكيان الصهيوني، كما تطاله بالتوطين»، ولأن الخطة في روحيتها «ستكون حاكمة على مسألة ترسيم الحدود البرية والبحرية مع فلسطين المحتلة، مع ما له من تأثير على الثروة النفطية». ولفت السيد نصر الله إلى أن ما يطمئن بالنسبة إلى التوطين «هو الإجماع اللبناني والفلسطيني ومقدمة الدستور». ورأى أنه «يجب أن لا نغضب من بعض اللبنانيين إذا كان هناك مكان للخشية أو القلق، سواء بالنسبة إلى التوطين أم المزارع والتلال أم الثروة النفطية»، متسائلاً عن «الضمانة في أن تبقى هذه المواقف كما هي في المستقبل، فربما يأتي من يتحدث عن قبول المساعدة المالية بسبب الأوضاع الاقتصادية والمالية». الموقف العربي من خطة ترامب، بحسب نصر الله، «ممتاز، لكن البعض يعتبر أنها قابلة للدرس أو أن هذا هو المتاح، وهكذا يبدأ الاستسلام»، معتبراً أن الخشية هي في «أن يذهب الموقف العربي، لا سيما الخليجي، بالمفرق». وأضاف «الخطة ولدت ميتة، لكن قد يصح القول إن هناك خطة يرفضها العالم لكن صاحبها مصرّ على تنفيذها وتطبيقها»، لذا «نحن أمام مواجهة جديدة لا مفر منها، لأن الطرف الآخر يهاجم ويبادر ويقتل ويشن الحروب». وقال إن «المرحلة الجديدة تفرض على شعوبنا في المنطقة الذهاب إلى المواجهة الأساسية، وهي مدعوة إليها»، موضحاً «أننا ما زلنا في مرحلة ردّ الفعل وردّ الفعل البطيء والمتأخّر أيضاً». وفي هذه المعركة، قال نصر الله، «نحتاج إلى الوعي وعدم الخوف من أميركا».

وفيما أكد أن «أميركا هي المسؤولة عن كل حروب إسرائيل وممارساتها»، تساءل: «من يصدّق أن الحرب الدائرة اليوم على اليمن ليست بموافقة وحماية ودعم من أميركا؟ وهي تفعل ذلك كي تستفيد اقتصادياً من بيع السلاح لدول التحالف». كما تساءل

> نحن مع الناس ولا نعترف باقتصاد المنطقة او الطائفة

لماذا لا نلجأ إلى مقاطعة البضائع الأميركية؟ هذا جزء من المعركة، لأن نقطة ضعف الأميركي الأمن والاقتصاد. وشدد على أن «كل شعوب المنطقة ستحمل البندقية في مواجهة الاستكبار، وأميركا بنفسها لم تترك خياراً سوى ذلك»، داعياً كل العلماء والنخب والمؤسسات والحكومات إلى «الدخول في جبهة المقاومة المتعددة والشاملة لمواجهة أميركا».

من جهة ثانية، أكد نصر الله أن «المسؤولية الأولى للرد على جريمة اغتيال القائدين الشهيدين سليماني والمهندس ورفاقهما تقع على العراقيين»، وذلك «يكون بحفاظ العراقيين على الحشد الشعبي».

أما في الشأن الداخلي اللبناني، فتناول السيد نصر الله «الاستحقاق الذي يهيمن على عقول الجميع بالدرجة الأولى، ويشغل بال الناس، وهو الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنقدي»، مُشدداً على أن «الوضع يحتاج إلى معالجة، وكلنا مسؤولون ومعنيون». ورأى أن «الدولة في لبنان كانت قادرة على القيام بالكثير من الأشياء، لكن حصل ما حصل، وأنا قلت إننا لسنا قلقين على المقاومة وميزانيتها بل على المواطنين والبلد»، ومع ذلك «نحن كحزب الله لم نهرب من المسؤولية و لا نفكر بطريقة حزبية، نحن مع الناس ولا نعترف باقتصاد المنطقة أو الطائفة أو المدينة». وأضاف «نحن مستعدون لتحمل كامل المسؤولية وأن نتشارك بالمسؤولية لمعالجة الأوضاع القائمة، ولسنا هاربين من شيء، وقد دفعنا ثمن المواقف التي أخذناها من 17 تشرين الأول حتى اليوم. البعض شتمنا، لكن المهم أن نتحمل مسؤولياتنا ونؤدي واجبنا».

وقال: «يجب أن نقدّر لرئيس الحكومة والوزراء شجاعة تحمّل المسؤولية، وأعطينا الحكومة الثقة وندعمها ولا نتخلى عنها ولن نتخلى عنها، وسنقف إلى جانبها، لأن المسألة تتعلق بمصير البلد». وبينما دعا الى «فصل معالجة الملف الاقتصادي والمالي عن الصراع السياسي»، شدد على «ضرورة وضع التراشق بالاتهامات جانباً وإعطاء الحكومة الحالية فرصة معقولة ومنطقية لمنع الانهيار». وأضاف «هناك أمل، بينما هناك من يريد أن يقول للبنانيين عليكم الاستسلام للخارج وبيع دولتكم للخارج أو لغير الخارج»، قائلاً لمن يدعو إلى اليأس إنه «يرتكب خيانة وطنية، والمسألة تحتاج إلى الوعي والشجاعة والتضحية والتخلي عن الحسابات الخاطئة».

ودعا السيد نصر الله الحكومة إلى «المبادرة إلى الكتل السياسية أو تشكيل لجنة من المعارضة والموالاة، لأن الوضع الاقتصادي والنقدي في حالة خطرة»، مشدداً على أن «الأولوية هي للعمل على الإنقاذ، لأن الوضع يتهدّد الجميع». وتابع: «عندما يقول بعض القوى السياسية إنه يريد إعطاء الحكومة فرصة، عليه وقف التحريض عليها وتركها تعمل»، لافتاً الى أنه «إذا نجحت هذه الحكومة في وقف الانهيار والانحدار وتهدئة النفوس، فهي تقدم خدمة كبيرة لكل اللبنانيين».

(الأخبار)

تقرير

استدعاءات السفراء مستمرة: عودة سفيرة لبنان في روما

تستكمل الإدارة في وزارة الخارجية والمغتربين التبديلات في البعثات الدبلوماسية في الخارج. «افتُتحت» اللائحة باستدعاء سفيرة لبنان لدى سيراليون، بريجيتا عجيل، إلى الإدارة المركزية نتيجة الشكاوى العديدة التي تلقّتها «الخارجية» من الجالية اللبنانية في سيراليون، وأُرسل مكانها سفير لبنان لدى اليمن (الموجود في لبنان)، هادي جابر. ثم تم تكليف المديرة السابقة لمديرية الشؤون الاغترابية، فرح برّي، بمهمة دبلوماسية إلى قطر، لتحلّ مكان السفير حسن نجم، الذي طلب إكمال بقيّة سنوات خدمته في الإدارة لأسباب عائلية. وأتى الاستدعاء الثالث من نصيب سفيرة لبنان في روما، ميرا الضاهر، التي صدر قرار عودتها إلى الإدارة المركزية تمهيداً لنقلها إلى مركز عمل آخر. لماذا؟ تُجيب مصادر دبلوماسية بأنّ استدعاء الضاهر يعود إلى «الفوضى والإهمال في العمل، وعدم وجودها بشكل دائم في البعثة، فضلاً عن مخالفتها الدائمة للنظام الداخلي». وتقول المصادر إنّ مديرة المراسم في الوزارة، السفيرة نجلا رياشي عساكر، «ستتسلّم البعثة في روما، ومن ضمن مهامها إعادة تعزيز وضع السفارة، لا سيّما أنّ العلاقات مع إيطاليا مُهمّة». وتؤكّد المصادر أنّ الاستدعاءات «مُستمرة حيث ما تقتضيه المصلحة العامة ويوجد داع لتصحيح الخلل داخل البعثات». أما بالنسبة إلى السفير يوسف رجّي، الذي يرأس وحدة التفتيش في «الخارجية»، فقد تقرّر تكليفه بمهمة دبلوماسية في سفارة لبنان لدى ساحل العاج، إلى حين إجراء التشكيلات الدبلوماسية بعد أشهر وتعيين سفير أصيل.

تقرير

المشنوف يعود إلى «أساس»

في توقيت مشبع بالدلالات السياسية، أطلق النائب نهاد المشنوق موقع «أساس ميديا» الإلكتروني (asasmedia.com) الذي يرأس تحريره الصحافي زياد عيتاني. اسم الموقع مستقى من العنوان الذي كان المشنوق يكتب تحته كل يوم اثنين في جريدة «السفير» قبل النيابة، يخصّص الأيام الثلاثة الأولى من الانطلاقة (عشية 14 شباط 2020) لملفّ خاصّ عن الرئيس الشهيد رفيق الحريري، ما يُعد بمثابة إشارة لسياسة الموقع الذي يقدّم نفسه منبراً لـ«الحريرية الوطنية»، في ظل تمايز الكثير من الشخصيات المنضوية تحت لوائها عن رئيس تيار المستقبل سعد الحريري.

ومن المفارقة أن انطلاقة الموقع تأتي بعد إقفال أغلب المؤسسات الإعلامية الزرقاء نتيجة شح الأموال وسوء الإدارة، ما يسمح بطرح أكثر من علامة استفهام عما إذا كان الهدف من الموقع هو مقارعة الحريري ونقل وجهة النظر المعارضة سنياً لنهجه، خاصة أن بعض الذين انضموا الى الموقع معروفون بمواقفهم الحادة ضد الحريري، وفي مقدمتهم رضوان السيد. كما تضم أسرة المحررين والكتاب كلاً من خير الله خير الله وعبادة اللدن ونديم قطيش وقاسم يوسف ويارا الدبس ووسام سعادة ورامي الأمين وملاك عقيل ومحمد بركات وهادي الأمين وقاسم قصير ولوري هايتيان (ملف النفط) وعماد شدياق ونهلا ناصرالدين وأحمد الأيوبي وإيلي الحاج وآخرين.

(الأخبار)

قضية اليوم

خطّة جيش العدوّ للسنوات المقبلة

لا محاكاة لـ«الحرب الجديدة» ولا لخبرة المقاومين

علي حيدر

على وقع تصاعد قدرات محور المقاومة من إيران إلى حزب الله في لبنان، قدّم رئيس أركان جيش العدو أفيف كوخافي خطته المتعدّدة السنوات «تنوفا» (زخم ـ 2020/2024) التي تأمل بتوسيع الفجوة النوعية التي فلّصتها المقاومة مع العدو خلال السنوات الماضية، ومنح القيادة السياسية هامش المناورة بعدما قيّدتها المقاومة بمروحة خيارات خطرة.

وتُمثّل هذه الخطة محطة مركزية في محاولة الجيش الإسرائيلي بناء قوة في وجه التهديدات التي تشخصها

> **ليس هناك اليوم جنديّ إسرائيلي أو آمر سريّة شارك في قتال أو عمليّة عسكرية واسعة**

قيادته في البيئة الإقليمية. وهي تنبع من تشخيص المؤسسة العسكرية لطبيعة التهديدات وحجمها ومفاعيلها على الأمن القومي، وبلورة المفاهيم العملانية التي ينبغي توفرها للرد على هذه التهديدات، ومناقشة الموازنة المالية التي تحتاج إليها.

وهي تأتي ترجمة للمفهوم العملاني الذي تحاول إسرائيل من خلاله الردّ على تحدّيات البيئة الإقليمية وما تنطوي عليه من تطورات على المستويَين الاستراتيجي والعملاني. وقد عبّر كوخافي عن ذلك بالقول إن الهدف من الخطة زيادة القدرات التدميرية للجيش. لكن مواقف رئيس الأركان، في مناسبات متعددة، توضح بشكل جليّ نتائج الخطط السابقة منذ ما بعد حرب عام 2006 (خطة «تيفن» ـ 2012/2008 وخطة «غدعون» ـ 2019/2015). وهو ما أجمله ضمناً، كوخافي، في أول جلسة لهيئة الأركان (2019/1/15)، بأن هناك «عملية تحوّل خطرة» يمرّ بها حزب الله وحماس، عبر الانتقال من «ميليشيا» إلى جيش (ليس بالمعنى التنظيمي، بل على مستوى القدرات). ومحذّراً من أن «الفجوة النوعية» بين هذا «الجيش» والجيش الإسرائيلي تتقلص، لافتاً الى أن حزب الله يواصل التطور واستغلال تفوّقه النسبي في التخفي وتحت الأرض، ويبني قوة هجومية ويحسّن كمية صواريخه ودقّتها، ويُدخل إلى الخدمة وسائل قتالية جديدة نسبياً مثل المحلقات والطائرات المسيرة وغيرها.

وفي الشهر الأخير من السنة الماضية، عزّز التقدير الاستخباري السنوي المفهوم نفسه بالحديث عمّا سماه «سباق تسلح» بين إسرائيل ومحور إيران ـ سوريا ـ حزب الله، لافتاً إلى أن «الجانب الثاني طوّر قدرات تكنولوجية وقلّص فجوات مقابل الجيش الإسرائيلي». وأضاف التقدير الاستخباري، إنه«مع كل جهود الكبح للجيش الإسرائيلي السابقة، أن حزب الله ومحور المقاومة بواصل ـ بدعم الجمهورية الإسلامية في إيران ـ تطوير قدراته الهجومية والدفاعية على المستويَين الكمّي والنوعي، وهو ما سيُقوّض أهداف الخطة الجديدة ومفاعيلها، كما حصل مع الخطط السابقة.

وبالاستناد الى التجارب السابقة، ومضمون الخطة ومدى ملاءمتها للتهديدات المتصاعدة، قوبلت خطة «تنوفا» بقدر من الخيبة على لسان العديد من المعلّقين والخبراء. إذ تساءل بعضهم كيف أن الجيش الذي يعجز عن السيطرة على قطاع غزة يريد هزيمة إيران!

في المقابل، اعتبرت صحيفة «معاريف» أن الخطة انطوت على «زخم»، لكنها «لم تشكل تحوّلاً... ولا ثورة في بناء قوة الجيش». وحدّدت نقاط الضعف فيها بالإشارة الى أن «من الصعب رؤية كيف ستحل (الخطة) المشكلتين الأساسيتين للجيش: كيفية ملاءمة سلاح البر والقوة البشرية وقدراتها مع مواجهة «الطبيعة الجديدة للحرب، ونوع العدو الجديد». وهو ما أقرّ به رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت بأن حزب الله هو من «بنى وطوّر القتال اللاتماثلي في الحلقة الأولى حول إسرائيل» ونجح باستراتيجيّته في تحدّي التفوّق الاستخباري والجوي والبري للجيش الإسرائيلي.

انطلاقاً من الرؤية نفسها، لفت المعلّق العسكري في الصحيفة، الون بن ديفيد، الى أن «الفرضية التي انطلقت منها خطة الجيش هي أن حزب الله بشكل خاص، ليس له مركز ثقل بارز يمكن من خلال استهدافه اخراجه عن التوازن». (في إشارة الى هويته الهجينة، إذ إنه ليس جيشاً نظامياً ولا ميليشيا عصابات)، وهو ما يستوجب سحق أكبر قدر ممكن من قدراته وممتلكاته». لكن ما لم يُشر إليه بن ديفيد هو التعاظم الهائل في القدرات التدميرية المقابلة لحزب الله والقادرة على دكّ العمق الإسرائيلي بآلاف الصواريخ والقذائف الدقيقة، وهو ما يجعل من الصعب رؤية كيف ستحل المشكلتين الأساسيتين للجيش.

(أ ف ب)

تقرير

عندما تمتنع قوى الأمن عن استفزاز الناس

شهد الاسبوع الفائت تغييراً في تعامل بعض ضباط قوى الامن الداخلي وعناصرها مع المتظاهرين والمتظاهرات. إذ بدت محاولة تجنب الصدام واضحة على عكس ما يحصل منذ 17 تشرين الأول 2019. فهل يدل ذلك على نهج جديد؟ وهل يمكن التأمل بأن وزارة الداخلية ستحيل الضباط والعناصر المسؤولين عن قمع عيون الشباب وضرب وسحل وركل وإهانة الناس الغاضبين الذين يطالبون بحقوقهم، الى التحقيق والمحاسبة؟

عمر نشابة

تظاهرت مجموعة كبيرة من المواطنين والمواطنات، الأسبوع الفائت ويوم أول من أمس، أمام وزارة الداخلية والبلديات في منطقة الصنائع، رافعين شعارات مناوئة لحكومة الرئيس حسان دياب وضد العنف المفرط الذي تنتهجه قوى الأمن الداخلي بحقهم وضد سياسات مصرف لبنان وجمعية المصارف التي تحتجز أموال الناس. وبالرغم من الهتافات التي كان بعضها عالي النبرة، وبالرغم من اقتراب المتظاهرين من مدخل الوزارة وتسلق بعض الشبان الأشجار المحيطة لرفع الصوت، وتهجّمهم على وزير الداخلية العميد محمد فهمي شخصياً، لم يحصل احتكاك مع القوى الأمنية والعسكرية. وبدا أن أوامر وزير الداخلية للعناصر المكلفين بحماية الوزارة كانت إغلاق البوابة الحديدية والتراجع في داخل الوزارة وعدم التفاعل مع المتظاهرين وعدم استدعاء قوة مكافحة الشغب في قوى الأمن الداخلي، والاستعاضة عنها بقوة من الجيش اللبناني وإبقاءها على مسافة بعيدة من التظاهرة. ومن الناحية المهنية بدا ذلك تطوراً وتغييراً لافتاً في المنهجية التي كانت معتمدة، والتي تبيّن - من خلال مراقبة التظاهرات منذ 17 تشرين الأول 2019 - أنها تفتقر الى مهارات نزع فتيل التصعيد. ففي كثير من المحطات بدا بعض ضباط قوى الأمن وعناصرها هم الذين يبادرون الى التصعيد ويشعلون فتيل التوتر من خلال استعراضات التخويف والترهيب ومن خلال استدعاء القوة الضاربة والقوات الخاصة و«الكوماندوس» لمواجهة الناس العزّل. وبعض الضباط أفصحوا عن ذلك خلال أحاديث جانبية مع كاتب هذه السطور، إذ إنهم قالوا صراحة إن عليهم «الحفاظ على هيبة الدولة وهيبة رجل الأمن»، وذلك من خلال «عرض القوة لتخويف كل من يفكر في الاعتداء علينا». هذه المقاربة التقليدية المتخلفة، التي تتناسب على ما يبدو مع النهج العنيف الذي يعتمده المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان وبعض الضباط المقرّبين منه والمحيطين به، أثبتت عدم جدواها، لا بل أثبتت أنها تزيد من تأزم الأمور وتفاقمها، ما يؤدي الى سقوط مئات الجرحى في صفوف المواطنين وفي صفوف قوى الأمن، إذ يبدو سلوك اللواء عثمان السلطوي العنيف وتعبيرات وجهه القاسية خلال مخاطبته المواطنين والإعلاميين والصحافيين لا يخدمان المؤسسة ولا يساعدان على تخفيف التوتر وتقريب المؤسسة من الناس، بل العكس.

إن القاعدة المهنية التي يمكن أن يكون ضباط قوى الأمن وعناصرها قد تعرّفوا إليها أثناء التدريبات التي خضعوا لها، أساسها تخفيف التوتر وعدم استخدام مظاهر القوة في مواجهة المتظاهرين السلميين. فمثلاً، لا يجوز أن يرفع عناصر قوى الأمن الهراوات والدروع وارتداء كمامات الحماية من الغاز المسيل للدموع بوجه تجمع من الناس الذين لا يحملون أي سلاح ولا يقومون برمي قوى الأمن بالحجارة وعبوات المياه أو العصي. ولا يجوز لهم التعامل بعنف ومخاطبة المتظاهرين والمتظاهرات بقلة احترام وبطريقة عدائية كما حصل، إذ كان الضباط والعناصر يبادرون إلى التعامل السلطوي العنيف مع الناس قبل حصول أي احتكاك عنيف. ولا شك في أن أي تأهب عسكري لقوى الأمن في وجه المتظاهرين السلميين يوتر الأجواء ويوصل رسالة عداء وكراهية، ما يزيد من غضب الناس، وهو ما قد يؤدي الى انفجار العنف والصدام مع القوى الأمنية. أما إذا قام أحد المتظاهرين برمي

> **أي تأهّب عسكري لقوى الأمن يوجه المتظاهرين السلميين يوتّر الأجواء ويوصل رسالة عداء وكراهية ما يزيد من غضب الناس**

الحجارة، فعلى قوى الأمن التعامل معه بمهنية واحتراف، لا أن يعتدوا بالضرب وبشكل جماعي وهمجي على المتظاهرين والمتظاهرات وسبّهم وسحلهم وركلهم وإهانتهم في الشارع، كما حصل بشكل متكرر منذ تشرين الأول 2019.

إن سلوك الضباط والعناصر المكلفين بحماية وزارة الداخلية، يوم أول من أمس، يشير الى تطور واعد في التعامل مع المتظاهرين والمتظاهرات، كما أن تحرك الجيش والأمن الداخلي لحماية تظاهرة تعرضت للرشق بالحجارة خلال اليوم نفسه في منطقة خندق الغميق يدل على نهج يختلف عن النهج الذي كانت تعتمده الوزيرة ريا الحسن، والذي عبّرت عنه بوضوح من خلال قولها لمحطة «سي أن أن» إن «الأمور السيئة تحدث»، وكأنها معفاة من مسؤولية حماية الناس.

وإن أي تقييم موضوعي لأداء قوى الأمن لا يكون من خلال تجاحها في فتح طريق بالقوة أو توصيل نائب الى مجلس النواب أو اعتقال شاب رمى حجراً تعبيراً عن غضبه، ولا يكون من خلال سبّ وتدفيش وضرب طلاب وأساتذة جامعات وعمال واطباء وفلاحين يطالبون بحقوقهم، فهذا يضع الدولة في مواجهة جزء من شعبها، ويجعلها تظهر بشكل وحش كاسر يفرض سلطته بالسلاح والترهيب والضرب لا بقوة القانون والخدمة المحترفة.

ولم نسمع حتى الآن بفتح أي تحقيق مسلكي وقضائي وبتوقيف الضباط والرتباء والعناصر الذين اعتدوا على الناس، بما في ذلك الصحافيون، خلال الأشهر الثلاثة الماضية. فهل ستعلن وزارة الداخلية عن ذلك تطبيقاً للقانون فوق كل اعتبار آخر، أم ان المعالجة السياسية التي يعتمدها الوزير فهمي تتعارض مع المعالجة القانونية؟

يقع مكتب المفتش العام لقوى الأمن الداخلي والضباط المعاونين له على بعد أمتار قليلة من مكتب الوزير فهمي، ويمكنه استدعاؤه وتوجيهه بفتح تحقيق مسلكي في أي شكوى، فهل فعل ذلك؟

والا يكون مجدياً تكليف دوريات تفتيش ودوريات لجهاز الأمن العسكري بمراقبة كيفية تعامل ضباط قوى الأمن ورتبائها وعناصرها مع المواطنين والمواطنات خلال التظاهرات الشعبية الغاضبة، ورصد أي تجاوزات، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات المسلكية والقانونية بحق المخالفين؟

قد يشهد لبنان في الأسابيع والأشهر المقبلة تصاعداً في حدة الغضب الشعبي؛ ومع ارتفاع نسب البطالة ومعدلات الفقر والحرمان قد تزيد وتيرة العنف. لذا، لا بد أن تتأهب المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي من خلال التشدد في احترام القانون والأخلاق من قبل جميع عناصرها، لا من خلال استقدام مزيد من قنابل الغاز والهراوات وأدوات القمع والعنف. فالاحترام والانضباط هما أساس العمل المهني والاحتراف.

تقرير

وزير الاتصالات: أول دخوله شمعة طوله

أيلي الفرزلي

ملفات كثيرة كانت تنتظر وزير الاتصالات طلال حواط عقب نيل الحكومة الثقة، أبرزها ملف استرداد قطاع الخلوي من قبل الدولة، الذي أوصت به لجنة الاتصالات النيابية، وأكدته هيئة الاستشارات والتشريع في وزارة العدل، معتبرة أن استمرار شركتي الخلوي في إدارة القطاع يشكّل مخالفة صريحة للقانون. تأخر الوزير في بتّ هذا الملف، ولا يزال، لكنه ارتأى المسارعة إلى صرف موظفين من هيئة مالكي قطاع الخلوي بطريقة غير لائقة ولا تراعي القانون. صحيح أن أغلب المصروفين هم جزء من التوظيف السياسي، الذي تناوب عليه وزراء الاتصالات السابقون، والذي ينبغي إيجاد حل له، إلا أن ذلك لا يبرر تبديل الأولويات ولا يبرر اتخاذ القرار من دون مراعاة الحد الأدنى من حقوق المصروفين. في الرسائل التي تلقوها، لا إشارة إلى أي فترة إنذار أو تعويض. فقط طُلب منهم تسليم الأمانات من مفاتيح وأجهزة كمبيوتر وهواتف... ومغادرة مكاتبهم فوراً، على أن يتسلموا أنصاف رواتبهم الشهرية قبل الساعة الخامسة من بعد ظهر 17 شباط (اليوم).

الثلاثاء أن قرارات الصرف تشمل أعضاءً في مجلس إدارة الهيئة، على رأسهم المهندس آلان باسيل الذي انضم إلى الهيئة في العام 2002، في عهد الوزير جان لوي قرداحي، ما منحه خبرة واسعة في القطاع، خاصة أنه هو الذي أسهم في إعداد عقد تشغيل شبكتي الخلوي، الذي يتم العمل بموجبه حتى اليوم. إضافة إلى باسيل شمل قرار الصرف: بلال الحسن، زياد ضاهر، محمد شعبان، حسين الجراح، محمد عفيفي، شارلي سعد، ربيع سليمان، عمر عبد الرحمن، وفؤاد فليفل (الأمين العام السابق لمجلس الوزراء)، وهؤلاء جميعهم سبق أن وظّفهم جمال الجراح ومحمد شقير. في القرار عدد من الإشكاليات، أولاها أن أعضاء الهيئة عيّنوا بقرار وزير، فيما قرار الصرف وقّعه «رئيس الهيئة» ناجي عبود. في مسألة صرف باسيل وشعبان تحديداً يصبح الأمر أكثر تعقيداً، فهذان المستشاران يتساويان قانوناً مع عبود في التوصيف الوظيفي. هم جميعاً يشكلون جزءاً من هيئة المالكين المنصوص عليها في المادة 15 من العقد الموقّع مع مشغّلي الخلوي، وهم عيّنوا بقرار وزاري واحد.

في الأساس، لا تشير المادة 15 إلى منصب «رئيس الهيئة»، بل تدعو إلى اختيار من يمثّل الهيئة تجاه شركتي إدارة الخلوي من بين أعضائها. هذا ما يظهر جلياً، على سبيل المثال، في قرار تشكيل الهيئة الموقّع من الوزير بطرس حرب، في 18 كانون الثاني 2016، يوضّح أنها تتمثل تجاه الشركتين بكل من جيلبير نجار وناجي عبود وبتوقيعهما معاً (في قرار تشكيل الهيئة في 15 أيلول 2016، اكتفى حرب بتكليف عبود وحده بتمثيل الهيئة، بعد أن غادرها نجار).

ذلك الأمر تغيّر مع الوزير جمال الجراح الذي قرّر من تلقاء نفسه، وخلافاً لما ينص عليه عقد الإدارة، تعيين أعضاء الهيئة وتسمية عبود رئيساً لها. منذ ذلك الحين، يوقّع عبود المعاملات بصفته رئيساً للهيئة لا ممثلاً لها ومخوّلاً بالتوقيع نيابة عنها. لكن هذه المرة، المعاملة الموقّعة منه لها طابع مختلف. في قراره الصادر في 13 شباط، لم يوقّع على كتب تتعلق بمشغلي الخلوي، بل وقّع كتاب الاستغناء عن خدمات مستشار موالٍ له في المنصب قانوناً. لكن الأسوأ أن القرار يلغي قراراً صادراً عن وزير، بما يخالف توازي الصيغ. فكما الوزير لا يحق له مخالفة أو إلغاء أو تعديل قرار حكومي، فإن الموظف أو المستشار، لا يحق له مخالفة أو إلغاء أو تعديل قرار وزاري. وهو حكماً لا يمكنه أن يستغني عن خدمات مستشارين عيّنوا بقرار وزير. أما حواط فاكتفى بتغطية القرار المخالف للقانون، بينما كان بإمكانه توقيعه بنفسه إن وجد أنه لا بد منه.

القرار الأول لا يطمئن. وزير الاتصالات يؤكد لكل من يتواصل معه إنه يُعدّ ملفاته منذ اليوم الأول الذي وطئت فيه قدماه أرض الوزارة، وأنه سيعلنها فور جهوزها، وإذ به يبدأ من المكان الخطأ وبالطريقة الخطأ، فيضرب عرض الحائط بجميع موجبات المادة 15 من عقد الإدارة، فلا يحترم الضمانات الواردة فيها لأعضاء الهيئة، والتي وضعت خصيصاً لتحول دون أي ابتزاز أو ضغوط تمارس عليهم. فهذه المادة تنص بوضوح على مهام أعضاء الهيئة وتحدد سقف التعويضات التي تصرف لهم من الواردات المحققة لقطاع الخلوي (واحد في الألف، أي ما يعادل 1,8 مليون دولار خلال العام 2019)، كما تحدد الحقوق الوظيفية التي تضمنها الدولة لأعضاء الهيئة بما يحول دون أي تدابير تعسفية أو إجراءات كيدية ترتبط بمصالح فئوية أو سياسية. فباسيل، على سبيل المثال، يعمل بدوام كامل منذ العام 2002، وهو صار له، بموجب قانون العمل اللبناني، حقوق مكتسبة، لا سيما لجهة تعويضات نهاية الخدمة وتعويضات الصرف التعسفي.

> **لا موقف من حواط بشأن استرداد قطاع الخلوي... بانتظار «تجميع ملفاته»**

الأمر لم يقف عند هذا الحد، إذ يتردد أن المستشار السياسي للنائب فيصل كرامي، حمدي درنيقة، الذي تحوّل ليكون الرجل الأقوى في وزارة الاتصالات، أعطى أوامره لحرس الوزارة بمنع دخول أي من الموظفين المطرودين إلى الوزارة لأخذ حوائجهم وأغراضهم. وأعدّ هو شخصياً لائحة بأسمائهم، وعندما نشرت اللائحة على مواقع التواصل الاجتماعي، توعّد بإجراء تحقيقات في ذلك يوم الإثنين (اليوم).

قضية

«الميدل إيست» تتراجع عن التسعير بالدولار:
إلتفاف على مطلب توحيد الدفع بالليرة؟

لن يُلغي تراجع شركة طيران الشرق الأوسط عن حصر دفع تذاكر السفر بالدولار غرابة القرار وضرورة البحث فيه. ففي وقت كان ممثلو بعض شركات الطيران الخاصة «حريصين» على القوانين التي تحتّم احترام سعر الصرف، كانت الشركة «المدعومة» من مصرف لبنان ومعها نقابة مكاتب السفر، يدفعون باتجاه زيادة أسعار التذاكر وتكبيد المُسافرين فارق سعر صرف العملة بحجة توحيد السعر بين الشركات وأصحاب مكاتب السفر. ما حصل خلال اليومين الماضيين يضع مصرف لبنان، مُجدّداً أمام مسؤولية معالجة أزمة سعر الصرف التي تلقي بظلالها على مختلف مرافق الدولة ومؤسساتها

هديل فرفور

قبل نحو أسبوعين، طلب المدير العام لشركة طيران الشرق الأوسط محمد الحوت من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة «تزويد» الشركة بالدولارات التي تلزم الشركة لتسديد متطلبات شركات وقود الطائرات ورسوم المطارات في الخارج. إلّا أن الطلب جوبه بالرفض. السبت الماضي، أعلنت «ميدل إيست» أنه اعتباراً من الإثنين (اليوم) «ستقوم كل شركات الطيران العاملة في لبنان، ومن ضمنها طيران الشرق الأوسط بقبول الدفع فقط بالدولار الأميركي»، على أن تعقد الشركة مؤتمراً صحافياً تشرح فيه الأسباب التي أدّت إلى اتخاذها القرار. أدّى ذلك، في اليومين الماضيين، إلى تهافت كثيرين من المُقيمين في لبنان على مكاتب الشركة لشراء التذاكر بالليرة قبل أن تتراجع إدارة الشركة، أمس، عن قرارها وتعلن إلغاء المؤتمر.

ووفق ما جاء في الخبر الصحفي، فإنّ تراجع الشركة عن القرار جاء «بناءً لطلب رئيس مجلس الوزراء حسّان دياب»، فيما برزت حالة «إستنفار» كبيرة عبّر عنها الناشطون على مواقع التواصل الإجتماعي وشخصيات وجهات سياسية، أبرزها التيار الوطني الحرّ الذي كان يعتزم تقديم إخبار قضائي أمام النيابة العامة ضدّ «الميدل إيست» اليوم، «لمخالفتها القوانين أولاً، وحرمانها اللبنانيين من السفر بالعملة المتوفرة لديهم ثانياً وهذا أبسط حقوقهم».

وفيما كان متوقّعاً من نقابة أصحاب مكاتب السفر والسياحة في لبنان أن «تقود» الإستنفار نظراً للمطالبات الحثيثة التي كان ينادي بها أصحاب المكاتب منذ إندلاع الأزمة، للسماح لهم بالدفع بالليرة اللبنانية أو على أساس السعر الصرف الرسمي لأنّ تضارب السعر بين المكاتب وشركات الطيران دفع المُسافرين إلى التوجه إلى شركات الطيران مباشرةً على حسابهم، بدت النقابة «شريكة» بالقرار! إذ أصدرت، أول من أمس، بياناً «متبنيّاً» لقرار «الميدل إيست»، أعلنت فيه «التوصّل إلى حلّ يقضي بتوحيد معايير التعامل بين شركات الطيران من جهة وكل من مكاتب السفر والسياحة والمُستهلكين من جهة أخرى (...) على أن يبدأ التنفيذ صباح الإثنين (اليوم)». وذهبت إلى تقديم الشكر «لكلّ من ساهم في حلّ هذه المسألة من مسؤولين سياسيين وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وإدارات شركات الطيران العاملة وعلى رأسها إدارة شركة طيران الشرق الأوسط (...)»!! بمعنى آخر، بدت النقابة فرحة بقرار رفع سعر التذاكر بالدولار بحجة

> **نقابة مكاتب السفر رحبت بالقرار بحجة توحيد السعر بعدما كانت تطالب بتوحيد السعر بالليرة**

توحيد السعر، في حين كان أصحاب المكاتب يطالبون بتوحيد السعر ولكن بالليرة اللبنانية!

إلّا أن الردّ «القاسي» على بيان النقابة جاء على لسان مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية الذي أوضح أن «الرئيس ميشال عون، بعد مراجعته من النقابة، طلب توحيد التسعير لبطاقات السفر من خلال تطبيق القوانين اللبنانية بحيث يكون التسعير بالليرة اللبنانية». وكان لافتاً أن يتم طرح «قانونية» قرار الدفع بالدولار حصراً، من قبل مندوب احدى شركات الطيران الخاصة في لبنان، خلال الإجتماع الذي عقد الخميس الماضي بين ممثلي شركات الطيران العاملة في لبنان والنقابة و مدير المبيعات في «الميدل إيست» مروان الهبر.

وتُفيد معلومات «الأخبار» أنّ ممثلي شركات الطيران الخاصة بدوا أكثر «حرصاً» على قانونية قرار حصر الدفع بالدولار في ظلّ وضوح القوانين التي توجب احترام سعر الصرف الرسمي وقبول العملة الوطنية. تنقل مصادر مُطلعة عن أحد الحاضرين في الإجتماع تساؤل أحد هؤلاء بشأن «المادة القانونية التي سيبرزها مندوب الشركة في حال تعرّض لتساؤل من قبل وزارة الإقتصاد»، لافتةً إلى أن «النقابة والهبر ضغطوا على ممثلي الشركات بشكل غير مباشر لتجنب معارضة التوصّل إلى قرار الدفع»!

وعليه، يزداد قرار «الميدل إيست» غرابةً! فلماذا قررت الشركة «المدعومة» من مصرف لبنان بعد مضي ثلاثة أشهر على الأزمة حصر الدفع بالدولار؟ وما هي المبررات القانونية التي دفعتها الى اتخاذه؟ وكيف لنقابة مكاتب السفر أن تعارض توجهات أصحاب المكاتب الذين كانوا يطالبون بالدفع بالليرة اللبنانية أو على أساس سعر الصرف الرسمي بالرغم من معرفتها بالغبن الذي يشكونه والذي يتهمون الشركة بالتسبب به؟ حاولت «الأخبار»، التواصل مع كلّ من الهبر وأمين سر النقابة ريمون وهبة للإستيضاح إلّا أنهما لم يجيبا على إتصالاتها المُتكررة.

إلى ذلك، يرى عدد من أصحاب المكاتب أن «ميدل إيست» كانت تعي أن قرارها «لن يمرّ»، وأن ما قامت ليس إلا «مناورة» للتحايل على مطالب أصحاب مكاتب السفر القاضية بتوحيد الأسعار والدفع بالليرة، «بحيث تبقى الشركة تحتكر بيع التذاكر في ظلّ الأزمة، فيما يعاني أصحاب المكاتب وعائلاتهم من تردي الأوضاع الإقتصادية».

يقول أحد هؤلاء لـ «الأخبار»، وهو صاحب واحدة من كبرى وكالات السفر إن شركات طيران خاصة عدة أبدت استعدادها لقبض سعر التذاكر من المكاتب بالليرة مُسبقاً و«لفترة شهرين مُقبلين»، متهمّاً النقابة بـ «محاباة» شركة «الميدل إيست».

إلى ذلك، فإنّ تراجع الشركة عن القرار يعطي أصحاب المكاتب زخماً جديداً لمطالبتهم بالدفع لشركات الطيران بالليرة على اعتبار «مساواتهم بالمُسافرين وبمختلف المقيمين»، ذلك أن أصحاب المكاتب هم «مواطنون لبنانيون أيضاً» على حدّ تعبيرهم.

شركات طيران خاصة عدة أبدت استعدادها لقبض سعر التذاكر من المكاتب بالليرة فسبقاً و«لفترة شهرين مُقبلين» (هروات طحطح)

تقرير

حكم في قضية تحرّش طبيب بمريضة: القصة «راسمالها» 15 مليون ليرة!

(أخيك بوليغان - المكسيك)

راجانا حميّة

قبل عامين ونصف عام تقريباً، رفعت إحدى السيدات شكوى أمام القضاء «تتهم» فيها أحد الأطباء بالتحرش بها أثناء خضوعها لجراحة في أحد مستشفيات بيروت. كانت جرأة تلك السيدة كافية كي تخرج من «عشرتها» لتسرد ما تعرّضت له في أحد «أهم» المستشفيات، مع ما يعنيه ذلك من مثولها أمام القضاء للإدلاء بشهادتها. لكن حكم القضاء لم يعادل جرأة تلك المرأة. ففي السادس عشر من الشهر الماضي، صدر الحكم في الشكوى المرفوعة بحق الطبيب ن. ب. عن محكمة الجنايات في بيروت. وبعد مرافعة علنية، أصدرت المحكمة حكمها «باسم الشعب اللبناني»، وقضى، بـ«الإجماع»، تجريم الطبيب «بالجناية المنصوص عليها في المادة 508 عقوبات وإنزال الأشغال الشاقة بحقّه لمدة ثلاث سنوات (...) وبتخفيض العقوبة سنداً للمادة 253 عقوبات وإبدالها بالحبس لمدة سنة واحدة (...) وبوقف تنفيذ العقوبة سنداً للمادة 169 عقوبات وإطلاق سراحه فوراً ما لم يكن موقوفاً بداع آخر وإلزامه بأن يدفع للمدعية عطلاً وضرراً قدرهما خمسة عشر مليون ليرة لبنانية».

كما ساق القاضي تبريراً آخر لمنح المتهم «أسباباً تخفيفية»، يتعلّق بـ«سنّه»، إذ كان يبلغ 66 عاماً عندما ارتكب جرمه.

بثلاث مواد قانونية في فقرة واحدة، قُلّصت الجريمة «الثابتة بأدلّة» أوردتها النيابة العامة ومن بعدها محكمة الجنايات، إلى حدود التعويض المادي بما لا يعوّض حجم الضرر المعنوي الذي تعرّضت له المريضة، بما تصبح معه عبارة «باسم الشعب اللبناني» فضفاضة وسوريالية.

تأتي هذه الأسباب التخفيفية برغم إيراد «أدلة في القانون تثبت أن المدعية كانت واعية بدليل استذكارها تلقائياً لاسم المرضة التي كانت في غرفة العناية وهو ما أكدته المرضة أمام المحكمة». وحول هذه النقطة بالذات، كانت المدعية تعيد في كل مرة يعاد استجوابها تفاصيل القصة بلا نقصان، وتحديداً الجملة الواردة أكثر من مرة والتي توردها المحكمة كدليل إضافي وهي «ملامسة المتهم لجسدها العاري ومدّ يديه إلى أماكن حساسة في جسمها قائلاً لها مبسوطة (...) مستفيداً من عدم قدرتها على دفع التعرض الحاصل نتيجة عدم حيازتها للقوة اللازمة لذلك بفعل التخدير». ثمة دليل إضافي، وهي «قرينة مستمدة من واقع موافقة المتهم على دفع خمسة آلاف دولار لحل القضية في معرض مكالمته الحاصلة مع وكيل المدعية (...) وعدم اقتناع المحكمة بالتبرير الذي أعطاه لهذه الواقعة».

برغم كل تلك الأسباب، كان الحكم السوريالي معطوفاً على جملة تبريرات لا تُعفي المجرم من جريمته. أما ما هو أكثر سوريالية فكان «رأي» نقابة الأطباء التي اعتبرت، بحسب المصادر، أن هذا الطبيب «لم يرتكب خطأ طبياً بمحاسبته»، كما أن الحكم صدر «بناءً على شكوى شخصية». وهذا ما أكّده محامي النقابة في «المرة الوحيدة التي حضر بها» إحدى جلسات الحكم، بأن «النقابة أجرت تحقيقاً داخلياً ولم يثبت شيء في حق الطبيب»... علماً أن المستشفى حيث حصلت الحادثة استغنى عن الطبيب عقب إجراء تحقيق.

وهذه ليست المرة الأولى التي يخرج فيها طبيب من «جريمة» يرتكبها، بغضّ النظر عن نوعها، أكانت خطأ طبياً أم غيره. وليس هناك إلى الآن ما يفيد بأن طبيباً شُطب من النقابة لأنه ارتكب ما يخالف قسم مهنته. لكن، بغضّ النظر عن «الحماية» التي يتمتّع بها الأطباء من النقابة، فات هؤلاء أن ثمة قانوناً للآداب الطبية خرقه الطبيب ن. ب. في تعاطيه مع المريضة - المدعية، ولم يؤخذ أي إجراء بحقه. مخالفة صريحة للمادة 27 من القانون التي تفرض في بعض أجزائها معاملة الطبيب للمريض «بإنسانية واستقامة»، والتي يبدو أنها تسقط من حسابات النقابة عندما يتعلق الأمر بالمحاسبة.

> **رغم الأدلة الثابتة خفّفت المحكمة الحكم إلى حدود التعويض المادي**

كتاب مفتوح إلى نقابة الأطباء ووزير الصحة

عام 2017، خضعت المريضة ح. ع. لعملية استئصال الزائدة في أحد مستشفيات بيروت. بعد انتهاء الجراحة ونقلها إلى غرفة في انتظار طبيب التخدير الموكل إليه إيقاظها، واعتقاداً منه أنها لا تزال تحت تأثير البنج، عمد الأخير إلى التحرّش بها، فبدأت بالصراخ ما استدعى دخول عدد من الأطباء والممرضات إلى غرفة المريضة. بعد الحادثة، أصدرت هيئة محكمة الجنايات في بيروت حكماً بتجريم المتهم بالجناية كما ينص قانون 508 من مادة العقوبات، ثم ما لبثت هذه العقوبة أن أبدلت وألزم الجاني بدفع 15 مليون ليرة للضحية. من هنا، لا بد أن نسأل محكمة الجنايات ونقابة الأطباء عن سبب عدم صون حرمة المريض الذي سلّم نفسه بثقة إلى المستشفى وإلى طبيب البنج لأجل العلاج. فهذه الجناية لا يستهان بها. والمال لا يعوّض الضحية عن الجريمة التي وقعت بحقها وبحق المجتمع. وما حصل من انتهاك مرفوض جملة وتفصيلاً وقرار كهذا ليس إهانة للضحية والأخلاقيات الطبية ومهنة الطب فحسب، بل إهانة للنقابة ومحكمة الجنايات وفكرة العدل والمُساءلة في لبنان. هذه ليست هفوة عابرة أو خطأ غير مقصود. هذه جريمة تمت عن سابق تصور وتصميم. جريمة نابعة من خلل جوهري في شخصية الطبيب وفقدانه لأبسط قواعد الأخلاقيات الإنسانية والمهنية. وأقل ما يجب فعله هو شطب الطبيب من النقابة ومنعه من ممارسة هذه المهنة المقدّسة التي عمادها الثقة والاحترام و الخُلق.

د. تاليا عراوي
أخصّائية في الأخلاقيات الطبية والأخلاقيات الإكلينيكية

موقوفو الحراك: قرار ظنّي تأخّر ولا تحقيق في التعذيب

«خلال أسبوع مش أكتر»، بهذه العبارة يجيب المحامون عادة على سؤال عن المدّة التي يفترض انتظارها بين ختم التحقيقات مع الموقوفين إلى حين صدور مطالعة النيابة العامة والقرار الظنّي. إلاّ أنه في قضيّة «حرق واجهة مصرف الاعتماد اللبناني في الزوق (2020/1/5) ورمي مولوتوف على مركز التيّار الوطني الحرّ في جونية (2019/12/6)»، تأخّر القرار الظني أكثر من أسبوع. ملف هذه القضيّة شمل أكثر من 13 مدّعى عليهم من قبل النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان برئاسة القاضية غادة عون، وثمة 4 موقوفين إلى حينه، هم: جورج قرزي الذي أسقط مصرف الاعتماد اللبناني الدعوى بحقه ومحمد سرور (أوقفا منذ نحو شهر ونصف شهر)، وجو شليطا وجهاد العلي (أوقفا قبل أسبوعين في 2020/2/3) بعد استجوابهما خلال جلسة استكمال التحقيق والاستماع إلى الشهود أمام قاضي التحقيق في بعبدا بسام الحاج.

القاضي الحاج رفض إخلاء قرزي وسرور رغم شكواهما من التعرّض للتعذيب في وزارة الدفاع، ولم يبادر إلى فتح تحقيق تلقائي بموجب القانون 2017/65 (قانون التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة).

إلى ذلك، أصدر الحاج مذكرات توقيف غيابية بحقّ عدد من الأشخاص، منهم ربيع الزين (صدر قرار إخلاء سبيله في 2020/2/4 بكفالة ماليّة)... و«ذلك بعد أن قام الحاج باستدعاء الزين مجدّداً للتوسّع في التحقيق، نتيجة ادعاء النيابة العامة الاستئنافية ضده بجنايات إضافيّة وهي إثارة الحرب الأهلية وإضرام النار قصداً، ولأنّه رفض المغادرة الطيّبة التي تقدّم بها وكيله في 7 الجاري، أصدر مذكّرة توقيف غيابيّة بحقّه»، وفق ما نقلت لجنة المحامين المتطوّعين للدفاع عن المتظاهرين.

(الأخبار)

الكرة اللبنانيّة

يؤكّد العهداويّون انهم منافسون في كأس الاتحاد الآسيوي (عدنان الحاج علي)

ما قبل 17 تشرين الاول 2019 ليس كما بعده. «زلزال» ضرب لبنان على جميع الصعد الاجتماعية والاقتصادية والمالية، وكان من الطبيعي أن تطاول ارتداداته الكرة اللبنانية. نادي العهد ليس خارج هذه المنظومة الكروية التي تاثرت بما تمر به اللعبة، فكان لا بد من مقاربة جديدة للمستقبل مادياً وفنياً

مقاربة جديدة في العهد للسنوات المقبلة
ترشيد الموازنة والاعتماد على الشباب

مرمر: اكثر من ثمانية لاعبين شباب يمكث الاعتماد عليهم للمستقبل

عبد القادر سعد

نادي العهد بطل لبنان وآسيا. حاملُ خمسة القاب من أصل ستة ممكنة في الموسم الماضي على الصعيد المحلي، الى جانب إحرازه لقب كأس الاتحاد الآسيوي لعام 2019 لأول مرة في تاريخ نادٍ لبناني. محصّلة كان من المفترض أن تشكّل عنواناً لتحضيرات فريق العهد لعام 2020. لكن واقع الحال فرض نظرة جديدة ومقاربة مختلفة نتج منها تغيير كبير على صعيد الأسماء في الفريق الأول.

إذا كان من الطبيعي الى حد ما أن يتم الاستغناء عن الأجانب الثلاثة الذين أحرزوا لقب كأس الاتحاد الآسيوي مع الفريق، بعد قرار الاتحاد اللبناني إلغاء اللاعبين الأجانب محلياً، فمن غير الطبيعي أن يستغني العهد عن أربعة لاعبين لبنانيين ليحترفوا في الخارج. فسخ العهد عقد لاعبيه التونسي أحمد العكيشي والسوري أحمد الصالح وأعار الغاني عيسى يعقوبو. لا شك انه قرار صعب لنادٍ من المفترض أن يدافع عن لقبه الآسيوي، لكن عنوان الحفاظ على النادي وكرامة اللاعبين اللبنانيين فرض هذا الأمر كما يقول رئيس نادي العهد تميم سليمان لـ«الأخبار». «استغنينا عن لاعبينا الأجانب بعد قرار الاتحاد اللبناني، أما على الصعيد الآسيوي، فلا يمكن تحمّل كلفة ثلاثة لاعبين أجانب لست مباريات فقط» يقول الرئيس سليمان. «هذا لا يعني أن مشاركة العهد في كأس الاتحاد الآسيوي محصورة بالدور الأول فقط ومبارياته الست، بل نحن منافسون ونريد التأهّل. لكن لا يمكن على الصعيد الأجنبي أن نتحمل مسؤولية واقع بأكمله. ومن هنا، كانت مقاربة موضوع اللاعب الأجنبي. ورغم ذلك، نحن منافسون، ولو لم نجد أنفسنا منافسين لكنّا انسحبنا ولم نشارك».

في ظل الأزمة المالية الكبيرة التي يمر بها لبنان، من الطبيعي أن يكون هناك نظرة مختلفة لموازنة النادي البطل. «حتى الآن، الموازنة على ما هي. الفارق الوحيد هو طريقة الدفع أي بالليرة اللبنانية، لكن في حال بقاء الأمور على ما هي عليه فمن الطبيعي أن تختلف الأمور. الأهم بالنسبة إلينا هو أن نكون صادقين مع لاعبينا ولا نكذب عليهم. نريد المحافظة على النادي وفي الوقت عينه متمسكون بلاعبينا لكن ضمن الإمكانات المتوفرة، من دون إغلاق الباب أمامهم في حال كانت هناك عروض أفضل لهم. هذا ما حصل مع الحارس مهدي خليل والمدافع خليل خميس والمهاجمين ربيع عطايا ومحمد قدوح. المسألة عرض وطلب». على صعيد الموازنة، هناك أموال في النادي، لكن السياسة التي ستعتمد تهدف الى أن تخدم هذه الأموال موازنات النادي لأطول فترة ممكنة، ولتأمين مبدأ الاكتفاء الذاتي والإيفاء بالالتزامات التي ستلتزم بها الإدارة» يختم رئيس نادي العهد حديثه لـ«الأخبار».

من جهته، يوافق مدير النادي محمد شري مع فكرة المقاربة المختلفة لمستقبل النادي. ينطلق شري من واقع البلد ومنه الى واقع اللعبة الى جانب مسألة معدّل أعمار اللاعبين الحاليين. «الأساس هو الواقع الحالي الصعب في لبنان، لكن في الوقت عينه لا يمكن إغفال مسألة معدّل الأعمار. لا يوجد لاعبون فوق الـ 31 عاماً باستثناء الحارس محمد حمود. لكنّ هناك عدد من اللاعبين تتراوح أعمارهم بين 29 و31 عاماً، كأحمد زريق وحسين دقيق وهيثم فاعور ومحمد حيدر وربيع عطايا. وهناك لاعبون في أواسط العشرينيات كحسين الزين وخليل خميس وعلي حديد وحسين منذر ومحمد قدوح ووليد شور. وبالتالي يجب التفكير بمستقبل الفريق ومنح الفرصة للاعبين الشباب» يقول مدير العهد لـ«الأخبار».

«هناك شبه إجماع على أن فريق الشباب في العهد قدّم مستوى مميزاً هذا الموسم ويعد بالكثير. فهو خاض 19 مباراة في بطولة الشباب، خسر واحدة فقط في الدور المنتظم. أما في الدورة السداسية فحقق العلامة الكاملة في عشر مباريات، واحرز اللقب بعد طول غياب. هذا الأمر سمح لأكثر من لاعب من الشباب بأن يكون أساسياً في أول مباراة للفريق في كأس الاتحاد الآسيوي، حسن سرور ومحمد المصري مثلاً. هذا لا يعني اننا لا نتعاطى مع كأس الاتحاد الآسيوي كمنافسين. نحن في آسيا لا نقول إننا سنحرز اللقب أو لن نحرزه. سنكافح للوصول الى أبعد ما يمكن الوصول اليه، وهناك اقتناع باننا نستطيع تجاوز الدور الأول. أولاً، بسبب سهولة المجموعة، وثانياً بسبب وجود عدد كبير من اللاعبين الذين أحرزوا اللقب الموسم الماضي. هناك مباراتان مفصليتان في نصف نهائي غرب آسيا حيث لا يستطيع النادي التغيير في لوائح اللاعبين. إذا تخطيناهم حينها لكل حادث حديث» يقول شري عن المنافسة الآسيوية.

أما على الصعيد المادي، فيتوافق رأيه مع رأي رئيس النادي تميم سليمان من ناحية طريقة إدارة الأموال الموجودة. «هناك أموال، لكن إذا تصرفنا بها وفق السياسات المالية السابقة فهي ستتبخر في يومين في ظل الظروف الصعبة وعدم وجود أفق مالي واقتصادي. وبالتالي يجب أن تكون السياسة مختلفة تخدم النادي في السنوات الثلاث المقبلة» يختم شري حديثه.

فنياً، لا ينكر المدير الفني للفريق باسم مرمر أن فريقه تأثر مع انتقال أكثر من سبعة لاعبين الى الخارج بين أجانب لبنانيين. «لكن البنية الأساسية للفريق لا تزال موجودة، وهناك لاعب نجم في كل مركز. الفارق أن البدلاء لم يعودوا موجودين، لكن الأمل يبقى في الشباب» يقول مرمر لـ«الأخبار».

«هناك فرصة كبيرة للاعبي الفريق الشباب كي يكتسبوا الخبرة من اللاعبين الكبار. وهذا ما بدأ تطبيقه منذ مباراة الفريق مع هلال القدس الفلسطيني في افتتاح كأس الاتحاد الآسيوي. والأمر المريح أن لاعبي الخبرة يتعاطون بإيجابية مع اللاعبين الشباب ويحاولون أن ينقلوا خبراتهم إليهم. هناك أكثر من ثمانية لاعبين يمكن أن يكونوا أساسيين في المستقبل. محمد المصري، حسن سرور، سعيد سعد، جميل ابراهيم، محمد الحسيني، علي رضا، علي حيدر وساجد أمهز. هؤلاء لاعبون يمكن العمل عليهم لكي يكونوا في الفريق الأساسي بعد سنوات» يشرح الكابتن باسم.

«أما على صعيد المنافسة آسيوياً، فأنا أؤكد أننا منافسون جديّون. وهذا ليس كلاماً بل انطلاقة من واقع ملموس، فنحن نملك العناصر المطلوبة. والدليل على ذلك ما حصل في الشوط الثاني من المباراة مع هلال القدس. بين الشوطين تحدث اللاعبون في ما بينهم بأنهم أبطال آسيا ويجب أن يقدموا عرضاً على هذا المستوى، فنزلوا وقلبوا النتيجة. الأساس هو ما يريده اللاعبون، فإذا أرادوا الفوز وتحقيق الانتصارات فهم قادرون على ذلك» يختم مرمر كلامه لـ«الأخبار».

العهد يقارب المستقبل القريب برؤية مختلفة. في السابق، لطالما قيل بأن فريق العهد أخذ الكرة اللبنانية الى مكان أكبر منها على الصعيد المالي، ولحق به نادينا الأنصار والنجمة وإلى حد ما شباب الساحل. أمرٌ لا ينكره رئيس النادي تميم سليمان، لكنه يجيب سريعاً «كان لدينا هدف وحلم سعينا الى تحقيقه وهو لقب كأس الاتحاد الآسيوي، وقد تحقق».

كلام صحيح في مقابل عجز الأندية الأخرى عن تحقيق إنجازات مماثلة. وهذا ما قد يفرض على جميع الأندية أن تقارب مستقبلها بطريقة مماثلة لما يقوم به العهد إن كان على الصعيد المالي، والأهم على صعيد الاهتمام بالفئات العمرية والاعتماد عليها لتكون فريقاً أساسياً في المستقبل. ولعل الأندية الأخرى قد تكون مطالبة بطرح سؤال رئيسي على نفسها: هل نحن نقوم بذلك وّنهتمّ بالفئات العمريّة؟

الإجابة عند تلك الأندية.

> سليمان: الهدف هو الحفاظ على النادي وكرامة اللاعبين اللبنانيين

السلة اللبنانيّة

إيجابيات التغيير كثيرة
المنتخب جاهز للتصفيات

أيام قليلة تفصل منتخب لبنان الاول لكرة السلة عن بدء التصفيات المزدوجة المؤهّلة إلى كأس آسيا للعبة. المنتخب فاز أخيراً في دورة الملك عبد الله لكرة السلة التي أقيمت في الأردن. وهو سيدخل معسكراً مغلقاً تحضيراً للقاء في العراق والبحرين تواليًا في 21 و24 شباط الجاري، في إطار النافذة الاولى من التصفيات. «المنتخب المتجدّد» يبدو بحالة ممتازة، والإيجابيات تبدو كثيرة

رفع المنتخب اللبناني لكرة السلة كأس دورة الملك عبد الله الدولية الوديّة بعد فوزه على الأردن في المباراة النهائية نهاية الأسبوع. المنتخب فاز في أربع مباريات من أصل أربع خاضها في البطولة، مقدّماً مستوى مميزاً. وحقّق لبنان الفوز على كلّ من البحرين (72 . 64) وعلى سوريا (87 . 75) وعلى العراق (97 . 79) قبل أن يلتقي في النهائي مع صاحب الأرض، المنتخب الأردني، ويفوز عليه بنتيجة (71 . 68) بعد مباراة متقاربة وصعبة.

المهم خلال هذه البطولة الودية أن الجهاز الفني للمنتخب بقيادة المدرب جو مجاعص ومساعده جاد الحاج، وقف على جهوزية اللاعبين خاصة بعد التغيير الكبير الذي طرأ على المنتخب. وهي المرة الأولى منذ وقت طويل التي يلعب فيها منتخب لبنان لكرة السلة من دون المدافع القوي جان عبد النور الذي أعلن اعتزاله اللعب دولياً، وفادي الخطيب الذي اعتزل في عام 2017، إضافة إلى أمير سعود الذي لعب لفترة طويلة مع المنتخب، وكذلك أحمد ابراهيم وباسل بوجي وغيرهم... إدارة المنتخب وجهازه الفني أرادت دخول مرحلة بناء جديدة، خاصة أن مباريات التصفيات الآسيوية سهلة جداً على الورق بمواجهة البحرين والعراق والهند، وبالتالي يمكن العمل على تحضير منتخب جديد قادر على المنافسة القارية مستقبلاً، والتأسيس من أجل الوصول إلى نهائيات كأس العالم بعد خيبة العام الماضي.

وفي دورة الأردن بدا المنتخب متجانساً وقادراً على المنافسة، خاصة أنه يضمّ مزيجاً من اللاعبين الشباب الموهوبين، وآخرين من أصحاب الخبرة الكبيرة في كرة السلة الآسيوية. وكان لافتاً خلال هذه البطولة أداء «الوحش» علي حيدر الذي قدّم مستوى مميزاً وشارك كلاعب ارتكاز في ظلّ غياب مجنّس المنتخب آتر ماجوك. ومن المتوقّع أن يكون لحيدر دور أساسي في المرحلة المقبلة نظراً إلى مستواه المميز دفاعاً وهجوماً، خاصة أن معدله التهديفي كان مرتفعاً جداً في الأردن. ويساعد حيدر في مركزه اللاعب جبرار حديديان الذي سيكون له دور إلى جانب آتر ماجوك أيضاً، الذي سيكون حاضراً خلال التصفيات.

وبدوره قدم وائل عرقجي مستوى جيداً، وعبّر عن رضاه عن هذا المنتخب، معتبراً أنه يلعب كرة سلة ممتعة وسلسة، وهذا ما يدل على الانسجام

> قدم المنتخب اداء مميزاً في بطولة الاردن وفاز في جميع مبارياته

الكبير بين اللاعبين. وسيكون عرقجي مرتاحاً مع المنتخب، حيث سيكون بإمكانه اللعب في المركزين (1 و2) أي كصانع ألعاب وكلاعب جناح، في ظل وجود صانعي الألعاب الآخرين، المميز علي منصور (لاعب نادي هويس)، والمتألق علي مزهر. وفي ظلّ وجود هذه الأسماء الثلاثة، سيكون مركز صانع الألعاب مؤمّناً بالصورة المطلوبة، مع دعم كبير لمركز الجناح. والملافت خلال البطولة كان أداء اللاعب الجديد جوزيف الشرتوني، الذي كان حاسماً في المباراة النهائية خاصة عند خط الرميات الثلاثية. ومن الأسماء المتوقع منها الكثير مستقبلاً هو كريم عز الدين الذي لا يزال مطالباً برفع مستواه أكثر لكي يساعد المنتخب خلال التصفيات، خاصة أنه يمتلك موهبة كبيرة، وهو قادر على شغل مركز الجناح «غارد» بالشكل المطلوب، كما أنه يجيد الاختراقات تحت السلة. ومن اللاعبين الذي سيقدمون الإضافة أيضاً هو باتريك بو عبود الذي يمتلك الخبرة الكافية لمساعدة الفريق، وهذا ما أظهره في الأردن.

ومن النقاط المضيئة بالنسبة إلى منتخب لبنان اللاعبان كريم زينون والقائد إيلي رستم اللذان يلعبان بروح قتالية عالية داخل الملعب، وهما قادران على التسجيل من المسافتين البعيدة والمتوسطة، كما أن دورهما الدفاعي بقدمانه بصورة جيدة، خاصة رستم. وسيستفيد المدرب مجاعص من إيلي شمعون وعزيز عبد المسيح لتوسيع التبديلات «روتيشين» خلال المباريات، ومن أجل إراحة اللاعبين.

إذاً هي تجربة مضيئة لمنتخب لبنان «المتجدّد» في الأردن، سيكون التأسيس عليها في المعسكر المغلق الذي يسبق مباريات التصفيات، على أمل أن يعود المجنس آتر ماجوك وهو بمستواه، وأن لا يتأخر بدخول الأجواء مع المجموعة الجديدة.

هي تصفيات سهلة على الورق، وسيكون المنتخب مطالباً بالظهور بالصورة المطلوبة خاصة أنه يلعب النافذة الأولى على أرضه وبين جماهيره.

المنتخب يصل اليوم

دعا الاتحاد اللبناني لكرة السلة الصحافة والإعلام إلى المشاركة في استقبال منتخب لبنان للرجال عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم، في صالون الشرف التابع لمطار رفيق الحريري الدولي في بادرة تكريمية من وزيرة الشباب والرياضة السيدة فارتينيه أوهانيان كيفوركيان للبعثة. وسيكون في استقبال البعثة، إلى جانب الوزيرة كيفوركيان، رئيس اتحاد اللعبة أكرم حلبي وأعضاء الاتحاد ومسؤولون رياضيون وممثلون عن الأندية.

(الأخبار)

لاعبو المنتخب مع كأس البطولة في الأردن (الأخبار)

الكرة المعولمة

مانشستر سيتي يسقط «بالضربة القاضية»

قرّر الاتّحاد الأوروبي لكرة القدم «يويفا» إيقاف نادي مانشستر سيتي عن المشاركة في دوري أبطال أوروبا لموسمين مع غرامة مالية وصلت إلى 30 مليون يورو، إثر انتهاكه قواعد اللعب المالي النظيف. قرار هزّ الوسط الرياضي، وفتح سيلاً من الأسئلة حول تداعيات العقوبة على النادي إضافةً إلى مصير بعض الأندية ذات «السياسات المشبوهة»

يمكن للاعبين المطالبة بتعويضات (أ ف ب)

حسين فحص

جاءت عقوبة مانشستر سيتي بعد تحقيق قام به الاتّحاد الأوروبي على خلفية الوثائق التي نشرتها مجلة «دير شبيغل» عام 2018، والتي أثبتت صحة «فضائح» العديد من الأندية منها مانشستر سيتي. الكثير من المستندات المالية «غير النظيفة» أظهرتها المجلة حينها، مستندةً إلى تسريبات مقرصن إلكتروني يدعى روي بينتو يمتلك أكثر من 70 مليون وثيقة من المعطيات الفاضحة للأندية بحسب التقديرات الإعلامية. بعد التحقيق من قبل الهيئة المالية للاتّحاد الأوروبي، تمّت إدانة النادي بتضخيم الإيرادات بشكل مزيّف عند عملية الامتثال أمام قوانين

> جاءت العقوبة بعد تحقيق للاتّحاد الاوروبي على خلفية وثائق نشرتها مجلة «دير شبيغل» عام 2018

اللعب المالي النظيف «FFP»، حيث تبيّن أن جزءاً كبيراً من رعاية النادي الضخمة (قرابة 68 مليون جنيه استرليني) يتمّ تمويله من مالك النادي الشيخ منصور، في حين كان السيتي يدّعي أن الأموال تأتي من عائدات الملعب وبيع القمصان. ومن المعروف أن قوانين «FFP» وُضعت للحؤول دون إفلاس الأندية، عبر تقييد الإفراط في المصاريف لتمكّن النادي من تغطية الخسائر. مع تمويل الشيخ منصور لعقود الرعاية من ماله الخاص، اعتبر الاتّحاد الأوروبي أن هذه الخطوة تُعتبر بمثابة خداع، وهو ما يوجب معاقبة النادي.

مقابل ذلك، اعتبر مانشستر سيتي أن القرار أثار خيبة أمل كبيرة، مؤكّداً أنه سيستأنف القرار أمام محكمة التحكيم الرياضي في أقرب فرصة.

مصير مجهول

وأثارت «الفضيحة» جدلاً كبيراً في الأوساط الكروية حول ما سيحدث للنادي بعد هذا القرار، كما طُرحت أسئلة عن إمكانية وجود أندية أخرى متورّطة في التلاعب المالي. وفي حال تمّ رفض الاستئناف، فإن النادي الإنكليزي معرّض للكثير من المشاكل التي قد تنقص من أسهمه في بورصة كبار الأندية على الصعيد المحلي والأوروبي. ولعل أبرز المشاكل التي ستواجه النادي، هي مستقبل المدرب الإسباني بيب غوارديولا.

وأوضح المدرب الإسباني أن رغبته في البقاء مع النادي حتى انتهاء عقده عام 2021 على أقل تقدير، غير أن العقوبة الأخيرة قد تغيّر من قراره أو حتى من قرار النادي. خلال إشرافه على تدريب السيتي، عرف النادي نجاحات كبيرة أنحصر جميعها ضمن الدائرة المحلية. في موسم 2017 - 2018، أصبح مانشستر سيتي النادي الإنكليزي الوحيد الذي يتوّج بلقب الدوري محققاً 100 نقطة. تبعه في الموسم الماضي بلقب آخر، إضافةً إلى تتويجه بالكأسين المحليين ليصبح بذلك النادي الأول الذي يفوز بالكؤوس المحلية كافة خلال موسم واحد. النجاحات المحلية البارزة قابلها فشل أوروبي كبير تمثّل بعدم التتويج في بطولة دوري أبطال أوروبا، رغم اعتبارها السبب الأبرز وراء استقدامه من قبل الإدارة إلى ملعب الاتّحاد. في الأسبوع الماضي، صرّح غوارديولا أنه قد يتعرّض للإقالة في حال عدم تتويجه بدوري الأبطال برفقة مانشستر سيتي هذا الموسم. وفي ظلّ حرمان النادي من المشاركة الأوروبية لموسمين مقبلين، سيسعى المدرب الإسباني جاهداً للتتويج بلقب هذه النسخة، رغم صعوبة المهمة التي يستأنفها باختبار صعب أمام ريال مدريد في دور الـ16.

غوارديولا ليس الوحيد المهدّد بالمغادرة، إذ تمتدّ القائمة لتشمل أبرز لاعبي النادي. في ظلّ الأوضاع الراهنة، قد يقرّر اللاعبون الرحيل إلى أندية أخرى مشاركة في دوري الأبطال، مع وجود احتمال أن يستغني عنهم النادي لمواجهة الخسائر بفعل نقص عائدات دوري الأبطال. وبحسب المحامي الرياضي البارز جون مهرزاد، يحقّ للاعبين مغادرة النادي من دون مقابل أو طلب شروط مالية محسّنة من أجل البقاء، نظراً إلى انتهاك النادي «ثقة» عقود اللاعبين. وقد غرّد مهرزاد على تويتر قائلاً: «يمكن القول إن مانشستر سيتي خرق عقود لاعبيه بشكل جوهري، ما يمكّنهم من الخروج من النادي أو السعي للحصول على شروط مالية أفضل للبقاء، باستطاعة نجوم الفريق أن يجادلوا النادي على انتهاجه سياسة دمرت قدرتهم على اللعب في دوري الأبطال لمدة موسمين، ما يجعل اللاعبين قادرين على أن يزعموا بأن عقودهم تم تقويضها بشكل أساسي». ثم أضاف: «إذا أراد اللاعبون فسخ عقودهم مع النادي، سيتوجب عليهم إقناع «FIFA» بأن لديهم سبب عادل لإنهاء عقودهم مع النادي».

على الجانب الآخر، شكلت «مصيبة» مانشستر سيتي خبراً جيداً للمنافسين الإنكليز على المقاعد المؤهلة إلى دوري أبطال أوروبا الموسم المقبل. ففي حال حصل مانشستر سيتي (يحتل المركز الثاني في الدوري) على مركز بين الأربعة الكبار مع نهاية الموسم، سيشارك صاحب المركز الخامس في دوري الأبطال الذي يحتله حالياً نادي شيفيلد يونايتد، ما يعطي أملاً مضاعفاً للأندية القادمة من الخلف على رأسها مانشستر يونايتد وتوتنهام.

ميركاتو

سانشو يقترب من تشلسي

تفجّر الصفقة بـ100 مليون يورو (أ ف ب)

بعد حسمه صفقة حكيم زياش، يدخل نادي تشلسي الإنكليزي على الخط للتوقيع مع جناح بروسيا دورتموند جايدن سانشو. وبحسب صحيفة «فرانس فوتبول» الفرنسية، فإن النادي الإنكليزي ينوي تقديم مبلغ يصل إلى 100 مليون يورو.

ويحتلّ نادي تشلسي المركز الرابع في الدوري الإنكليزي، كما نجح في بلوغ دور مجموعات دوري أبطال أوروبا باقل الإمكانيات المتاحة. وتأتي هذه الصفقات الكبيرة كمكافأة لمدرب الفريق الشاب فرانك لامبارد على ما يقدّمه هذا الموسم برفقة الفريق، من دون أي تدعيمات في سوقي الانتقالات الماضيين. وسبق للنادي أن عوقب بالحرمان من التوقيع مع أي لاعب لمدة سوقي انتقالات إثر مخالفته قواعد اللعب المالي النظيف. تم تخفيض العقوبة بعدها إلى سوق واحد ما أتاح لتشلسي التوقيع في سوق الانتقالات الشتوي الماضي، غير أن ذلك لم يحدث. فضّل النادي الانتظار حتى الانتقالات الصيفية المقبلة، وهو يعمل حالياً على تأمين أكبر عدد من الصفقات تفادياً لارتفاع الأسعار.

وفق التقارير الفرنسية، فإن المديرة التنفيذية لتشلسي مارينا غرانوفسكايا تتولى زمام الصفقة، وهي تواجه منافسة شرسة من مانشستر يونايتد، الذي يضع اللاعب الإنكليزي الشاب على رأس أولياته. مع وجود علاقة قوية بين تشلسي ودورتموند، يبدو النادي اللندني الوجهة الأقرب للاعب الشاب. تبقى قيمة الصفقة هي العائق الوحيد لحصول ذلك. وفي منتصف الموسم الماضي، استقدم تشلسي اللاعب الأميركي كريستيان بوليزيتش من دورتموند مقابل 64 مليون يورو، على أن ينتقل إلى لندن بعد نهاية الموسم. أراد تشلسي تكرار هذا السيناريو مع سانشو، غير أن إدارة دورتموند رفضت ذلك مفضّلةً الانتظار حتى نهاية الموسم الحالي للحصول على أكبر عائد مالي ممكن. يعرف سانشو الأجواء الإنكليزية جيداً، إذ سبق له اللعب مع شباب مانشستر سيتي. بعد مجيء بيب غوارديولا، انتقل سانشو إلى بروسيا دورتموند الألماني، حيث ظهر كأحد أفضل المواهب الشابة في العالم. لعب سانشو هذا الموسم 30 مباراة برفقة دورتموند، سجل خلالها 16 هدفاً وساهم في صناعة 17 هدفاً آخر. ينتهي عقد اللاعب عام 2022، وبالنظر إلى المنافسة المحتدمة عليه من مختلف الأندية، قد تكون الصفقة هي الأعلى لدورتموند تاريخياً من حيث العائدات، متجاوزةً بذلك صفقة انتقال عثمان ديمبيلي عام 2017 إلى برشلونة مقابل 105 ملايين يورو.

NBA

الصين تعاقب السلة الأميركية!

أعلن مفوض دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين آدم سيلفر أن الرابطة تتوقع تكبّد خسائر بـ«مئات ملايين الدولارات» بسبب الخلاف مع الصين، والذي أثارته تغريدة مسؤول في أحد أنديته دعماً لاحتجاجات هونغ كونغ. وقوبلت تغريدة للمدير العام في نادي هيوستن روكتس داريل موري في تشرين الأول/ أكتوبر، بانتقادات واسعة في الصين، أدت إلى خسارة روكتس عقوداً إعلانية مع شركات صينية وتوقّف بعض القنوات التلفزيونية عن عرض مباريات الدوري الأشهر لكرة السلة في العالم.

وقال سيلفر خلال مؤتمر صحافي على هامش مباراة «كل النجوم» (أول ستار) الاستعراضية إن «حجم الخسارة سيكون بمئات ملايين الدولارات. ربما أقل من 400 مليون».

وفي حين بدا أن سيلفر يحاول التقليل من حجم هذه الخسائر، أقرّ في الوقت عينه بأن هذا المبلغ «مهم، لن أدّعي العكس». وأكد المسؤول الأميركي أنه لا يرغب في «الهروب من ذلك... لكنني لا أعتقد أن الأمر سيتسبّب بضرر دائم لنشاطنا هناك». وتوقّع سيلفر أن تعاود القناة الرسمية الصينية «سي سي تي في» بثّ مباريات من دوري المحترفين الأميركي، من دون أن يحدّد موعداً لذلك.

وكان موري قد كتب عبر تويتر قبل أشهر «قاتل من أجل الحرية. قف مع هونغ كونغ»، في دعم للاحتجاجات التي تشهدها الأخيرة منذ أشهر. وتسبّبت التغريدة بانتقادات على المستويين الشعبي والرسمي في الصين.

اعتبر سيلفر أن العقوبات الصينية يمكن أن ترفع قريباً (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3381

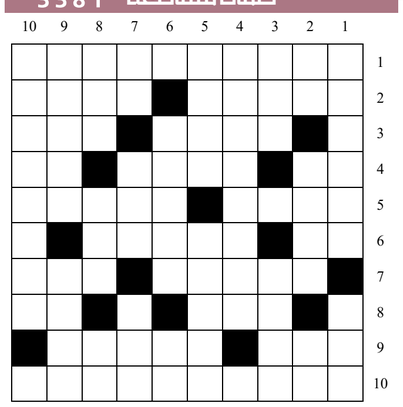

أفقيا

1- رئيس لبناني ما قبل الإستقلال – 2- عاصمة أوروبية – فيلسوف الماني – 3- مدينة كنعانية قديمة ذكر العهد القديم أنها أحرقت مع مدينة ثانية بالنار والكبريت قصاصاً على فساد شعبها – كلام لا يُعتدّ به ولا يُحصل منه على فائدة – 4- شكّ – صفة من سقط شعر رأسه – دقّ وفتّ وسحق – 5- حاجب – المفصل ما بين الساعد والكفّ أو الساق والقدم – 6- للنداء – رحى لطحن الحب – 7- نفط – ساخن – 8- عمل عملاً تقرّب به الى الله – عدّ واحصى – 9- عاصمة أوروبية – مدينة أوكرانية في شبه جزيرة القرم على البحر الأسود عُقد فيها مؤتمر الحلفاء لرسم مستقبل العالم بعد الحرب العالمية الثانية – 10- من أكبر قادة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية

عمودياً

1- إحدى الإمارات العربية المتحدة – إلهي – 2- نوتة موسيقية – ممثلي الشعب في الدول الديموقراطية – نهر صغير في ولاية مونتانا الأميركية – 3- أنثى الحصان – دولة عربية – 4- فنانة لبنانية اعتزلت بعد زواجها – 5- يقود السيارة – من أبطال اليونان الأسطوريّين في حرب طروادة وزوج بينيلوب وأبو تيليماك – 6- مسافات يقطعها المسافر في يومه – قادم – 7- أصلح العمل – إرتفاع – خلاف نعم – 8- تحدث وصرّح – أضعف وأزل القوة – ندى – 9- عائلة فيلسوف الماني وضع مع كارل ماركس البيان الشيوعي – ماركة آلات موسيقية – 10- مدينة ألمانية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1-كمح – الحلو – 2- لورنس العرب – 3- وز – حبس – بدو – 4- عناكب – ي ي – 5- بمذ – نورا – 6- ايوني – اخرس – 7- شر – فو – وا – 8- يال – بانامي – 9- فن – هدر – جير – 10- رولان غاروس

عمودياً

1- كلوديا شيفر – 2- موز – ميرانو – 3- حر – عدو – 4- نحن – نمّ – ها – 5- اسباني – بدن – 6- لاسكو – فارغ – 7- حل – براون – 8- لعب – اخ – اجر – 9- وردي – روميو – 10- بوينس ايرس

sudoku 3381

	9			1			6	
	2		7		6		9	
5	1			8			7	2
8				2		4		
6		2				9		7
		7		6				1
4				9				8
	6		8		1		4	
		5		3		7		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3380

2	6	5	4	9	7	8	3	1
9	1	3	2	8	5	4	6	7
8	7	4	6	3	1	5	2	9
6	8	1	7	4	9	3	5	2
3	4	7	5	1	2	9	8	6
5	2	9	3	6	8	1	7	4
4	5	6	1	7	3	2	9	8
7	3	8	9	2	4	6	1	5
1	9	2	8	5	6	7	4	3

مشاهير 3381

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل ومغنٍ وطيار أميركي بدأت شهرته في أواخر السبعينات. رشح لنيل الأوسكار عن دوره في فيلم «حمى ليلة السبت»، نجح في هوليوود وتألق في أفلامه 6+9+7+11+4+5 = بين الحار والبارد ■ 1+2+3+8 = عاصمة الأسكا ■ 5+10 = خنزير بري

حل الشبكة الماضية: **عدي بن الرقاع**

إعداد نعوم مسعود

كك النجوم

جونز «يسرق» الفوز من غوردون

فاز لاعب ميامي هيت ديريك جونز جونيور بمسابقة الكرات الساحقة «دانك» التي أقيمت ليل السبت. الأحد في نهاية أسبوع مباراة كل النجوم «أول ستار» الاستعراضية في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين، متفوقاً بفارق نقطة على لاعب آرون غوردون لاعب أورلاندو ماجيك، بعد منافسة اعتُبرت ضمن الأفضل في تاريخ الدوري.

وقدم اللاعبان أداء تنافسياً قوياً في قاعة «يونايتد سنتر» في مدينة شيكاغو، وصفه الموقع الإلكتروني الرسمي لرابطة الدوري بـ«أحد أفضل منافسات الدانك في مباراة كل النجوم على مدى تاريخ الدوري»، وأعادت التذكير بالتنافس بين النجم الأسطوري السابق لشيكاغو مايكل جوردان، ولاعب أتلانتا هوكس دومينيك ولكينز على الملعب ذاته عام 1988.

وأثارت النتيجة النهائية انتقاد العديد من اللاعبين والمعلقين، مع اعتبار البعض أن غوردون كان يستحق الفوز، في حين رأى آخرون أن أقلّ الممكن كان تقاسم الجائزة بين اللاعبين بدلاً من اقتصارها على أحدهما. ووصل اللاعبان إلى المنافسة النهائية في الأمسية على حساب دوايت هاورد (لوس أنجليس ليكرز) وبات كونوتون (ميلووكي باكس).

وفي الجولة الأخيرة بينهما، ساد التعادل

بين جونز وغوردن بنيل كلّ منهما العلامة الكاملة أكثر من مرة (50 موزعة بالتساوي بـ10 لكلّ من أعضاء لجنة التحكيم الخمسة)، مع تقديمهما لمحات لافتة تنوعت بين الدوران في الهواء ونقل الكرة من أسفل إلى أعلى، وبين الساقين.

ولم يفصل بين اللاعبين سوى المحاولة الأخيرة، إذ نال غوردون «دانك» قفز خلاله من فوق لاعب بوسطن سلتيكس تاكو فول (أطول لاعب في الدوري مع 2,26 م)، ونال عليه علامة 47 (منحه ثلاثة حكام علامة 9 وحكمان علامة 10)، بينما نال جونز علامة 48 (منحه ثلاثة حكام علامة 10 وحكمان علامة 9) بعد تنفيذ كرة ساحقة شملت بدء القفز من على خط الرميات الحرة تقريباً، قبل وضع الكرة في السلة باليد اليسرى.

وأثارت النتيجة صافرات استهجان المشجعين في قاعة يونايتد سنتر، بينما بدا الذهول على نجوم حاضرين في الملعب، ومنهم اليوناني يانيس أنتيتوكونمبو نجم ميلووكي باكس وأفضل لاعب في الموسم الماضي، لا سيما أن غوردون جمع 50 نقطة خمس مرات خلال الأمسية، وهو إنجاز غير مسبوق. واعتبر كيني سميث، أحد معلّقي شبكة «تي أن تي» الناقلة للمباريات، أن عدم فوز غوردون هو «سرقة»، علماً بأن اللاعب نفسه خسر في 2016 أمام زاك لافين إثر تصويت مثير للجدل أيضاً.

وقال غوردون مازحاً في مؤتمر صحافي: «سأطارد أعضاء لجنة التحكيم الذين أعطوني علامة 9 للانتقام منهم»، متابعاً بنبرة أكثر جدية «حققت علامة 50 أربع مرات متتالية، بالنسبة إليّ كانت هذه النهاية». وتابع «لا أعرف من يدير الأمر. أشعر بأنه يجب أن أنال جائزتين».

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كومكورد ـ الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 01/666314 ـ 15، 03/828381
■ الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل: /AlakhbarNews، @AlakhbarNews، /alakhbarnews-paper

الأزمة الاقتصادية في لبنان وسوريا: اختلاف المسارات

ورد كاسوحة*

الانهيار الذي حصل في الاقتصادين اللبناني والسوري، خلال مدّة لا تتجاوز الثلاثة أشهر، يتجاوز بكثير الطبيعة البنيوية للأزمة. صحيح أنّ أزمة ميزان المدفوعات في لبنان قديمة نسبياً، وهي غير مرتبطة مباشرةً بتبعات الحصار والعقوبات، ولكنّها بالقدر ذاته تعبير عن عمق الارتباط بين الاقتصاد اللبناني والنظام المالي الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، حيث يتعذّر الحفاظ على النموذج الذي يضخّ الثروة عبر قنوات الريع والتدفّق النقدي، ما لم يكن ثمة غضّ طرف أميركي واضح عن ذلك. النموذج بهذا المعنى، يخدم السياسات الأميركية على المدى البعيد، ويوفّر لها أداة نموذجية للضغط على اقتصادات الإقليم حين يصعب عليها خوض الصراع مباشرةً، أو حين لا تعود نتائجه كافية لإحداث التغيير المطلوب. وهذا يضع القوى التي تخوض معركة التغيير حالياً في لبنان، أمام تحدٍّ، ليس فقط مواجهة الأقلّية الحاكمة التي تخدم النموذج عبر تحالف أمراء الحرب والمصارف، بل أيضاً جعل الصراع مع هؤلاء مدخلاً لتغيير أكبر، وخصوصاً اقتصادياً، على مستوى الإقليم. التحوّل الذي يحصل في سوريا حالياً، على مستوى انحسار الصراع العسكري (باستثناء إدلب التي تبدو حتى وهي تنزلق إلى مواجهة مباشرة تركية ـ سورية، منضبطة في الإطار الذي يقوده الروس على خلفية الانكفاء الأميركي)، والذي تتقدم فيه أولوية الحفاظ على البنية الاقتصادية القائمة على ما عداها، هو من التبعات المباشرة للحصار. بمعنى أن الولايات المتحدة قد تخلّت عن ورقة الصراع العسكري، حتى عبر وكلاء، لصالح أوراق أخرى تملك فيها أفضلية على الجميع بما في ذلك روسيا. وهي تعتقد، بعد تجريب هذه الأوراق والنجاح عبرها في إضعاف الاقتصادين اللبناني والسوري إلى الحدّ الأقصى، بقدرتها على نقل المعركة بالكامل إلى الميدان الاقتصادي، حيث يتعذّر على البلدَين خوض مواجهة لا يملكان أدواتها، إما بسبب التبعية الكاملة في الحالة اللبنانية، أو لتخبُّط الاقتصاد السوري بين اتجاهات مختلفة ومتضاربة بفعل الحرب وسياسة العقوبات.

عناصر الأزمة سورياً

ليس مطلوباً من قوى التغيير في لبنان أن تضع هذا الاعتبار بين أولوياتها، وهي تخوض معركة المواجهة مع المصارف ومصرف لبنان، ولكن أيّ أفق فعلي لهذه المعركة سيتطلّب بالضرورة الاعتراف بالواقع الموضوعي الذي تمثّله تبعات الحصار، ليس على لبنان فقط، بل على الإقليم برمّته. هذا لا يجعل منها معركة واحدة، لأنّ شروط خوضها تختلف باختلاف النظام الاقتصادي الاجتماعي لكلّ بلد، إذ تأخذ في لبنان شكل مواجهة مع النمط الريعي للاقتصاد، وبحضور كبير لقوى اجتماعية متضرّرة من هذا النموذج، بينما في سوريا تحصل مواجهة من نوع آخر بسبب الافتقاد لهذا النوع من القوى، وانحصار المعركة بين السلطة والقوى الاقتصادية المستفيدة من انهيار الليرة أمام الدولار. عدم وجود فاعلين آخرين بالشكل الذي نراه في لبنان، جعَل النظام هنا يلجأ بنفسه إلى تقييد حركة الرساميل بعد الانعكاس المباشر لارتفاع الدولار على أسعار المواد الأساسية. الحاجة المباشرة إلى العملة الأجنبية في اقتصاد منهك من الحصار والعقوبات، تصبح ثانوية أمام عدم قدرة الناس على احتمال التضخّم المتزايد، والذي أتى تقريباً على جلّ القدرة الشرائية للسوريين، في ظلّ ثبات الأجور، أو عدم قدرتها في حال تحرّكت قليلاً، على تغطية الارتفاع المتزايد في الأسعار. كبْح الطلب على الدولار نتيجة نضوبه في لبنان، لم ينعكس مباشرةً على الأسعار بعد تحديد السلطة لسعر رسمي، وحَصْر التداول به في القنوات الرسمية القريبة من المصرف المركزي السوري. عدم ظهور الأثر الفوري لتوحيد سعر الصرف وإخضاعه لسلطة النقد الرسمية، لا يُعزى فقط إلى عاملَي الاحتكار وتزايد حضور الربع غير المباشر في الاقتصاد، ولا حتى إلى انحسار العملية الإنتاجية بما لها من تأثير كبير على حجم الاقتصاد ومؤشرات النمو المعتمدة. ثمّة بالإضافة إلى كلّ ذلك قيمة تبادلية للدولار ناجمة عن كلّ هذا التآكل الحاصل في الاقتصاد السوري، وهذه القيمة عوّضت ليس عن انحسار التبادل بالعملة الرسمية، بل عن عجز الأخيرة بفعل الحرب التي شُنّت عليها عن تغطية هذا التبادل فعلياً، مضافاً إليه الجزء من الثروة والدخل اللذين فُقدا نتيجةً للحصار والعقوبات. ومع ذلك، يبقى التدخّل أساسياً لكبح جماح الدولار، وتحديد المجالات الاقتصادية التي يمكن له التأثير فيها في ظلّ الحاجة المتزايدة إلى الريع الآتي من الخارج. وهو ما يضع السلطة أمام تحدّي معاودة التدخّل في السوق لوضع حدّ للاحتكار والتلاعب بالأسعار، عبر فرضها سلّة استيراد كاملة موازية لسلّة التجار، بحيث تصبح قادرة على منافستهم في التسعير بناءً على معرفتها ليس فقط بحاجة الأسواق، بل أيضاً بالفروقات الفعلية بين أسعار الصرف التي يأتي منها ربحهم، والتي يدفع الناس ثمنها غالياً. الأزمة لن تنتهي بهذا التدخّل، ولكن انعكاسها المباشر على حياة الشرائح الفقيرة والمتوسّطة سيصبح أقلّ، لأنّ الدولرة بالنسبة إلى هؤلاء ليست في الادّخار الذي يستفيد منه جزء منهم، ولا في فقدان الأجزاء من الدخل والثروة التي أتت عليها العقوبات، بل في أسعار السلع الأساسية المنتجة داخلياً والتي يجري تحديدها بناءً على ارتباط وهمي بين العملة الأجنبية وكلفة الإنتاج في الداخل.

> **أيّ أفق فعليّ لهذه المعركة سيتطلّب بالضرورة الاعتراف بالواقع الموضوعي الذي تمثّله تبعات الحصار ليس على لبنان فقط بل على الإقليم برمّته**

بعض عناصر الأزمة لبنانياً

التحكّم جزئياً بهذه العملية في سوريا يقابله عجز مطلق عن حلّها في لبنان بغير الأدوات نفسها التي تسبَّبت بالأزمة. ثمّة في البداية اختلاف جذري في عملية تدفُّق الدولارات إلى كلّ من الاقتصادين، فخبرة النظام المصرفي اللبناني في ذلك قديمة، كونه يقوم على آلية ترسمل تسمح للتدفّقات بالخروج والدخول بدون رقابة. سهولة الحصول على النقد الأجنبي بهذه الطريقة، جعلت النظام يرتبك حين نضبت الدولارات بعد تفاقم أزمة ميزان المدفوعات واللجوء إلى خيار الهندسات المالية. القيود التي فُرضت لاحقاً على الودائع لجهة السحب والتحويل إلى الخارج، لم تُغيّر في طبيعة النظام المصرفي، كونه لم يقُم بذلك بدافع الحفاظ على القوّة الشرائية للشرائح التي تأثّرت بفقدان الدولار، أو لكبح التضخّم المتزايد كما حصل في سوريا. إذ بخلاف النظم الآتية من خلفية اشتراكية، تتحوّل القيود على حركة الرساميل في النظم الرأسمالية أو شبه الرأسمالية، إلى آلية للحفاظ على رأس المال نفسه حين تتوقّف عملية التراكم لسبب أو لآخر، وهو ما يضع القطاعات الاقتصادية الأخرى جميعها في دائرة الخطر، كونها مسخّرة بالكامل لخدمة هذا القطاع، وخصوصاً في الحالة اللبنانية التي تمتاز بوفرة الريع على حساب الإنتاج وخلق القيمة أو الثروة. بهذا المعنى، فإنّ تقييد حركة الدولار داخل المصارف أدّت إلى نشوء سعر صرف موازٍ في السوق السوداء، وهذا السعر تحوّل إلى سعر فعلي مع زيادة الطلب على الدولار بعد تعذّر سحبه أو تحويله داخل المصارف. وهي حركة الغاية منها الإبقاء على دورة النقد الأجنبي، ولكن بعد نقله من المصارف إلى محلّات الصرافة بغية بيعه للناس بسعر أعلى، كون قيمته كسلعة في مقابل الليرة اللبنانية قد تضرّرت بفعل العقوبات. أدّى ذلك بالإضافة إلى تهافت اللبنانيين إلى شرائه من الصرّافين بسعر أعلى، إلى حصول تضخّم كبير، كون الدولار بخلاف الحال في سوريا هو العملة المعيارية التي تجري على أساسها، ليس فقط عملية التسعير بل مجمل العمليات التي تموّل الاقتصاد اللبناني، وبالتالي نمط عيش اللبنانيين بأكمله. وتشمل هذه العمليات بشكل أساسي المستوردات على أنواعها، حيث يسجّل الميزان التجاري دائماً عجزاً كبيراً بسبب قلّة الاعتماد على التصدير، والاتّكال المُطلق على الاعتمادات بالدولار التي يوفّرها مصرف لبنان لتمويل المستوردات. نضوب الدولار عطّل هذه العملية أيضاً، وحصَر الاستيراد بعد حصول حالة التضخّم بالمواد الأساسية (طحين، محروقات، دواء)، في ظلّ الافتقار إلى بنية إنتاجية تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية في حال حصول مجاعة. الانعكاس المباشر لذلك، هو قلّة العرض في السوق نتيجة لتكيّف البلاد لفترة طويلة مع نمط الوكالات الحصرية التي تفرض على الأكشرية نمطاً معيناً من الاستهلاك، يتناسب مع حالة الدولرة المتعارضة مع الإنتاج. في حالة كهذه، لا تعود مشكلة احتباس الودائع وحدها هي المطروحة، لأنها في النهاية تخصّ شرائح محدّدة من اللبنانيين بينما الخطورة الفعلية هي في اهتزاز الأمن الغذائي للبلاد كنتيجة مباشرة لعمل النموذج الذي انتهى إلى جعل الثروة، بعد حصرها في قنوات التوزيع الريعية، تنكمش لمصلحة الأقلية التي لم تتأثر كثيراً بنظام العقوبات. هذا هو المعنى الفعلي لحالة الانهيار الحاصلة، والتي كان ممكناً حصرها في القطاع النقدي، لو لم يكن هذا الأخير هو الأداة الوحيدة والحصرية، ليس فقط لتوزيع الريوع الآتية من الخارج، بل أيضاً لإعادة إنتاجها وتدويرها بوصفها القيمة المطلقة التي يخلقها هذا الاقتصاد الكسيح والتابع والممنوع من الحياة.

* كاتب سوري

(هيثم الموسوي)

نهاية العالم الوشيكة على أيدي «الليبراليين الجدد»

محمد عبد الشفيع عيسى*

شهد الفكر الاقتصادي الدولي ـ و العربي ـ تحولاً معتبراً، خلال أربعين عاماً، ولكن في اتجاهات متباينة، ولعلّها متنافرة. من جهة أولى، اغتنت «نظرية التنمية» اغتناءً جمّاً في مطلع السبعينيات من رافدَين: «الاتجاه الهيكلي» الموجّه نحو إعطاء الأولوية في السياسات الاقتصادية، الهادفة إلى إحداث تحوّل جذري في هيكل الأنشطة المولّدة للناتج المحلّي الإجمالي، وخاصة بالتركيز على «التصنيع» المعمّق تكنولوجياً على المستوى الوطني المستقل نسبياً ضمن الإطار التكاملي للاعتماد على الذات قومياً وإقليمياً؛ مع توجيه الناتج لتلبية احتياجات السوق المحلية المتنوعة، بما في ذلك العمل على إحلال المنتجات المحلية محل الواردات، وذلك من دون افتئات على الفئات الاجتماعية ذات النصيب الأقل من الدخل. ثم هناك الرافد المتمثل في الاتجاه المستوعب للفكر الاشتراكي في شقّه الماركسي العام، بما في ذلك فرع مميّز من مدرسة «مواجهة التبعية».

من جهة ثانية، تم التلاقح بين الاتجاه السابق، برافديْه المذكورَيْن، وبين اتجاه «كينزي» قائم على النزعات الإنمائية المتضمّنة في الدعوة إلى إقامة «نظام اقتصادي عالمي جديد»، خلال عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن المنصرم، في إطار «تنمية أخرى». وتفرّع هذا الاتجاه الثاني إلى اتجاهات داعية إلى ضرورة توجيه التنمية إلى «إشباع الاحتياجات الأساسية للناس»، وشيء من «الاعتماد على الذات»، و نحو ذلك.

أما من الجهة الثالثة، فقد ترعرع اتجاه طاغ متولّد من السعي إلى تجدد الفكر الاقتصادي الرأسمالي خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية، من رافدَيْن أيضاً: رافدٌ داعٍ إلى تبنّي نسخة محدّثة من «الكينزية» أو «الكينزية الجديدة»، عبر مفهوم «دولة الرفاهية»، سواء في غرب وشمال أوربا أم في الولايات المتحدة الأميركية، مع لون من التعاطف مع ضرب من ضروب ما يمكن أن يُدعى «الليبرالية الطبية ـ أو السمحة»، وخصوصاً بمزج سياسات النمو مع سياسات لإعادة التوزيع. ورافد آخر، يسعى في اندثار «الكينزية» و«ما بعد الكينزية» ليقيم مقامها «ليبرالية جديدة»، أخذت مسوحاً كثيرة منذ مطلع الثمانينات، لتتربع على عرش الفكر والسياسة الاقتصادية في الغرب كلّه تقريباً، تحت لواءات: الخصخصة، تخفيض الإنفاق الاجتماعي، أولوية استهداف التضخم وتقليص عجز الموازنات الحكومية عبر استبعاد التمويل التضخمي الموجه إلى تغطية النفقات العامة، في ما يسمّى اتجاه «النقديين الجدد: (ميلتون فريدمان و تلامذته)». و نذكر، كذلك، «الريغانية» (نسبة إلى رونالد ريغان ـ الرئيس الأميركي آنذاك) ـ الداعية إلى أولوية «اقتصاديات العرض»، التي تنحل في تشجيع عنصر الملكية، كبديل لاقتصاديات الطلب ذات التوجه الكينزي، كما ذاع.

وقد انداح تيار الليبرالية الجديدة والريغانية والنقدية ـ الجديدة، إلى المستوى الدولي لمعالجة أزمة التمويل لسدّ عجز الموازين المالية والنقدية، لدى لفيف واسع من البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، حيث أوكلت إلى «صندوق النقد الدولي» مهمّة الإشراف على استعادة التوازنات الأسسية تلك، لتلك البلدان ذات العبء المرتفع من الاستدانة الخارجية، عبر قيادة الجهد الدولي الرامي إلى إقراضها فتدخل في مصيدة الديون أو فخ الاستدانة، وفق ما شاع (كالستجير من الرمضاء بالنار). وقد صُمّمت من أجل ذلك برامج كثيرة في بلدان نامية عديدة، يشرف عليها «صندوق النقد الدولي» من أجل «التثبيت» أو «التكييف الهيكلي»، قائمة على طابع تقشفي أساسي للحكومة «الدنيا». ويرتبط بذلك دعوة حثيثة، قادمة من مكامن فكرية عدّة، إلى خفض حدّة الفقر، ببرامج اجتماعية الطابع موجهة مباشرة لهذا الغرض، بالتركيز على الفئات الأشد فقراً والأكثر عوزاً، من أجل نضب شبكات للأمان، لمنع السقوط من أعلى الشجرة على قاع الأرض، ضمن دائرة الغرض الأوسع المسمّى بالحماية الاجتماعية. ويُقاس مدى التقدّم في تنفيذ ما يسمّى على هذا النحو ببرامج «الإصلاح الاقتصادي» تلك جميعاً، بمعياريْن: أولهما استعادة التوازن المالي، وخصوصاً توازن الميزانية العامة، بخفض ما يسمّى «الدعم» مع السماح ـ رغم ذلك ـ بتوجيه نصيب مرتفع نسبياً من اعتمادات الموازنة العامة إلى خدمة الديون، المحلية والأجنبية (الفوائد والأقساط)، والذي هو لازمة من لوازم «الإصلاح». وثانيهما، تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي الكلّي، ممثلاً في زيادة معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي عادة، وذلك من دون كبير اهتمام بالمصادر التي يتولّد منها نمو الناتج: أهو من الأنشطة الإنتاجية ذات الأولوية التنموية حقاً، وخصوصاً «الصناعات التحويلية»، أم من الخدمات والأنشطة سريعة العائد المالي كالتجارة والعقارات وبيع وشراء اجهزة ومعدات الترفيه والاتصال الاجتماعي مثلاً.

> **أُعطيت أهمية كبرى لارتفاع معدلات النمو في حد ذاتها من دون نظر في آثاره الانتشارية على المحيط الاجتماعي**

بناءً على ما سبق، أعطيت أهمية كبرى لارتفاع معدلات النمو في حد ذاتها، من دون نظر في آثاره الانتشارية على المحيط الاجتماعي، وخصوصاً المحيط الفقير والأفقر، أي دونما اهتمام قوي بالأبعاد التوزيعية للدخول والثروات، كما أعطيت أهمية كبرى أيضاً لمعدل انخفاض العجز في الموازنات الحكومية العامة، دونما اهتمام موازٍ بأولوية الإنفاق الاجتماعي، الموجه توزيعياً وتنموياً على الوجه الصحيح.

ومن باب الإنصاف، فالواجب أن نذكر أنه خلال العقديْن الأخيريْن بالذات، ومن بين الاتجاهات الفكرية والعملية السابقة، كانت الغلبة آخر الأمر للاتجاه «الليبرالي الجديد»، تقشفيّ الطابع، الموصى به من الدوائر المتنفذة في النظام الاقتصادي الدولي ومنظماته العتيدة وفي مقدمتها «مؤسسات بريتون وودز»، المنشأة بالاتفاقات المعقودة في تلك المدينة الأميركية الصغيرة عام 1944 («البنك الدولي»، و«صندوق النقد الدولي»).

انطلاقاً من ذلك، تمحورت السياسات الاقتصادية الكلية في دول العالم، وخصوصاً البلدان النامية، حول تقشفية النفقات العامة، وتحقيق معدلات نمو مجهول مصدرها، أو معلوم من دون تعيين، بينما تركت البنى الاقتصادية الحقيقية، والإنتاجية والتصنيعية، من دون تطوير محقّ، وتركت الطبقات الاجتماعية العاملة والمتوسطة تئنّ تحت أزيز تدفقات الأموال السائلة الدوّارة، هائمة على وجهها، داخلياً وخارجياً. وتزداد معاناة هذه الطبقات من جرّاء ما هو أكثر من نواتج ما يسمّى الفساد و«انعدام الشفافية والمحاسبة والمساءلة». والأمر في الحقيقة أبعد من ذلك بكثير، فهو يعود إلى الطبيعة البنيوية للنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ودع عنك الاقتصادية. ويكفي أن «تُرجع البصر كرّتيْن» لبلقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير» في شتى مناحي الوطن العربي الكبير. ولا نزيد!

يكفي أن نقول إن «الليبرالية الجديدة» ـ وتلك النسخة الرديئة منها بالذات ـ قد وصلت إلى منتهى أمرها عالمياً وعربياً، ما قد ينذر بنهايات «كوارثية»، ليس للنظام الدولي والنظم الإقليمية فحسب، ولكن للبنى العميقة للأوطان جميعاً، وللوطن البشري الأقدم: الكوكب الأرضي بالذات. فهل تنهض النخبات المتنوّرة من سبات، وتهبّ للدفاع، ومن قبله هجومٌ على مكامن صنع دوائر الضياع؟

حينذاك، يمكن أن يعمّ سلامٌ قائم على العدل، على أنقاض «حروب بلا نهاية»، تخوضها القلّة من الدول ذات المصلحة، وقلّة من الشرائح الاجتماعية والسياسية المحلية المرتبطة معها، من أجل احتكار ثمار مرة، واحتجازها من دون البشرية المعذّبة أينما كانت وتكون، وخصوصاً بين جنبات الوطن العربي الكبير.

*أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية في «معهد التخطيط القومي» (القاهرة)

رسالة إلى الحكومة ورئيسها

بشارة مرهج*

إلى رئيس وأعضاء الحكومة المحترمين. يُلثِّم الثقة بأقلّ من نصف عدد النواب. مبارك لكم. هذه الثقة مهما كان الطعن فيها تمنحكم الصلاحية الدستورية لمباشرة العمل وتلبية جزء من مطالب اللبنانيين، الذين نزلوا بأكثريّتهم إلى الشارع بزخم أربك الحكام وأدهش العالم الذي ملّ الاعيب السلطة ومناوراتها. البيان الوزاري يبقى حبراً على ورق، ما لم تتخذوا قرارات صعبة تخاطب وجع الناس، هذا الوجع الذي تطوّر إلى سخط يُنذر بشتى العواقب. أهمّ هذه القرارات استرداد الأموال المنهوبة والسحوبات المشبوهة التي يقلّل من أهميتها، وينفيها أحياناً، سعادة الحاكم رياض سلامة لاعتبارات قد تكون غامضة بالنسبة إلى مبتدئين.

إن الحكومة إذا لم تبادر إلى التركيز على هذا الموضوع الخطير فلا معنى لوجودها ولا خيرَ يرجى منها. فالناس، أصلاً، ثاروا ضد الفساد ونهب المال العام. لكن السلطة الحقيقية لم تهتمّ للأمر، بل بادرت مع الطغمة المالية والمصرفية والميليشيوية إلى تسرّب مواليها إلى الشارع وتحويل أموالها إلى الخارج تحت عناوين مختلفة. وفوق ذلك، انقضّت على أموال المودعين وأخضعتها لاقتطاعات وقيود مهينة لم ينصّ عليها قانون النقد والتسليف، وكل ذلك تحت عناوين أبدعها حاكم يسعى اليوم إلى حماية من استفاد من الهندسات المالية واستهتر بأموال الناس. هذه هي نقطة البداية التي يعوّل عليها الناس. والناس، إذا شعروا بجدّيتكم واستعدادكم للدفاع عن أموالهم وكرامتهم، فلن يعدموا وسيلة لمؤازرتكم في كل المعارك التي تنتظركم، سواء في الكهرباء أو الاتصالات أو الكسّارات، من دون أن ننسى بالطبع ملف النفط والغاز الذي تفوح منه سموم شبيهة بالسموم التي تنفثها بواخر السلطة في سماء لبنان. وختاماً، لا مندوحة لكم من قراءة الدكتور نقولا سركيس الذي يكتب، بمداد القلب وصفاء العقل، عن تجربة العمر في ميدان النفط والغاز، هذا الميدان الذي يصرّ اللبنانيون على إبعاده عن أجواء الابتزاز والفساد، التي تعمّ وتسيطر على مفاصل السلطة كلها في زمن المعرفة والإبداع. والخير كلّ الخير في قوم أمرهم شورى بينهم.

* وزير سابق

على الغلاف بسرعة لافتة، انهارت دفاعات الفصائل المسلّحة التي عملت على بنائها لسنوات طويلة. خط الدفاع الذي امتدّ من ريف إدلب الجنوبي الشرقي، إلى أرياف حلب الجنوبية الغربية، والشمالية الغربية، لم يتبقّ منه شيء اليوم، بعد شهر على انطلاق العملة الأخيرة. وإلى داخل محافظة إدلب، تراجعت الفصائل الى حيث حدّدت القوات التركية خط دفاع ثانياً، قد يكون الأخير قبل الحدود السورية ـ التركية. وفي اليومين الأخيرين، تمكّن الجيش السوري من إغلاق ثغرة حلب الشمالية الغربية بشكل كامل، حيث أبعد المسلّحين إلى خارج المدينة، وإلى أقصى ريفها، لتصبح آمنة تماماً، لأول مرة منذ اندلاع الحرب السورية

تراجع تركيا والفصائل إلى عمق إدلب: انهيار خطوط دفاع «الريفَيْن»

مسلّح أجنبي من «الحزب التركستاني» يقود دبابة روسية في إدلب، كان قد غنمها المسلحون سابقاً (أ ف ب)

حسين الأمين

خطراً على مدينة حلب وضواحيها الغربية. وفي اليومين الأخيرين، تمكّن الجيش من السيطرة، بسرعة استثنائية، على كامل الخاصرة الغربية، والشمالية الغربية، لمدينة حلب، والتي لطالما شكّلت التهديد الأكبر للمدينة.

وفي استعادة لسياق التطورات التي شكّلت المشهد الحالي، يروي مصدر عسكري رفيع المستوى، في حديث إلى «الأخبار»، أن القيادة التركية «أصابها إرباك شديد قبيل سيطرة الجيش السوري على مدينة سراقب الاستراتيجية»، شرقي مدينة إدلب، حيث يلتقي الطريقان الدوليّان (M4وM5). ويضيف المصدر العسكري أن «أنقرة أدركت أن الفصائل المسلحة لن تستطيع وقف تقدم الجيش وحلفائه، خصوصاً في ظل القدرة النارية التي يؤمنها الجانب الروسي، لذلك قرّرت التدخل». وقامت بنشر نقاط حول مدينة سراقب من الجهات الأربع، ظانّة أن وجود عسكرييها سيثني الجيش عن الدخول إلى المدينة، لكي لا يشتبك معهم. يعلّق المصدر العسكري هنا بالقول إن «تحرّك الجيش في تلك اللحظة كان ذكياً وشجاعاً، حيث التفّ حول سراقب لجهة الغرب، ودخل بلدة النيرب، واقترب من مدينة إدلب أكثر، أي ضاعف التهديد، ثم عاود الدخول إلى سراقب، وعبر من بين النقاط التركية التي استهدفته، فردّ على الاستهداف بواقع جنوداً أتراكاً قتلى». بعد ذلك، تيقّن الجيش التركي أن وجود عسكرييه في محاور تقدم الجيش السوري لن يشكّل عائقاً جدياً، بل سيكونون أهدافاً سهلة، فانتقل إلى مرحلة أخرى، وهي «زيادة التسليح كمّاً ونوعاً، والتحشيد أكثر، إضافة إلى المشاركة في عمليات القصف الدقيق، والتغطية النارية، والإعداد لخطّ دفاع ثانٍ».

> يؤكد ضابط رفيع المستوى في الجيش السوري أن «لا مجال للانسحاب من أي نقطة وصلنا إليها»

يضرب قائد ميداني شارك في عملية تحرير ريف حلب الجنوبي مثلاً على المساهمة التركية المباشرة في قتال الجيش، قبل الانتقال إلى مرحلة القصف المباشر. فيقول إنه بعدما سيطر الجيش السوري وحلفاؤه على بلدة زيتان جنوبي خان طومان، «هاجمها المسلّحون مساءً واستعادوها (...) لكن ما لا لم يُقل حينها، هو أنهم انتقلوا إلى خط التماس على متن الآليات التركية التي كانت متوجّهة إلى نقطة المراقبة في العيس، حيث أنزلهم الجنود في نقطة قريبة ليبدؤوا هجومهم، ثم أكملوا طريقهم نحو العيس». ويؤكد القائد الميداني لـ«الأخبار» أن «مسلّحي الفصائل، من الجنسية السورية، لم يقاتلوا قتالاً جدياً في معارك شرقي الطريق الدولي، بل من قاتل هم المسلّحون الأجانب، وخصوصاً الحزب التركستاني». كذلك، فإن القوات التركية التي عزّزت انتشارها غربي الطريق الدولي، تشارك باستمرار في عمليات قصف مواقع الجيش السوري، حيث يقول القائد الميداني إن «المدفعية التركية تمرّر رماياتها بين رمايات المسلحين، ولكنها تقصف أهدافاً دقيقة»، كما تدعم هذه القوات المسلحين بأسلحة نوعية «أوّلها قبضات ضد الدروع (تاو)، وليس آخرها راجمات الصواريخ الدقيقة، والدبابات والمدرّعات». وأشارت تقارير روسية إلى أنه في الأيام الأخيرة «وصل عدد الدبابات في إدلب إلى 70، و200 مدرعة، و80 مدفعاً تركياً».

وبالنظر إلى الوضعية الميدانية التي أقفل عليها يوم أمس، يظهر واضحاً تمكّن الجيش السوري من دفع خط دفاع المسلّحين إلى عمق محافظة إدلب، بعدما كان لسنوات في الأطراف. وهنا، يشير المصدر الميداني إلى أن «الجيش التركي، أخيراً، وجّه المسلّحين إلى الانسحاب من المناطق المتاخمة لمدينة حلب، كذلك من المناطق القريبة من الطريق الدولي من الجهة الغربية». والدافع وراء هذا التوجيه هو أن «التركي أدرك أن لا إمكانية عسكرية لمقاومة تقدم الجيش في غرب وشمال غرب حلب»، لذلك عمل الأتراك على «إنشاء خط دفاع جديد، عبارة عن مواقع عسكرية تركية وحولها تحصينات ونقاط انتشار للمسلحين، تمتدّ من دارة عزة في ريف حلب الغربي، نزولاً إلى ترمانين في ريف إدلب الشمالي، ثم التوامة وكفركرمين والأتارب، وصولاً إلى معرّة النعمان وتفتناز شرقي مدينة إدلب، ثم أريحا وكفرنبل جنوبي المدينة». وتشير التحركات العسكرية التركية إلى أن أنقرة تتوقع مزيداً من التقدم للجيش السوري، حيث يظهر من توزّع قواتها، وتشكيل خط دفاع جديد، أنها تتوقع تقدماً سورياً نحو دارة عزّة ثم أطعة على الحدود مع تركيا، وبالتالي عزل إدلب عن مناطق سيطرة «درع الفرات» شمالاً. كذلك، تتوقّع القوات التركية أن يتابع الجيش تقدمه نحو مدينة الأتارب ثم نحو معبر باب الهوى، إضافة إلى محور ثالث متوقّع، هو من سراقب نحو أريحا ثم جسر الشغور، وبالتالي السيطرة على طريق حلب ـ اللاذقية. وإذا تحقّقت التوقعات التركية، فإن الجيش السوري يكون بذلك يحاول عزل المحافظة عن محيطها، وتقسيمها إلى محاور معزول بعضها عن بعض، وبالتالي يسهل قضمها تباعاً.

وبالحديث عن التهديدات التركية، وخصوصاً تلك المتعلّقة بضرورة انسحاب الجيش السوري إلى خلف نقاط المراقبة التركية، أو فليكن تحرّك تركي عسكري، يؤكد ضابط رفيع المستوى في الجيش السوري أن «لا مجال للانسحاب من أي نقطة وصلنا إليها، بل سيتفاجأ العدو التركي بأننا سنتقدم منه أكثر في الأيام المقبلة». ويعيدنا الضابط الرفيع إلى عملية نبع السلام» التركية في شرقي الفرات، حيث «رفع أردوغان سقف تهديداته مراراً، ووضع خططاً وأقام حملات إعلامية، ثم رضي من الروسي بأقل مما كان يطلب بكثير». ويؤكد الضابط أن «من غير المتوقع ـ حالياً ـ أن يحصل اشتباك واسع مع القوات التركية في إدلب»، مشيراً إلى أن «الجانب الروسي حذر جداً في هذا الخصوص».

مدينة حلب «آمنة تماماً»

حقق الجيش السوري، أمس، إنجازات كبرى في ريف حلب الشمالي، والشمالي الغربي، إذ استعاد السيطرة على منطقة الليرمون شمالاً، وصولاً إلى بلدة بيانون القريبة من بلدتي نبل والزهراء في ريف حلب الشمالي الغربي، ما يعني إحكام السيطرة على أوتوستراد غازي عنتاب من دوار الليرمون، وصولاً إلى منطقة تل رفعت ومرعناز. كذلك، تابع الجيش تقدمه باتجاه مناطق المسلّحين إلى الغرب من حلب، وبسط سيطرته على قريّة المنصورة وتلة شويحنة الاستراتيجية. ودخلت قوات الجيش إلى ساحة النعناعي، ومنطقة دوار المالية، ومبنى الخدمات الفنية والقصر العدلي القديم ومبنى الهلال الأحمر في منطقة جمعية الزهراء، إلى جانب صالات الليرمون المطلّة على ذلك الجزء من الحي، ما يعني تأمين محيط مدينة حلب بالكامل بعد السيطرة على ضهرة عبد ربه شمال المدينة. وخرج أهل مدينة حلب إلى الشوارع احتفالاً بالنصر الذي حقّقه الجيش السوري، حيث أصبحت مدينتهم آمنة تماماً، لأول مرة منذ اندلاع الحرب السورية.

(الأخبار)

اليمن

«إعلان عمّان» يحرّك مياه «استوكهولم»: اتفاق على أوسع عمليّة تبادل

على رغم عودة التصعيد إلى الساحة اليمنية، تبرز تطوّرات يمكن عدّها مؤشراً إلى أن فرص تنفيذ «اتفاق استوكهولم» والانطلاق منه نحو الترتيب لتسوية أوسع نطاقاً لا تزال ممكنة، إذ في الوقت الذي لا تزال فيه المواجهات محتدمة في محافظتَي مأرب والجوف (وسط)، حيث أسقطت قوات الجيش اليمني واللجان الشعبية ليل الجمعة ـ السبت طائرة حربية بريطانية الصنع من طراز «تورنيدو»، جاء الإعلان عن اتفاق الأطراف اليمنيين على إتمام أوسع عملية لتبادل الأسرى في ما بينهم ليعيد إحياء التفاؤل بإمكان تطبيق تفاهمات السويد ــ مع أن الشقّ المتعلّق من تلك التفاهمات بمدينة الحديدة لا يزال متعثراً ـ بما يمهّد للانتقال رسمياً إلى مفاوضات أمنية ـ سياسية. تقول السعودية إنها لا تزال متواصلة في القنوات الخلفية، وفق ما أعلن وزير خارجيتها، فيصل بن فرحان، يوم السبت الماضي.

وبعد أشهر من الجمود الذي أعقب جولات أخذ وردّ لم تفضِ إلى أيّ حلحلة في ملف الأسرى، أعلنت الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، أمس، أن «ممثلي أطراف النزاع في اليمن اتفقوا على خطّة مفصّلة لإتمام أول عملية تبادل

> ستشمل العملية 1400 أسير، بينهم سعوديّون وسودانيّون

رسمية واسعة النطاق للأسرى والمحتجَزين منذ بداية النزاع». جاء ذلك في ختام اجتماعات دامت سبعة أيام في العاصمة الأردنية عمّان، ومن المفترَض أن تستأنف في نهاية شهر آذار/ مارس المقبل من أجل مناقشة المزيد من عمليات التبادل. ووصف بيان مشترك صادر عن المنظمة الدولية و«الصليب الأحمر» الاتفاق الأخير بأنه «خطوة أولى نحو الوفاء بالتزامات الأطراف بالإفراج عن جميع الأسرى والمحتجزين وفقاً لاتفاقية استوكهولم». ونقل عن المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، دعوته إلى الإسراع في تنفيذ التبادل، وإعرابه عن اعتقاده بأن «الثقة التي عمل الأطراف على بنائها حتى الآن لا تزال قادرة على تحقيق نتائج إيجابية».

وأشار البيان إلى أن «الأطراف قرروا البدء فوراً بتبادل القوائم للإعداد لعملية التبادل»، وهو ما يثير احتمالات الدخول في دوّامة شبيهة بما كان قد عاناه ملف الأسرى من قبل، حيث شكّلت كشوفات الأسماء والملاحظات عليها مادّة خلافية كبيرة بين الطرفين، في ظلّ اشتكاء طرف صنعاء من تشتّت الطرف الموالي لـ«التحالف»، وصعوبة الاتفاق معه على آلية حصر واضحة ودقيقة. لكن، مع ذلك، إذا ما توافرت الإرادة لدى السعودية والإمارات لإنهاء القضية، وأحجمتا عن عرقلة التبادل مثلما فعلتا مراراً وتكراراً في ما مضى، فإن خروقات جادّة وحقيقية على هذا الصعيد يمكن توقعها قريباً. وفيما وصف وزير الخارجية في حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، محمد الحضرمي، الاتفاق بأنه «خطوة إنسانية بحتة، ويجب تنفيذها دون مماطلة»، أفاد الناطق باسم حركة «أنصار الله»، رئيس وفدها التفاوضي محمد عبد السلام، بأن العملية ستشمل «1400 أسير، بينهم سعوديون وسودانيون»، مُذكّراً بـ«أننا، وسعياً لإحراز تقدّم في اتفاق السويد، سبق أن قدّمنا خطوات كبيرة كإعادة الانتشار في موانئ الحديدة، والالتزام بوقف الأعمال العسكرية رغم الخروقات المتصاعدة».

وجاء الإعلان عن اتفاق التبادل في وقت لا يزال فيه الغموض يلفّ مصير طاقم مقاتلة الـ«تورنيدو» التي أسقطها الجيش واللجان، في ظلّ صمت «أنصار الله» عن ذلك واكتفاء «التحالف» بتحميل الحركة مسؤولية سلامة الطاقم المكوّن من ضابطين، والذي تعرّض لإطلاق نار لحظة محاولته الخروج من الطائرة، بحسب الادعاءات السعودية. وكعادته لدى تلقّيه «ضربات موجعة في ميادين المواجهة العسكرية» على حدّ تعبير بيان مشترك صادر عن المنظمة الدولية و«الصليب الأحمر» الاتفاق الأخير بأنه «خطوة أولى نحو الوفاء بالتزامات الأطراف بالإفراج عن جميع الأسرى والمحتجزين وفقاً لاتفاقية

قتلة طيران «التحالف» عشرات المدنيين في غارات على موقع سقوط الـ«تورنيدو» (أ ف ب)

خيارات تركيا في سوريا

محمد نور الدين

يواصل الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، تهديداته لسوريا، وتحديد مواعيد نهائية للقيام بعملية عسكرية ضدّ الجيش السوري. فبعدما كان حدّد نهاية شباط مهلة لانسحاب القوات السورية إلى «حدود اتفاقية سوتشي»، ها هو يهدّد بأنه إذا لم تلتزم سوريا بالاتفاقية فقد يقوم بعمل عسكري قبل نهاية شباط. وعلى ما يبدو، فإن إردوغان، الذي راهن على أن تهرع موسكو إليه وتتوصل إلى اتفاقية جديدة تحت التهديد، لا يشعر بارتياح لردّ الفعل الروسي السلبي، ولذا زاد ضغطه على سوريا وروسيا بإرسال المزيد من الدبابات والصواريخ والمدافع والجنود إلى منطقة إدلب، في عملية انتشار واحتلال استباقية، بهدف خلق أمر واقع جديد. وإذ قال إردوغان إنه سيعمل على «تنظيف سوريا من التنظيمات الإرهابية وظلم النظام»، أعرب عن سروره بأنه «يمكن فعل ذلك بدعم أصدقائنا». وفي هذا، كان يشير إلى الدعم الذي يمكن أن تقدّمه الولايات المتحدة و«حلف شمال الأطلسي» والاتحاد الأوروبي إلى تركيا، خصوصاً بعد التصريحات الأميركية المتكرّرة الداعمة للموقف التركي.

ورأت صحيفة «صباح» التركية أن بإمكان واشنطن فعل الكثير في هذا الإطار: من تسليح المعارضة، إلى ضرب قواعد النظام الحساسة، وصولاً إلى اقتراحات جديدة للأمن القومي التركي. وذكّرت بتصريح وزير الدفاع، خلوصي أقار، الذي قال إنه «ينتظر دعماً جديداً وملموساً من حلف شمال الأطلسي». وقالت الصحيفة إن من غير المنتظر أن تقدّم أوروبا دعماً لتركيا سوى الدعم المالي من ألمانيا للاجئين السوريين. واعتبرت أن تركيا اضطرت إلى التعاون مع روسيا بسبب سياسة واشنطن الخاطئة تجاه سوريا، مضيفة أنه في حال قامت الولايات المتحدة بأخذ زمام المبادرة، فبإمكانها أن توسّع نفوذها في سوريا، وفي حال لم تقم بذلك فسيكون عبثاً البحث في إعادة تصحيح العلاقات التركية ـ الأميركية. لكن الكاتب باريش دوستر حذّر، في صحيفة «جمهوريت»، من أن استدعاء الولايات المتحدة لا يؤدي إلى حلّ، بل سيصعّبه، إذ إن واشنطن تتراجع في العالم، ولم تستطع حتى الآن حلّ مشكلتها مع إيران وكوريا

> لا يشعر إردوغان بارتياح لردّ الفعل الروسي السلبي

الشمالية وفنزويلا، كما أنها لا تريد سوى تقسيم دول المنطقة عبر التنظيمات الإرهابية. و«من يُرد دعم حلف «شمال الأطلسي»، إنما يستدرج التدخل الأميركي والانتداب الأميركي على تركيا، وهذا يجب ألا يحصل» كما قال.

وفي صحيفة «غازيتيه دوار»، كتب متين يغين أن تركيا «لا ترغب في حسم المسألة السورية وإيجاد حلّ لها، وهي لم تحلّ أيّ مشكلة تورّطت فيها. بعد مرور 46 عاماً على الاحتلال التركي لقبرص، ليس من يعترف بقبرص الشمالية سوى تركيا. وكذلك بالنسبة إلى المشكلة الكردية لا حلّ لها بعد. وفي العراق توجد تركيا ولا أفق لهذا الوجود. والأمر ينسحب على سوريا حيث إن استراتيجية إردوغان فيها هي اللاحل. وكم هو مؤسف أنه ينجح فيها». من جهته، انتقد أورخان بوركه لي، في صحيفة «جمهوريت»، اعتبار إردوغان سوريا شأناً تركياً داخلياً، معتبراً أن هذا يعني أن الحرب في سوريا ستستمرّ أداة أساسية لاستمرار سلطته في الداخل، الأمر الذي يناقض تماماً شعار أتاتورك «سلام في الوطن سلام في العالم». ورأى أن إردوغان يضع عربة الحرب أمام السلام، وهو يريد بذلك أن يمحو صورة أتاتورك التاريخية، مضيفاً أن «ما يفعله هو تحويل الجمهورية إلى مجرد إعلان، فيما تتطابق سياساته مع الذهنية العثمانية». وتابع أن كلّ ما يقوله ويفعله إردوغان، ومنه انتقاده «اتفاقية مونترو» حول المضائق عام 1936 بل وتلميحه إلى تغيير النشيد الوطني وهجومه على مؤلّفه محمد عاكف إرصوي، هو مجرد إقامة البنية التحتية لـ«تركيا الجديدة» التي يريد أن يحتفل بها عام 2023. وفي هذا السياق، تأتي «مسألة كسب الأرض في سوريا لتوسيع حدود تركيا، وذلك هو عصب سياسة إردوغان في سوريا منذ العام 2011. ومن الزاوية نفسها ينظر إلى البلقان والآن إلى ليبيا».

أما الكاتب محمد علي غولر، فعدّد أربعة خيارات أمام تركيا:

1- الخيار الأفضل: التعاون المباشر مع دمشق، لكن كون حزب «العدالة والتنمية» لم يتخلّ عن أجندته الخاصة فهو سيناريو غير قابل للتطبيق.

2- الخيار الجيد هو استمرار التعاون مع روسيا/ ومنع الولايات المتحدة من انتهاز الفرص.

3- الخيار الخاطئ هو الصدام بين تركيا وسوريا في إدلب.

4- الخيار الأكثر سوءاً هو أن تنهض تركيا للتعاون مع الولايات المتحدة لتقسيم سوريا.

وحذر غولر من أن أنقرة تخطئ بجعل نفسها درعاً للإرهابيين في إدلب، وعليها أن تعترف بسيادة دمشق على أراضيها وتتعاون معها ضدّ الإرهاب، منبّهاً إلى أن أيّ حرب تركية مع سوريا ستكون الولايات المتحدة وإسرائيل أكبر الرابحين منها. و«ما قول مبعوث ترامب لدى سوريا، جيمس جيفري، عن قتلى تركيا في إدلب بأنهم (شهداؤنا) سوى دموع تماسيح» كما رأى غولر، خصوصاً أن مستشار الأمن القومي الأميركي، روبرت أوبرين، قال إنه لا يعتقد أن الولايات المتحدة سوف تتدخل في إدلب. أما الهدف المركزي الذي يسعى إليه إردوغان اليوم، فهو إقامة كوريدور لـ«الجيش الحر» على أنقاض الكوريدور الكردي. ولو لم يكن هدفه كذلك، لكان دخل مع روسيا منذ البداية في مسار اتفاق مع الأسد.

فلسطين

بينما تواصل قيادات السلطة الفلسطينية و«فتح» و«منظمة التحرير» الانتقاد العلني لـ«صفقة القرن». وحتى لتطبيع العلاقات بين السودان والعدو، تهرع قيادات من هذه الجهات إلى لقاءات مع إسرائيليين، تارة في تل أبيب وأخرى في رام الله

السلطة تحارب «صفقة القرن»... بلقاءات مع الإسرائيليين!

رام الله - **الأخبار**

لقاءان تطبيعيّان خلال 48 ساعة، جمع الأخير منهما مسؤولين في السلطة الفلسطينية وحركة «فتح» و«منظمة التحرير» بصحافيين إسرائيليين في رام الله، وذلك بتنظيم مما يسمى «لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي» التابعة للمنظمة، وفقاً لما أوردته «وكالة الأنباء الرسمية الفلسطينية» (وفا). وبحسب مصادر في السلطة، فإن الإسرائيليين أتوا هذه المرة إلى رام الله باللباس الخاص بالمستوطنين وقبعات «الكيباه»، كما أنهم استقلّوا حافلتين من دون حراسة من جيش العدو، ولم يكتفوا بالاجتماع في قاعة «متحف ياسر عرفات»، بل تجوّلوا في حي الطيرة في المدينة، والتقطوا صوراً مع تمثال نيلسون مانديلا، ثمّ تناولوا طعام الغداء مع المستشار الديني لرئيس السلطة محمود عباس، محمود الهباش، في أحد المطاعم الفاخرة داخل الطيرة، أو «حيّ القيادات» كما يحبّذ بعض الناشطين تسميته.

قائمة الذين استقبلوا الوفد الإسرائيلي ضمّت، فضلاً عن الهباش، عضو «اللجنة المركزية لفتح» محمد المدني، والمتحدث باسم رئيس السلطة نبيل أبو ردينة، ما يعكس توجّهاً رسمياً، بل وتكليفاً من السلطة نفسها. ولم يخجل الهباش من التعبير عن ذلك، إذ خرج بعد أقلّ من ساعة على الغضب الذي أشعله اللقاء ليقول: «التقيت صحافيين إسرائيليين في إطار سعي القيادة الفلسطينية لمواجهة مؤامرة صفقة القرن، ولعرض رؤيتنا لسلام عادل وشامل يضمن الحقوق المشروعة لشعبنا، ولكي يعلم الإسرائيليون أن الاحتلال والسلام لا يجتمعان». أما أبو ردينة، فنقلت تقارير محلية عنه قوله إن السلطة «مستعدة لتوقيع اتفاق سلام مع العدو خلال أسبوعين بشرط أن توافق إسرائيل على إقامة دولة عاصمتها القدس»، و«إننا نتعامل مع حكومة إسرائيلية تدمّر كلّ فرص السلام، والحكومة الأميركية تؤجّج الصراع الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين».

وليس لقاء أمس لقاءً يتيماً منذ إعلان «صفقة القرن»، على الأقلّ علناً، إذ سُجّلت، يوم الجمعة الماضي، مشاركة شخصيات فلسطينية في لقاء مع إسرائيليين في تل أبيب داخل فلسطين المحتلة عام 1948 بالذريعة نفسها، أي «مواجهة صفقة القرن وتوضيح الرؤية الفلسطينية للسلام لناشطين يرفضون صفقة القرن وشخصيات يسارية ومستوطنين غير متطرفين». وحمل «لقاء تل أبيب» شعار «برلمان السلام»، وضمّ شخصيات من وزراء سابقين أبرزهم فتحي أبو مغلي (الصحة)، ورئيس ديوان الرئاسة ووزير الحكم المحلي السابق حسين الأعرج، وباسم خوري (الاقتصاد الوطني)، إضافة إلى عضو بلدية البيرة منيف طريش، ورئيس بلدية عنبتا حمد الله الحمد الله. كما شارك في اللقاء وزير الأسرى الأسبق أشرف العجرمي، ونائب رئيس «لجنة التواصل» إلياس زنانيري، وآخرون.

وهاجمت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» المشاركين في اللقاءين، ودعت إلى حلّ «ما يسمى لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي»، وحمل «لقاء تل أبيب» شعار «برلمان السلام»، وضمّ شخصيات من وزراء سابقين أبرزهم فتحي أبو مغلي (الصحة)، ورئيس ديوان الرئاسة ووزير الحكم المحلي السابق حسين الأعرج، وباسم خوري (الاقتصاد الوطني)، إضافة إلى عضو بلدية البيرة منيف طريش، ورئيس بلدية عنبتا حمد الله الحمد الله. كما شارك في اللقاء وزير الأسرى الأسبق أشرف العجرمي، ونائب رئيس «لجنة التواصل» إلياس زنانيري، وآخرون.

وهاجمت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» المشاركين في اللقاءين، ودعت إلى حلّ «ما يسمى لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي»، وحمل «لقاء تل أبيب» شعار «برلمان السلام»، وضمّ شخصيات من وزراء سابقين أبرزهم فتحي أبو مغلي (الصحة)، ورئيس ديوان الرئاسة ووزير الحكم المحلي السابق حسين الأعرج، وباسم خوري (الاقتصاد الوطني)، إضافة إلى عضو بلدية البيرة منيف طريش، ورئيس بلدية عنبتا حمد الله الحمد الله. كما شارك في اللقاء وزير الأسرى الأسبق أشرف العجرمي، ونائب رئيس «لجنة التواصل» إلياس زنانيري، وآخرون.

وهاجمت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» المشاركين في اللقاءين، ودعت إلى حلّ «ما يسمى لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي»،

تجري هذه اللقاءات بتغطية رسمية من «فتح» والسلطة و«منظمة التحرير» (من الويب)

> حمل «لقاء تل أبيب» شعار «برلمان السلام» وضمّ شخصيات من وزراء سابقين

التظاهرات مشروعة في رام الله... ممنوعة في الخليل

كشفت مصادر في السلطة أن تعليمات رسمية صدرت للأجهزة الأمنية بمنع التظاهر ضدّ «صفقة القرن»، وإنهاء المواجهات في منطقة باب الزاوية في مدينة الخليل جنوب الضفة، وهو المكان الذي ارتقى فيه الفتى محمد الحداد، أول شهيد في تظاهرات الرفض للصفقة. وفعلاً، باشر أمن السلطة تنفيذ القرار منذ الجمعة، إذ توقفت المواجهات في باب الزاوية بسبب انتشار دوريات فلسطينية هناك. وحالياً، تستمرّ الفعاليات عند نقاط تماس قليلة في الضفة، وصار معظمها أسبوعياً، وفي أماكن تشهد اشتباكات منذ سنوات طويلة، أي قبل إعلان الخطة الأميركية، مثل نعلين وبلعين في رام الله، وكفر قدوم في قلقيلية. لكن حتى في هذه الحدود، يخشى غالبية الشباب من أن يكون الضوء الأخضر الممنوح من قِبَل السلطة للتظاهرات «موجة عابرة مؤقتة»، تَتْبعها مراقبة أمنية لهم.

اختراقات إلكترونية متبادلة بين المقاومة والعدوّ

إلى جانب التصعيد الميداني والحرب الأمنية المستمرة بين المقاومة والعدو، خرجت إلى العلن، الأسبوع الماضي، تفاصيل حرب أخرى خفية هي «السايبر». اختراقات متبادلة بين الجانبين اضطر العدو إلى كشفها في وقت قلّص فيه «تسهيلاته» لغزة بعد زيادة التصعيد

غزة - **الأخبار**

مع وصول التصعيد بين المقاومة الفلسطينية والعدو الإسرائيلي إلى درجة تلويح الأخير بـ«حرب مدمّرة» على قطاع غزة، وتهديد الأولى بـ«ردّ موجع»، تدور حروب أخرى بين الجانبين. فبعد الضربات الأمنية التي وجّهتها المقاومة في السنوات الأخيرة إلى العدو، والمحاولات الإسرائيلية لاختراق منظومات الاتصال الداخلية للفصائل، خرجت إلى العلن فصول من الحرب الجارية بخفاء في العالم السيبراني، والتي بلغت أشدّها الأسبوع الماضي بتنفيذ عمليات اختراق متبادلة، إلى جانب «ضربات إلكترونية» مؤثرة. إذ أقدم العدو، يوم الجمعة الماضي، على اختراق أجهزة وقنوات تواصل اجتماعي ومجموعات إعلامية على «تلغرام» للجناحين العسكري والأمني لحركة «حماس»، في وقت اعترف فيه بأن الحركة اخترقت صفحة المتحدث باسم إسرائيل على موقع «تويتر»، إضافة إلى هواتف مئات الجنود.

وأكد مصدر في المقاومة لـ«الأخبار» أن الاختراقات الإسرائيلية «ليست ذات تأثير كبير في المقاومة وبنيتها، لأنها تركّزت على مجموعات إعلامية تنشر عبرها المقاومة أخباراً علنية، فضلاً عن قنوات للتوعية الأمنية... ما جرى يأتي في محاولة لتدمير القدرات الإعلامية للمقاومة». ونشر الاحتلال، بعد اختراقه قنوات المقاومة، صوراً وتهديدات لقيادة جهاز «الأمن الداخلي» في غزة، فضلاً عن روابط تحمل فيروسات هدفها اختراق الهواتف. وفي المقابل، اعترف الاحتلال بأن المقاومة نجحت في اختراق هواتف مئات الجنود والضباط في الجيش الإسرائيلي عبر ثلاثة تطبيقات، مدّعياً أن الجيش و«جهاز الأمن العام» (الشاباك) أحبطا هذه التطبيقات إثر اكتشافها. وأوضح بيان لجيش العدو أن البرامج المذكورة «استطاعت معرفة مواقع الجنود وتشغيل كاميرات الهواتف المحمولة وتفعيل التسجيل فيها، وأنه تمّت زراعتها بعد إجراء محادثات مع الجنود عبر شخصيات غير حقيقية، ثمّ إقناعهم بالتحدّث معها عبر تطبيق معين». كما ذكر البيان أن «حماس بدأت المحادثات عبر تليغرام وباستخدام شخصيات غير حقيقية»، مشيراً إلى أنها المرة الثالثة التي تحدث فيها عمليات إلكترونية كتلك خلال ثلاث سنوات ونصف سنة مضت، علماً أن هجوماً إلكترونياً سابقاً سُجّل خلال جولة تصعيد في أيار/ مايو الماضي.

> استُخدمت 3 تطبيقات لزرعها في هواتف الجنود وسحب المعلومات منها

قبر العدو الغاء «زمعة التسهيلات» الأخيرة بسبب عودة التصعيد (أ ف ب)

على الصعيد الميداني، بتواصل التوتر بعد عودة القصف المتبادل؛ إذ عقب ساعات من تباهي وزير الأمن الإسرائيلي، نفتالي بينت، بأن عدد الصواريخ في عهدة تقلّص بنسبة 85%، أطلقت فجر أمس قذيفتا هاون تجاه مستوطنات «غلاف غزة»، فيما ردّ العدو بقصف عبر الطيران الحربي لعدد من مواقع المقاومة جنوباً. وجراء ذلك، قررت سلطات الاحتلال، وفق ما أعلنه منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة كميل أبو ركن، إلغاء الإجراءات التي اتخذتها الخميس الماضي، والتي كانت تشمل إعادة 500 تصريح إلى التجار الغزّيين، واستئناف إدخال الإسمنت إلى القطاع، وإعادة توسيع مسافة الصيد في بحره.

ويأتي هذا التصعيد بعد أيام من جهود قادها الوفد الأمني المصري ونائب منسق «عملية السلام» في الشرق الأوسط، جيمي ماك غولدريك، وبدا أنها أخفقت في تحقيق هدفها، إثر تصريح مسؤول أمني إسرائيلي صباح أمس لإذاعة عبرية بأنه لن يكون هناك تقدّم في شأن تفاهمات التهدئة قبل تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل. وبالتوازي، علمت «الأخبار» أن المندوب القطري، محمد العمادي، سيصل إلى غزة نهاية الأسبوع الجاري في محاولة جديدة لتهدئة الأوضاع بعد إخفاق الجهود المصرية والأممية، كما أنه سيعمل على صرف دفعة جديدة من المنحة القطرية لسبعين ألف أسرة، لكن الزيارة قد تتأجّل أسبوعين، أي إلى ما بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية، كي لا تشكّل حرجاً لرئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو.

في شأن آخر، وبعد انتهائها من بناء سلك شائك وجدار صخري على الحدود بين رفح المصرية والفلسطينية، بدأت مصر، أمس، بناء جدار خرساني إسمنتي، أفيد بأنه سيمتدّ من منطقة «كرم أبو سالم» شرق رفح حتى شاطئ البحر غرباً، بطول 14 كلم هي طول الحدود مع القطاع. ووفق السكان، يبلغ ارتفاع الجدار ستة أمتار بسمك 50 سم، فيما يبعد عن السياج الفاصل والجدار القديم قرابة عشرين متراً. ولا يبدو واضحاً ما إذا كان ذلك يجري من جانب أحادي أم بالتنسيق مع «حماس» على اعتبار أن وفد الحركة الأمني تفقّد في زيارته الأخيرة إلى الحدود المنطقة التي يقام فيها الجدار.

تقرير

«النهضة» في مواجهة سعيّد: تونس إلى أزمة جديدة؟

> أعلنت حركة «النهضة»، السبت، عدم منحها الثقة لحكومة إلياس الفخفاخ. وبرّرت ذلك برفض الأخير إشراك حزب «قلب تونس» في تشكيلتها. لكن هذا الرفض يتجاوز مجرّد الخلاف على الحزام الحزبي للحكومة القادمة، ويكشف خلافاً بين «النهضة» ورئيس الجمهورية، يبدو أنه يتّجه نحو التصعيد على رغم مبادرات الوساطة التي بدأت أمس

كان يفترض أن يعلن إلياس الفخفاخ تشكيلة حكومته مساء الجمعة، لكنه أجّل ذلك بطلب من حركة «النهضة»، يوم السبت، التقى الفخفاخ برئيس الحركة، راشد الغنوشي، وبدا أن الخلافات في طريقها إلى الحلّ. لكن، قبل ساعة من إعلان أسماء الوزراء، قرّر «مجلس شورى النهضة» الانسحاب من التشكيلة الحكومية، والامتناع عن منحها الثقة في البرلمان. القرار اتّخذته أغلبية من «مجلس الشورى»، وهو مؤسسة تضمّ عدداً كبيراً من الأعضاء، وتحوي تيارات معارضة لقيادة الحركة، ما يعني أن الحجج التي قدّمها الفريق المكلّف بالتفاوض مع الفخفاخ وحّدت «النهضويين» في وجه تهديد جماعي. وفق تسريبات، ومن وجهة نظر مدافعة عن هذا الخيار، ارتكز القرار بالأساس على إقصاء حزب «قلب تونس»، وعدم تقديم ضمانات كافية للحركة.

رفض إقصاء الحزب الذي يرأسه رجل الإعلام المثير للجدل، نبيل القروي، جاء نظراً إلى وزنه البرلماني المهمّ (38 نائباً من أصل 217) الذي سيكون ضرورياً لحسم ملفات تستوجب أغلبية من 145 صوتاً، على غرار اختيار عدد من أعضاء المحكمة الدستورية. لكن، بُرّر الأمر أيضاً بضرورة توسيع القاعدة البرلمانية للحكومة بأقصى ما يمكن لضمان استقرارها في حال سحبت كتل صغيرة دعمها لها. علاوة على ذلك، ذُكرت حجّة عزل «الحزب الدستوري الحرّ» الذي يعادي مجمل الفاعلين السياسيين ويدافع عن نظام زين العابدين بن علي وسياساته، وتقليص هامش تحرّكه داخل البرلمان. أما بخصوص الضمانات، فقد رأت «النهضة» أن عدد الحقائب الذي عُرض عليها لا يناسب حجمها داخل البرلمان بصفتها صاحبة الكتلة الأكبر (54 نائباً). الحجج التي قُدّمت إلى مجلس الشورى في هذا الصدد تنوّعت بين رفض الفخفاخ إسناد حقائب بعينها إلى الحركة على رغم إصرارها على توليها، على غرار وزارتَي تكنولوجيا الاتصالات والحكم المحلي، وتعيين شخصيات على رأس نصف الوزارات تقريباً قيل إنها مستقلة واعتبرتها «النهضة» متحزّبة أو محسوبة على رئيس الحكومة المكلف ورئيس الجمهورية. وتصبّ تلك الحجج في صالح وجود «مكيدة» لحشر الحركة في مربع تحرك محدود، وجعلها طرفاً غير مؤثر في الحكومة.

قراءة القرار من قِبَل بقية الفاعلين السياسيين كانت مختلفة تماماً. اعتبرت أغلب الأحزاب والكتل النيابية المعنيّة بالمشاركة في الحكومة أن «النهضة» سعت إلى «ابتزاز» الفخفاخ بهدف إخضاعه لتوجيهاتها، إضافة إلى نيل النصيب الأكبر من الوزارات للتحكّم في القرار الحكومي من الداخل. أما الأكثر أهمية، فهو تحجيم دور رئيس الجمهورية داخل الحكومة، ولا سيما أنه هو مَن اختار الفخفاخ ويوفر له الغطاء السياسي. بناءً على ذلك، أعلن الفخفاخ، بعد مقابلته مع رئيس الدولة مساء السبت، أنه سيكمل ما بدأه، ودعمته في قراره بقية الأحزاب المشاركة في الحكومة.

> انطلقت، أمس، محاولات وساطة تقودها أهم منظمتين مهنيتين في البلاد

وجاء هذا القرار بالتنسيق مع سعيّد طبعاً، ما يعني أن الأخير ينوي إبقاء باب التفاهم مفتوحاً في الأيام القليلة المقبلة، وعدم تكليف شخصية أخرى سيكون عليها تشكيل الحكومة في بضعة أيام نظراً إلى ضيق الآجال الدستورية.

السيناريوات المطروحة ليست كثيرة. يمكن أن تعود «النهضة» إلى طاولة التفاوض للبحث عن تنازلات تتمّ بمقتضاها زيادة حصّتها من الوزارات، و/ أو إشراك «قلب تونس» في الحكومة. كما يمكن أن تتمسّك بموقفها الرافض لمنح الثقة، وحينها ستصير الكرة في ملعب رئيس الجمهورية. في حال تحقّق السيناريو الثاني، يمكن للرئيس أن يحلّ البرلمان ويعلن تنظيم انتخابات تشريعية جديدة في مدّة أقصاها 90 يوماً. وعلى رغم أن غالبية الأحزاب ترفض هذا الخيار خشية تراجع حصيلتها، يبدو أن «النهضة» و«قلب تونس» يتجهّزان له، إذ يبذلان مساعي لتعديل القانون الانتخابي، وفرض عتبة انتخابية تمنع مَن يتحصّل على أقلّ من 5 بالمئة من أصوات الناخبين من دخول البرلمان، وبالتالي تقليص حضور الأحزاب الصغيرة والقوائم المستقلة فيه. لكن، يملك الرئيس سلاحاً قد يستخدمه لإخضاع «النهضة»؛ إذ لا يجبر الدستور رئيس الجمهورية على حلّ البرلمان في حال فشلت مساعي تشكيل الحكومة، ما يعني إمكانية إبقاء مجلس النواب الحالي واستمرار عمل حكومة تصريف الأعمال. وذلك خيار لا يعجب «النهضة» و«قلب تونس»، بالنظر إلى أن رئيس حكومة تصريف الأعمال، يوسف الشاهد، يميل إلى صفّ الفخفاخ وسعيّد.

وانطلقت، أمس، محاولات وساطة يقودها «الاتحاد العام التونسي للشغل» و«الاتحاد الوطني للصناعة والتجارة»، وهما أهمّ منظمتين مهنيتين في البلاد، وسبق أن نظّمتا حواراً وطنياً بين الأحزاب عام 2013. وعقب اجتماع مع الغنوشي، اعتبر الأمينان العامان للمنظمتين أنه يوجد مجال للحلّ، خاصة مع وجود بعض الوقت، فيما شدّد رئيس «النهضة» على مطلب حركته تشكيل حكومة وطنية من دون إقصاء، قائلاً إن «نصّ الدستور وروحه يسمحان بإيجاد الحلول المناسبة».

(الأخبار)

رئيس حكومة تصريف الأعمال، يوسف الشاهد، يميل إلى صفّ الفخفاخ وسعيّد (أ ف ب)

العراق

ساعاتٌ قليلة، تفصل «نزول» محمد توفيق علّاوي وفريقه الوزاري ضيوفاً على البرلمان، لنيل «الثقة». قد تكون زيارته «أول تحدّيات» الرئيس المكلّف. نيل الثقة سيؤسّس للمرحلة الانتقالية المرتقبة، خصوصاً أن الأولوية هي لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة. علّاوي ـ حتى الآن ـ أقرب إلى أن يكون رئيساً في ظل الدعم المقدّم من قبل معظم أركان «البيت الشيعي»

حكومة علّاوي «شبه مكتملة»

نيل الثقة أوّل التحديات

نور أيوب

قد تبصر حكومة محمد توفيق علّاوي المرتقبة النور. الأمر ليس «تسريباً» أو «شائعة»، فقد بات مؤكداً أن الرئيس المكلّف ـ وخلال الساعات المقبلة ـ قد يُعلن عن تشكيلة فريقه الوزاري، متعهّداً بأن تكون «كابينته مستقلّة»، ومن دون أي تدخّل لأطراف السياسيين. وفي تغريدةٍ نشرها على حسابه في موقع «تويتر»، السبت الماضي، قال: «اقترنا من تحقيق إنجاز تاريخي، يتمثّل في إكمال كابينة وزارية مستقلّة، من الأكفاء والنزيهين، من دون تدخّل أي طرف سياسي»، آملاً «استجابة أعضاء البرلمان، والتصويت عليها، للبدء بتنفيذ مطالب الشعب».

علّاوي ـ كما توقّع (قلّة) ـ استطاع أن يُنجز أولى مهمّاته في مدّة «قياسية»؛ فالمهلة الدستورية تنتهي في 2 آذار/ مارس المقبل، والعقدة تكمن في «تمرير الكابينة»، إن تمسّك بعض الكتل بموقفه الرافض لعلّاوي وحكومته، ما يعني «الإبقاء» على عادل عبد المهدي، كمسيّرٍ لشؤون البلاد، حتى «إشعارٍ آخر»، أي تكليف شخصيّةٍ أخرى، ومن ثم تأليف فريقها. كذلك، ثمة «عقبة» موازية لتلك، تكمن في إصرار شريحة من المتظاهرين على رفض خيار علّاوي. هؤلاء يؤكّدون أنهم «قادة حراك 1 أكتوبر»، ويرفضون أي طرح «يصادر قرارهم». شريحة منهم دخلت في تفاوض مباشر وغير مباشر مع علّاوي، لنيل منصب أو تحقيق مكسب، في وقتٍ تحاول فيه شريحة أخرى طرح اسم الناشط علاء الركابي بديلاً من المكلّف، وهذا «لن يبصر النور»، بتعبير مصادر سياسية مطّلعة.

معلومات «الأخبار» تشير إلى أن الكابينة ستعرض على البرلمان للتصويت عليها، إما غداً الثلاثاء أو الخميس المقبل، على أبعد التقدير. وتشي المعطيات بأن «آلية التأليف» أخذت بعين الاعتبار «أخطاء» الحكومة السابقة في هذا الصدد، وعمدت على «تطويرها»، مع الإبقاء على بعضها، الذي «اعتمده» عبد المهدي، في تشرين الأوّل/ أكتوبر من عام 2018. الحكومة المقبلة مؤلّفة من 22 وزيراً، كالحكومة السابقة، تضم 5 وجوه نسويّة، فيما توزّعت الحقائب السيادية الست، على الشكل التالي:

-«المكوّن الشيعي»: 3 حقائب (الداخلية والخارجية والنفط)

-«المكوّن السُنّي»: حقيبتان (الدفاع والتخطيط)

-«المكوّن الكردي»: حقيبة واحدة (المالية)

هنا، ثمة «نقاشٌ» بتعبير المصادر. «المكوّن الكردي» يسعى إلى استبدال حقيبة المالية بالنفط، مقابل تمسّك «المكوّن الشيعي» بها. هذا المسعى مردّه إلى مسعى من شأنه الالتفاف على قرار علّاوي «المسبق»، والقاضي باسترجاع واردات بيع أربيل لـ250 ألف برميل يومياً، وخفض نسبتها من الموازنة الاتحادية إلى 12 في المئة. إدارة «إقليم كردستان» ترفض «دفع» ما هو واجبٌ عليها، قبل أن تصرف الحكومة الاتحادية المقبلة رواتب موظفي «الإقليم» ومستحقات الفلّاحين (للأعوام 2014 و2015 و2016)، والتي امتنعت الحكومة برئاسة حيدر العبادي، يومها ـ عن صرفها نتيجة الحرب على «تنظيم داعش»، واعتبار «قوات البيشمركة» جزءاً من المنظومة الدفاعية الاتحادية.

مصادر سياسيّة أخرى أشارت إلى أنّه، وفي حال رفض علّاوي إعادة استيزار فؤاد حسين لحقيبة المالية، فإن «الأكراد» ـ مقابل التنازل عن ذلك ـ يريدون «الظفر» بحقيبة النفط، موضحة، في حديثها إلى «الأخبار»،

> أنتج جهد «المكوّن الشيعي» في التنازل عن «حصصه» والاستشارة من دون التدخّل تسهيلاً في عملية التأليف

أن علّاوي «قد يدفع بحكومته على شكل وجبات، حتى يتوافق معهم». وعن التركيبة الحكوميّة، فقد رست على الشكل التالي (لم تفصح المصادر عن آلية توزيع الحقائب):

-«البيت الشيعي»: 11 حقيبة (3 سيادية + 8 خدميّة)،

-«البيت السُنّي»: 6 حقائب (2 سيادية + 4 خدميّة)

-«البيت الكردي» والأقليات: 5 حقائب (الأكراد: سيادية وخدميّتين + 1 خدميّة للمسيحيين + 1 خدميّة للتركمان).

وحتى ساعةٍ متأخرة من ليل أمس، تمكّن المفاوضون من حسم 18 حقيبة تفتقد «التمثيل الحزبي»، بتعبير المصادر، غير أن الخلاف يكمن على وجهة توزيع حقائب المالية والنفط والكهرباء والاتصالات. ووفق المصادر، فقد أنتج جهد «المكوّن الشيعي» في التنازل عن «حصصه» والاستشارة من دون التدخّل، تسهيلاً في عمليّة التأليف، غير أن علّاوي قد يصطدم بقرار كتل المكوّنين «السُنّي والكردي» في الشق المتعلّق بنيل الثّقة البرلمانيّة.

سيناريوات «الثقة»

وفق المعطيات، استطاع علّاوي ـ وبدعم الكتل البرلمانية ـ جمع 176 صوتاً مؤيّداً، مقابل 145 معارضاً نظريّاً ـ وإن استمرّ هؤلاء على موقفهم ـ سيحظى علّاوي بدعم معظم أركان قوى «البيت الشيعي». زعيم «ائتلاف دولة القانون» نوري المالكي سيمنح الحكومة الثقة، رغم موقفه المسبق من علّاوي؛ كان لافتاً تأكيده أمام رئيس البرلمان محمد الحلبوسي انسحابه من أي «جبهة ضد الحكومة»، في الوقت الراهن. مصادر أخرى في «تحالف الفتح» (ائتلاف برلماني يضم القوى المؤيدة لـ«الحشد الشعبي»)، أكّدت في حديثها إلى «الأخبار» أن «استفراد علّاوي في تشكيله لكابينته، أثار نوعاً من الخوف في صفوفه»، مؤكّدةً أن «التحالف يترقب الإعلان عنها... ولن يصوّت إن لم يقتنع».

«الأكراد»، ورغم موقف «الاتحاد الوطني الكردستاني» (أبناء الراحل جلال طالباني) الدعم لحكومة علّاوي، فإن موقف «الحزب الديموقراطي الكردستاني»، بزعامة مسعود بارزاني، يلفّه شيءٌ من «الضبابيّة»، إذ يتّسم بـ«توزيع الأدوار» مع تأكيده لعلّاوي ورئيس الجمهورية برهم صالح «منح الحكومة غطاءً كردياً»، مخيّراً ـ في الوقت عينه ـ نوّابه بالتصويت أو عدمه.

أما قوى «البيت السُنّي»، فمنقسمة على نفسها، بين مؤيّدةٍ ومعارضة. عماد المؤيدين هم المنضوون في كتلة «عطاء»، المدعومة من مستشار الأمن الوطني فالح الفياض، وكتلة «المشروع العربي» بزعامة خميس الخنجر. أما المعارضون، فالكتل المنضوية تحت «راية» رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، إذ رفضوا «تمريرها»، بعد معارضة علّاوي منحهم أيّ حقيبة، جاعلاً من قاعدة «التنازل عن الحصص» معياراً أساسياً في تأليف حكومته.

تحاول فيه شريحة أخرى من المتظاهرين، طرح اسم الناشط علاء الركابي بديلاً عن محمد توفيق علّاوي (أ ف ب)

تقرير

انخفاض معدّل إصابات «كورونا»: الصين تشتري الوقت للعالم كلّه!

حتى لحظة كتابة هذا التقرير، أصاب فيروس كورونا الجديد أو «كوفيد ـ 19» (التسمية التي أطلقتها عليه منظمة الصحة العالميّة)، أكثر من 69 ألف شخص حول العالم، 99% منهم في الصين، وقضى على 1671 شخصاً، 4 منهم خارج الصين، بحسب الأرقام الرسمية الصينية وأرقام «الصحة العالمية» و«مركز السيطرة على الأمراض» (CDC). تُقسم تلك الإصابات والوفيات إلى قسمين: قضايا مغلقة وقضايا مفتوحة. بالنسبة إلى الأولى، يبلغ عددها 11554، تعالج منها 9883 شخصاً خرجوا من المستشفيات، وهم يشكّلون نسبة 86 في المئة منها، أما الـ 14% المتبقية فهي تمثّل أمواتاً عددهم 1671 شخصاً. أما بالنسبة إلى القضايا المفتوحة أو قيد الدراسة، فيبلغ عددها 57735 شخصاً، 80 في المئة منهم، أي 46437 شخصاً، في حالة متوسطة، بينما 20 في المئة أو 11298 شخصاً في حالة حرجة.

كان يوم الأربعاء الماضي أكثر الأيام إثارة للرعب. فبعدما استقرّ عدد الإصابات على 3 آلاف في اليوم الواحد، قفز إلى 15 ألفاً دفعةً واحدة، ليعود ويستقرّ على الألفين في الأيام الماضية. ارتفاع مفاجئ عزّته الصين إلى تحديثها أساليب اكتشاف الفيروس لدى الأشخاص، فضلاً عن قيامها بتعديل طرق عملية الإحصاء. وعلى الرغم من الأمل الذي يبثّه انخفاض عدد الإصابات الجديدة، إلا أن عدد الوفيات مستقرّ على 143 شخصاً في اليوم الواحد، في الوقت الذي تحذّر فيه «منظمة الصحة العالمية» من أن «من المستحيل التنبّؤ بكيفية تطوّر انتشار الوباء». ولذا، دعا مدير المنظمة، تيدروس جيبريسوس، في كلمة خلال «مؤتمر ميونيخ للأمن» يوم السبت، «كلّ الحكومات والشركات ووسائل الإعلام إلى العمل معنا من أجل الإبقاء على مستوى التأهب المطلوب، من دون تأجيج الهستيريا»، معرباً عن خشيته من الازدياد المستمر لحالات الإصابة في الصين، في ظلّ «غياب التحرك السريع لتمويل مكافحة الفيروس من قبَل المجتمع الدولي». في الوقت نفسه، أشادت المنظمة بجهود الصين لاحتواء «كوفيد ـ 19»، معتبرةً أن بكين «تشتري الوقت للعالم كله». (ولكن) لا نعرف مدى هذا الوقت»، وأنه يتعيّن على الدول الأخرى الاستفادة منه. وفيما يقدّر أحد أبرز الخبراء الصينيين في مكافحة فيروس الالتهاب الرئوي الحادّ «سارس» (2002 ــ 2003)، تشونغ نانشان، أن الوباء يمكن أن يبلغ ذروته «بحلول نصف شباط أو نهايته» ترى «الصحة العالمية» أن «من المبكر جداً» إصدار توقعات. ويُفترض أن يكون قد وصل إلى بكين فريق خبراء دولي تابع للمنظمة في عطلة نهاية الأسبوع الماضي، للقيام بفحوص على الأرض، وإعادة النظر في الإجراءات الوقائية، وزيارة مراكز أبحاث، وإصدار توجيهات لاحتواء الوباء، وفق ما أعلن المتحدث باسم وزارة الصحة الصينية، مي فينغ.

في غضون ذلك، حذّرت مديرة

> لا تزال مدينة هوباي مقطوعة عن العالم منذ ثلاثة أسابيع

«صندوق النقد الدولي»، كريستالينا جورجييفا، أمس، من أن وباء «كوفيد ـ 19» قد ينعكس سلباً على نموّ الاقتصاد العالمي في عام 2020، موضحةً أن الأمر يتوقّف على قدرة الصين على احتواء انتشاره. وقالت جورجييفا، خلال منتدى في دبي، إن «توقعاتنا في الوقت الحاضر تبلغ 3,3%، وقد يحصل تخفيض بمقدار 0,1 أو 0,2%» مضيفة «إنها حالة خاصة، وأحضّ الجميع على عدم استخلاص عِبَر متسرّعة». وأشارت إلى «هناك الكثير من العناصر الغامضة، نتحدّث هنا عن سيناريوات وليس عن توقعات. بإمكانكم طرح السؤال عليّ مجدداً بعد عشرة أيام». وإذ لفتت إلى أن الوقت لا يزال «مبكراً» لتقييم تأثير الوباء، فقد أقرّت بأن قطاعات عدة، من ضمنها السياحة والنقل، باتت تعاني من تبعات انتشار «كوفيد ـ 19».

على المقلب الصيني، وفي حين لا تزال مدينة هوباي مقطوعة عن العالم منذ ثلاثة أسابيع، تفرض مدن عدة في شرق البلاد إجراءات عزل صارمة. أما بكين، فهي تشدّد بدورها قيودها لمنع انتشار الفيروس؛ إذ باتت العاصمة تُرغم كلّ الأشخاص الذي يصلون من الخارج على الخضوع للحجر الصحي لمدة 14 يوماً في منازلهم أو في فندق تحت طائلة فرض عقوبات عليهم، وفق ما أفادت به صحيفة «بكين ديلي» الرسمية. وفي الوقت الذي تفرض فيه الكثير من الشركات على موظفيها العمل من المنزل، تبدو الحركة في المدينة مشلولة إلى حدّ كبير. وكان الرئيس الصيني، شي جين بينغ، قد نبّه، يوم الجمعة الماضي، إلى أن مواجهة الوباء تشكّل «اختباراً كبيراً للمنظومة في البلاد والقدرة على الحكم». وقال، خلال اجتماع لـ«الحزب الشيوعي الصيني»، إن الوباء كشف عن «أوجه قصور»، داعياً إلى تحسين النظام الصحي الوطني. وفي اليوم التالي (السبت)، أصدر البنك المركزي الصيني قراراً بتعقيم الأوراق النقدية قيد التداول عبر وضعها في الحجر لمدة 14 يوماً، قبل أن يُعاد وضعها في التداول.

بالنتيجة، يمكن القول إن الدولة الصينية، في مكافحتها الوباء، تقاتل على جبهات ثلاث: فهي أولاً تحمي مواطنيها الأصحّاء من انتقال العدوى إليهم عبر إغلاق المدن وحصر السكان المصابين في أماكن معينة، وتنكبّ ثانياً بكلّ خبرائها وطواقمها الطبية على معالجة المصابين ومحاولة شفائهم مع تواصل دراسة الفيروس في محاولة لإيجاد علاج سريع له، وثالثاً تحمي البشرية من العدوى، وذلك على حساب اقتصادها، فيما العالم كلّه يشاهد عبر الشاشات، والعلاج لا يزال بعيداً.

(الأخبار)

تقرير

«مؤتمر ميونيخ» ينعى المجتمع الدولي

واشنطن تختار أعداءها: الصين أولاً

اختتم «مؤتمر ميونيخ للأمن» أعماله، وسط خلافات وانقسامات جوهرية باتت مترشحة أكثر من أيّ وقتٍ مضى بين الحلفاء قبل الخصوم. انقساماتٌ غيّبت «العدوّ» المشترك لدول الغرب، ليحلّ محلّه عتب أوروبي على السياسات المدمّرة التي انتهجها شعار «أميركا أولاً»، في ظلّ إدارة دونالد ترامب، واستتباعه بالانكفاء عن الساحة الدولية. المعزوفة الأوروبية المكرورة، معطوفةً على القلق «المبالغ فيه»، قابلها خطاب أميركي حاسم لجهة الإعلان المبكر لـ«انتصار» محور الغرب في مواجهة «الإمبراطوريتين» الصاعدتين: الصين وروسيا

مثّل «مؤتمر ميونيخ للأمن»، بنسخته الـ 56، فرصة لبلورة استبداد التحالف الغربي وارتفاع الصوت الأوروبي في مواجهة أميركا دونالد ترامب. الأخيرة، وإن سعت إلى طمأنة حلفائها القلقين جرّاء تبديل أولوياتها للتركيز على مجابهة عدوّها الأول، الصين، فهي سلّطت الضوء على استغلالها لتعزيز هيمنتها المتآكلة، عبر مكافحة تطوّر أيّ دولة تعترض طريقها: روسيا والصين وإيران، أو كما سمّاها وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، «البدائل غير الليبرالية».

تجلّت الخلافات الأوروبية ــ الأميركية في المؤتمر بأوضح صورها، حتى صار التعارض بين وجهات النظر يُقال على الملأ. سعى بومبيو إلى التخفيف من حدّة «القلق» الأوروبي في شأن العلاقة بين ضفّتي الأطلسي في عهد ترامب وتراجع النفوذ الأميركي على الساحة الدولية، وفق الفهم الغربي، قائلاً إن «الغرب ينتصر ونحن ننتصر معاً»، وستسود «مُثُله وقيمه» وتتغلّب على رغبات موسكو وبكين في إقامة «إمبراطوريات»، ومساعيهما إلى «زعزعة النظام العالمي» المؤسَّس على قواعد. بهذا المعنى، تريد واشنطن الحفاظ على القواعد القائمة، ومحاربة كلّ مَن يتخطّى الأطر التي أرستها الحرب الباردة. لذلك، فهي ترى، مثلاً لا حصراً، في برنامج الصين في مجال الذكاء الاصطناعي، تلاعباً في هذه القواعد، وتحدّياً مباشراً لنفوذها. ومن هنا، سُلّطت الأضواء في المؤتمر على الانقسامات، في ظلّ السجال الذي ازدادت حدّته في شأن مجموعة «هواوي» الصينية العملاقة للاتصالات. وضغطت واشنطن بشدّة لإقناع الدول بمنع «هواوي» من تأسيس شبكاتها من الجيل القادم لإنترنت الهواتف المحمولة «5 جي»، مشيرة إلى أن معدّاتها قد تستخدم لـ«التجسس» لمصلحة بكين. لكن وزير الدفاع الأميركي، مارك إسبر، كان أكثر وضوحاً حين قال إن «هواوي» مجرّد

> ازدادت حدّة السجال الأوروبي ــ الأميركي في شأن مجموعة «هواوي» الصينية

«نموذج» لاستراتيجية الصين «البغيضة» للتسلّل والهيمنة على البنى التحتية الغربية المهمة، وزاد أن التحدي الأمني الرئيسي أمام الولايات المتحدة قد تغيّر ولم يعد روسيا، وإنما أصبح الصين.

هيمنت المخاوف من تراجع نفوذ الغرب في وجه تزايد النفوذ الصيني والروسي على الاجتماع السنوي لقادة العالم وكبار القادة العسكريين والدبلوماسيين لمناقشة التحدّيات الأمنية. وفي كلمته التي ألقاها لدى افتتاح المؤتمر الجمعة، وجّه الرئيس الألماني، فرانك فالتر شتاينماير، نقداً لأنانية القومية التي تشيعها أميركا ــ ترامب عبر رفض «فكرة المجتمع الدولي نفسها»، جنباً إلى جنب تحرّكها «على حساب الجيران والشركاء». ورأى أن شعار «أميركا أولاً» هزّ النظام العالمي، وأجّج انعدام الأمن في عالم غير مستقر، حيث «نشهد زخماً مدمّراً متزايداً في السياسات الدولية». وخصّ بالذكر الولايات المتحدة لتراجعها عن المسرح المتعدّد الأطراف في وقت تتفاقم فيه التوترات بين قوى عسكرية كبرى. وفي إشارة إلى شعارَي «لنعيد العظمة إلى أميركا» و«أميركا أولاً»، قال شتاينماير إن الإدارة الأميركية الحالية تصدر إشارات إلى أن على كلّ دولة التصرّف في سبيل مصالحها الخاصة، وهو «نهج يميل إلى إفادة الأقوياء فقط». وردّاً على ذلك، رأى بومبيو أن «هذه التصريحات لا تعكس الواقع»، وأشار إلى الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، من دون أن يسمّيه، بقوله: «يسرّني أن أبلغكم بأن فكرة أن التحالف بين ضفّتَي الأطلسي قد مات مبالغ فيها إلى حد كبير»، منوّهاً بأن واشنطن تؤدّي دوراً أساسياً في المحافظة على أمن أوروبا عبر تعزيز الأمن في الخاصرة الشرقية لـ«حلف شمالي الأطلسي» عند الحدود مع روسيا. واستغلّ المؤتمر ليعلن أن بلاده ستموّل مشاريع طاقة في دول شرق أوروبا، كجزء من الجهود الرامية إلى خفض الاعتماد على الغاز الروسي؛ إذ تعتزم عبر «وكالة تمويل التنمية الدولية»، ودعم من الكونغرس الأميركي، «تقديم ما يصل إلى مليار دولار من التمويل لدول وسط وشرق أوروبا الأعضاء في مبادرة البحار الثلاثة»، بهدف «تحفيز استثمار القطاع الخاص في قطاعات الطاقة التابعة لها».

ويأتي هذا العرض وسط معارضة أميركية شديدة لمشروع أنابيب غاز «نورد ستريم 2» (السيل الشمالي 2) الروسي الذي يهدف إلى مضاعفة عمليات إيصال الغاز الروسي إلى ألمانيا. وشدد الوزير الأميركي على الحاجة إلى العمل بشكل مشترك لمواجهة التهديدات التي تشكّلها طموحات روسيا التوسّعية من جهة، وتعزيز الصين وجودها العسكري في بحر الصين الجنوبي من جهة أخرى، و«حملات الإرهاب» التي تقودها إيران في الإقليم. ودافع عن استراتيجية بلاده بالقول إن أوروبا واليابان وحلفاء آخرين للولايات المتحدة لديهم مواقف موحّدة حيال موسكو وبكين وطهران، على الرغم ممّا وصفه «باختلافات تكتيكية».

فرنسا، من جهتها، كرّرت المخاوف التي أعربت عنها ألمانيا. وقال ماكرون إن الولايات المتحدة «تراجع علاقتها مع أوروبا»، مشدداً على أنّ على القارّة أن تتولّى تقرير مصيرها: «نحتاج إلى استراتيجية أوروبية تعيد إحياءنا وتحوّلنا إلى قوة سياسية استراتيجية». ورأى أن سياسة التحدّي التي انتهجتها أوروبا في التعامل مع موسكو، على مدى السنوات القليلة الماضية، باءت بالفشل، وأن الخيار الوحيد يتمثّل في حوار أوثق لحلّ الخلافات بالنظر إلى أن لا أحد يرغب في المواجهة المباشرة مع الروس. وأضاف: «أسمع لهجة التحدّي من جميع شركائنا. لست مخبولاً، لكنّي أعرف أن التحدّي مع الضعف ليس سياسة، بل هو نظام غير فعّال».

(الأخبار)

باتت العاصمة تُرغم كلّ الأشخاص الذي يصلون من الخارج على الخضوع للحجر الصحي (أ ف ب)

العالم

الولايات المتحدة

دعوات إلى استقالة وزير العدل

دعا أكثر من 1100 مدّع عام اتحادي في الولايات المتحدة الأميركية، ومسؤولون في وزارة العدل، أمس، وزير العدل وليام بار إلى الاستقالة، بعدما تبيّن أنه تدخّل الأسبوع الماضي من أجل خفض عقوبة روجر ستون، مستشار الحملة الانتخابية السابق للرئيس دونالد ترامب، وصديقه. وحضّ هؤلاء موظفي الحكومة الحاليين على تقديم تقرير بأيّ إشارات تدلّ على سلوك غير أخلاقي في الوزارة إلى المحقّق العام والكونغرس.

وقال المدّعون والمسؤولون، في رسالتهم المفتوحة، إن «كلّ واحد منّا يدين تدخّل الرئيس ترامب ووزير العدل بار في الإدارة العادلة للعدالة». وأضافوا: «تتطلّب هذه الأعمال استقالة بار». وعلى الرغم من تأكيدات وزير العدل أنه لم يُناقش قضية خفض عقوبة ستون مع البيت الأبيض، إلا أن الموقّعين على الرسالة أعربوا عن شعور بالقلق ممّا سمّوه «التدخّل السياسي» المستمرّ من قِبَل الرئيس في عمل القضاء.

في غضون ذلك، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، نقلاً عن أشخاص مطلعين على المسألة، أن بار كان قد تدخّل، بشكل صامت، في سلسلة من القضايا المشحونة سياسياً، بما فيها تلك المرتبطة بمايكل فلين، مستشار الأمن القومي السابق للرئيس. وتُعتبر قضية فلين - الذي اعترف بالذنب

> **أنشأ بار كتيبة من المحامين الخارجيين لإعادة النظر في أحكام قضايا الأمن القومي**

مرّتين لكَذِبه على مكتب التحقيق الفدرالي في قضية التدخّل الروسي المزعوم في الانتخابات الرئاسية عام 2016 - بالغة الأهمية بالنسبة إلى ترامب ومناصريه. وأوضحت الصحيفة أن «بار أنشأ كتيبة من المحامين الخارجيين لإعادة النظر في قضايا الأمن القومي، مع إمكانية نقض أحكام المدّعين العامين، وذلك في خطوة غير اعتيادية يمكن أن تؤجّج الاتهامات بتسييس وزارة العدل». وأضافت أن من بين أولئك المحامين جيف جينسن، الذي كان قد عيّنَه ترامب مدّعياً عاماً في عام 2017، ويقال إنه هو من يشرف على قضية فلين.

وكانت القضية المذكورة قد بدأت تتبلور خلال التحقيقات في شأن التدخّل الروسي في الانتخابات الرئاسية الماضية، والتي قادها مكتب المستشار الخاص روبرت مولر، قبل أن تُنقل إلى مكتب المدّعي العام في واشنطن. وطلب محامو فلين من بار التدخل في القضية، متّهمين المدّعين التابعين لمولر بـ«الفساد». وفي حزيران / يونيو الماضي، كتبت سيدني باول، المحامية الرئيسية المدافعة عن فلين، رسالة إلى بار تقترح فيها أن «يراجع المدّعون الجدد القضية»، معربة عن «أمل شديد في أن تستخدم أنت (وليام بار) ووزارة العدل هذه القضية من أجل استعادة النزاهة والثقة بالوزارة». (الأخبار)

ذكرت «نيويورك تايمز» أن بار كان قد تدخّل في قضية مايكل فلين (أ ف ب)

الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

وفيات

شكر على تعزية

عائلة المرحوم السيد "أحمد محمد علي الحسيني" تشكر كل من واساها بمصابها، وتخص بالذكر دولة الرئيس نبيه بري وجميع الإخوة في حركة أمل وحزب الله، والشخصيات الدينية والرسمية والحزبية والسياسية والقضائية والديبلوماسية والتربوية والنقابية والإعلامية، والأصدقاء والمحبين في لبنان والخارج.
لا أراكم الله مكروهاً.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ المتن
بالمعاملة التنفيذية رقم 2014/496
المنفذ: فراس صعب وكيله المحامي وائل هاني
المنفّذ عليه: رياض عربيد وكيله المحامي منتظر ناصر الدين
السند التنفيذي: عقد الغاء تفرغ وتعهد تحصيلاً لرصيد الدين البالغ 19451,5/د.ا. والفوائد واللواحق.
المعاملات: تقرر الحجز بتاريخ 2015/6/24 وسجل بتاريخ 2015/7/7
تاريخ محضر الوصف: 2015/9/21
وسجل بتاريخ 2015/11/9.
المطروح: القسم رقم 538/13 الفنار المشتمل على مدخل وصالون وطعام ومطبخ وخلاء وممر وثلاث غرف للنوم وحمام وشرفات ويقع هذا القسم في بناية نجيب شوفاني في المنطقة رقم 3/، شارع رقم 48/ مساحته 131/م2.
قيمة التخمين: 300666,66/د.ا.
ثلاثمائة الفاً وستمائة وستة وستون دولاراً أميركياً وستة وستون سنتاً.
قيمة الطرح: 180400/د.ا. مائة وثمانون الفاً واربعمائة دولار أميركي.
المزايدة: ستجري المزايدة عند الساعة الحادية عشرة من يوم الاربعاء الواقع فيه 2020/04/1 أمام حضرة رئيس دائرة المتن في قاعة المحكمة في جديدة المتن، فعلى راغب الشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ان يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ المتن لدى صندوق الخزينة او احد المصارف المقبولة قيمة الطرح او تقديم كفالة مصرفية معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ المتن اذا لم يكن له مقام فيه والا اعتبر قلمها مقاما مختاراً له وعلى المشتري خلال ثلاثة ايام تلي الاحالة ابداع كامل الثمن والا يعد ناكلاً وتعاد المزايدة حكماً بزيادة العشر واذا لم يتقدم أحد للشراء وجبت اعادة المزايدة فوراً على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً تسديد كامل الثمن ويتوجب على الشاري رسم الدلالة 5% ورسم التسجيل.
رئيس قلم دائرة تنفيذ المتن
جان انطون

إعلان مزايدة من دائرة تنفيذ أميون
الرئيس إميل عازار
الجهة المنفذة: بنك سوسيته جنرال لبنان ش.م.ل. وكيله الاستاذ رومانوس معوض المنفذ ضده: صالح ممدوح العثمان.
بتوارتيج قرب فرنسبنك باتجاه الجنوب - الشارع العام - بناية عريضة بالاستنابة 2018/56 الواردة من دائرة تنفيذ بيروت بالمعاملة التنفيذية 2018/2076 المقدمة بموجب قرار اللجنة القضائية الناظرة بالخلافات الناشئة عن تطبيق قوانين الاسكان برقم 2320/ل.ق./2017 تاريخ 2018/5/8.
تاريخ التنفيذ: 2018/9/12 تاريخ محضر الوصف: 2019/3/12 تاريخ تسجيله: 2019/4/1.
تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني القسم /5/ بلوك B العقار /567/ بتوارتيج شقة سكنية بحالة سيئة مساحتها /97م2/ حدودها شمالاً: 2B درج - 4B ردم من العقار /567/، جنوباً: فسحة سماوية وردم /576/ شرقاً: فسحة سماوية غرباً: 3 درج وردم.
التخمين: /48500$/ بدل الطرح:

مطلوب

تعلن مستشفى بهمن عن حاجتها لمدير(ة) تمريض بدوام كامل من حملة شهادة ماجستير تمريض أو بكالوريوس في العلوم التمريضية مع خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال إدارة التمريض.
للمراجعة: الاتصال على الرقم 01/544000 مقسم 2352 - 2398.
ترسل السيرة الذاتية إلى:
humanresource@bahmanhospital.com

إعلانات رسمية

/29100$/.
موعد المزايدة ومكانها: الخميس 2020/2/27 الساعة 45/9 قبل الظهر أمام رئاسة الدائرة بمحكمة أميون وللراغب بالمزايدة تأمين بدل الطرح واتخاذ مقام له ضمن نطاق الدائرة اذا كان مقيماً خارجها أو توكيل محام وعلى المشتري زيادة عن الثمن رسم التسجيل والدلالة.
مأمور التنفيذ
سيدة الخوري

إعلان
بتاريخ 2020/1/23 قرر رئيس الغرفة الابتدائية في بعلبك القاضي وسيم الحجار نشر خلاصة الاستدعاء المقدم من حمزة وبلال صبحي مظلوم بوكالة الاستاذ ملحم حيدر أساس 2020/359 والذي يطلب بموجبه إعطاء الحكم بتصحيح الأخطاء المادية الواردة في عقد البيع تاريخ 1996/9/28 المعقود بين بلال وحمزة صبحي مظلوم واشقاؤهما المشترين والبائعين سعادة الخري وإفلين الصغبيني على العقارين /582/ و/583/ الطيبة لجهة تواريخ ولادتهما تعديلها وجعلها بلال صبحي مظلوم تولد 1986/12/25 والدته غفران ياغي سجل 146 النبي انعام عوضاً عما هو وارد خطأ في العقد المذكور أي 1966 وحمزة صبحي مظلوم تولد 1988/5/14 والدته غفران ياغي سجل 146 النبي انعام عوضاً عما هو وارد خطأ في العقد المذكور أي 1969 وإلزام أمانة السجل العقاري بإجراء التصحيح في الصحائف العينية العائدة للعقارين المذكورين سابقاً. فمن لديه إعتراض أو ملاحظات ان يتقدم بها خطياً خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر في قلم المحكمة.
رئيس القلم
وفاء الرفاعي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب شربل جرجس حرفوش بوكالته عن خالد طانس حرفوش لموزله طانيوس ابراهيم حرفوش شهادة قيد بدل ضائع للعقار 425 الميدان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت الاء اسماعيل سنان لموكلها محمد ابراهيم سنان سند تمليك بدل ضائع للعقار 1081 شحور.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب جان مارون حبيقة بوكالته عن ميلاد وديع حرفوش لموزله وديع ابراهيم حرفوش شهادة قيد بدل ضائع للعقار 425 الميدان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب هادي خليل خاطر لموكلته انصاف سعيد قاسم حمود سند بدل ضائع للعقار 328 محيليب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب مجيد محمد شبلي بوكالته عن فضل الله مصطفى ابو خليل بصفته مشتري سند بدل ضائع باسم مصطفى محمد ابو خليل للعقار 6/599 القليلة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسان محمد علي بوكالته عن حسين عبد المنعم سويدان بصفته مشتري سندات بدل ضائع بإسم عبد النبي وخديجة حسن عيّاد للعقار 616 عين بعال.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب وسام انيس الزين بوكالته عن حسن ابراهيم عساف لمورثته سعدى علي يعقوب سند بدل ضائع للعقار 475 شحور.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب جهاد احمد خليل بوكالته عن عبد الرؤوف رضا شور لموكله خالد رضا شور سندات بدل ضائع للعقارين 11/1572 برج الشمالي و26/2223 صور.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب منذر ذيب باشان بوكالته عن حسين علي نعمه بالأصالة وبصفته مشتري سند بدل ضائع لكل من زهرا احمد موسى وحسان وندى ولينا ووائل ورندا علي نعمه للعقار 7/542 محيليب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
لأمانة السجل العقاري الاولى في الشمال
طلب سمير الخير بوكالته عن احد ورثة زينب احمد كنج الخير سند تمليك بدل ضائع 953 المنية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل التجاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الاولى في الشمال
طلب محمد الصيادي بالاصالة عن نفسه ولموكليه محمد حسن وعبد الوهاب والهام وسلام الصيادي سند تمليك بدل ضائع للعقار 3267/6 زيتون طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل التجاري بالتكليف

إعلان
لأمانة السجل العقاري الاولى في الشمال
طلب اسماعيل فراشة لموكليه محمد ناصر احمد طه وحسين محمد احمد طه سند تمليك بدل ضائع 406 زوق بحنين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل التجاري بالتكليف

تصحيح خطأ مادي
ورد خطأ في الإعلان رقم 2019/187 في العدد 3974 تاريخ 2020/2/6 في رقم العقار الصحيح هو /2242/ اهدن بدلاً من /2284/ اهدن.
مأمور التنفيذ
طنوس بو عيسى

إعلان بيع بالمعاملة 2019/575
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2020/3/2 الساعة 2:30 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه سليم انور قساطلي ماركة ب ام ف 335i موديل 2007 رقم /229426/ص الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك عودة ش.م.ل. وكيله المحامي اندره نهرا البالغ /$7,185,16 عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /$6412/ والمطروحة بسعر /$4400/ او ما يعادلها بالعملة الوطنية وإن رسوم الميكانيك قد بلغت حوالي /446,000/ل.ل.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد إلى مراب مجاعص في بيروت خلف قصر العدل مصحوباً بالثمن نقداً او شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
قاسم اللقيس

إعلان بيع بالمعاملة 2018/349
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2020/3/2 الساعة 2:00 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه جورج ميشال ياسمين ماركة ميني cooper موديل 2007 رقم /276985/ج الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ فرنسبنك ش.م.ل. وكيله المحامي مازن كيوان البالغ /$12243/ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /$3437/ والمطروحة بسعر /$2400/ او ما يعادلها بالعملة الوطنية وإن رسوم الميكانيك قد بلغت /245,000/ل.ل. فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد إلى المراب الكائن في بيروت مقابل بيت المحامي قرب العدلية مصحوباً بالثمن نقداً او شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
قاسم اللقيس

إعلان بيع بالمعاملة 2019/569
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2020/3/2 الساعة 3:00 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه سليم انور قساطلي ماركة ب ام ف X3 موديل 2007 رقم /405414/ب الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك عودة ش.م.ل. وكيله المحامي اندره نهرا البالغ /$9,272,44/ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /$5038/ والمطروحة بسعر /$3500/ او ما يعادلها بالعملة الوطنية وإن رسوم الميكانيك قد بلغت حوالي /469,000/ل.ل. فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد إلى مراب شارل الحلو في بيروت كورنيش النهر خلف نقابة أطباء الاسنان مصحوباً بالثمن نقداً او شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
قاسم اللقيس

إعلان
من أمانه السجل العقاري في الشوف
طلبت هداب رائف ذبيان بوكالتها عن وسام نزيه الحسنيه أحد ورثة نزيه رشراش الحسنيه سندي ملكية بدل ضائع للمورث في العقارين 666 و1308 عين وزين.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان مناقصة
تجري المؤسسة العامة لإدارة مستشفى ميس الجبل الحكومي مناقصات عمومية لتامين:
1_لوازم طبية وأمصال ومواد تعقيم.
2_لوازم عمليات
3_ لوازم أشعه
4_ لوازم ومواد مطبخ
5_ مادة المازوت
6 لوازم مختبر
7_تلزيم اعمال التنظيفات
8_أدوية لقسم الصيدلية
تسلم دفاتر الشروط اعتبارا من نهار الثلاثاء في 2020/2/18ولغاية يوم الخميس في 2020/3/6 في مبنى المستشفى خلال الدوام الرسمي.
رئيس مجلس إدارة المستشفى

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
في المعاملة التنفيذية رقم 2019/367
طالب التنفيذ: محمد جميل موسى بوكالة المحامي شوقي شريم
المنفذ عليه: أسد أحمد فران
السند التنفيذي: سند دين بقيمة 100000 دولار أميركي.
المعاملات: تاريخ التنفيذ: 2019/6/13
تاريخ تبليغ الإنذار: 2019/6/28
تاريخ قرار الحجز: 2019/8/1 وتاريخ تسجيله في السجل العقاري 2019/8/1
تاريخ محضر وصف العقار: 2019/8/26 وتاريخ تسجيله: 2019/9/5
العقارات الموصوفة:
2400 سهم من العقار 2426 من منطقة عربصاليم العقارية عبارة عن قطعة ارض مجللة مغروسة بأشجار مثمرة متنوعة أكثرها من الزيتون حيث يقع العقار في محلة العقبة في منحدر جبلي يطل على مجرى نهر الزهراني.
مساحته: 1230 م2
التخمين: 340000 د.أ.
الطرح بعض التخفيض: 151776 د.أ.
الرسوم المتوجبة: رسم الفراغ والدلالة
مكان المزايدة وتاريخها: نهار الخميس الواقع فيه 2020/3/26 الساعة 11,00
ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ النبطية، تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني العقار الموصوف اعلاه، فعلى الراغب بالشراء ايداع بدل الطرح في قلم الدائرة بموجب شيك مصرفي منظم لامر رئيس دائرة تنفيذ النبطية واتخاذ محل اقامة له ضمن نطاقها والا عد قلمها مقاماً مختاراً له ما لم يكن ممثلاً بمحام، وعليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقار المطروح ودفع الثمن والرسوم ضمن المهلة القانونية تحت طائلة متابعة التنفيذ على عهدته.
مأمور التنفيذ
مريم قبيسي

Invitation for Bids

1. The Republic of Lebanon represented by the Ministry of Agriculture (MoA) (hereinafter referred to as the "Purchaser") received a Grant from the International Fund for Agricultural Development (IFAD) toward the cost of the Climate Smart Agriculture: Enhancing Adaptive Capacity of the Rural Communities in Lebanon (AgriCAL) Project and it intends to apply part of the proceeds of this Grant to eligible payments under the contract: Procurement of miscellaneous irrigation parts, pesticides and fertilizers for the Lebanese Agricultural Research Institute (LARI).
2. The fiduciary operations coordination for the Climate Smart Agriculture: Enhancing Adaptive Capacity of the Rural Communities in Lebanon (AgriCAL) Project (procurement processing and financial management) will be undertaken by a Project Coordination Unit (PCU) in the Ministry of Agriculture. The PCU will be responsible for managing the procurement process of all bids and tenders under the Grant to include but not limited to: preparation of bidding documents, advertising; contract preparation; participation in the evaluation process, contract management and payments under the Contract.
3. The Ministry of Agriculture invites sealed bids from eligible bidders for the Purchase of miscellaneous irrigation parts, pesticides and fertilizers for the Lebanese Agricultural Research Center (LARI) in Tel Amara.
The maximum duration for the supply, delivery and commissioning of Goods is Five (5) months after the signature of the Contracts.
The bidding document covers the following goods and related Training:

Items	Quantity
Miscellaneous Irrigation parts and accessories	Refer to bidding document
Miscellaneous Pesticides	Refer to bidding document
Miscellaneous Fertilizers	Refer to bidding document

4. Bidding will be conducted through the National Competitive Bidding procedures as specified in IFAD Project Procurement Guideline's (September 2010)
5. Interested eligible bidders may obtain further information and inspect the bidding documents from PCU at the following address given below before Monday 9th of March 2020 at 11:00 a.m. Beirut local time.
Attention: Mr. Raymond Khoury
Address: Green Plan – First Floor
Baltagi Building – Facing the General Directorate of State Security – Jnah
Beirut – Lebanon
Telephone: 141 853 1 961
6. A prospective Bidder requiring any clarification of the bidding documents may notify the PCU in writing to the attention of Mr. Elias El Namroud, AgriCAL Procurement Officer to the following address / email address:
Attention: Mr. Elias El Namroud
Address: Green Plan – First Floor
Baltagi Building – Facing the General Directorate of State Security – Jnah
Beirut – Lebanon
Telephone: 141 853 1 961
Electronic mail address: proc.agrical@gmail.com
7. A complete set of bidding document may be delivered to any interested eligible.
8. No pre-bid meeting will be organized for this bidding exercise.
9. Bids must be received by the Purchaser at the address specified below, no later than Monday 9th of March 2020 at 11:00 am Beirut local time. Late bids will be rejected.
Attention: Mr. Elias El Namroud
Address: Green Plan – First Floor
Baltagi Building – Facing the General Directorate of State Security – Jnah
Beirut – Lebanon
Telephone: 141 853 1 961
10. Bids shall be valid for a period of 90 days after the bid submission deadline, and must be accompanied by a bid security of 1,500 US$ (One Thousand and Five Hundred United States Dollars) or equivalent in any other foreign currency and valid for 120 days after the bid submission deadline.
11. Bids will be opened in the presence of bidder›s representatives who choose to attend on Monday 9th of March 2020 at 11:15 a.m. Beirut local time at the address mentioned in point 9.

التكليف 169

سينما

مشهد من فيلم «غلادياتور»

من فيلم «300»

ملاحم العالم القديم تنبعث على الشاشة

إنّها الحرب في هوليوود المعاصرة

في كتابه «أفلام البلوك بستر والعالم القديم: المجاز والحرب في هوليوود المعاصرة»، يستكشف المؤلف كريس دايفيس الدورة الحالية من ملاحم العالم القديم في السينما ضمن المناخ الاجتماعي والسياسي الناشئ عن اعتداءات 11 أيلول 2001

زياد منى

يلاحظ مشاهد الأفلام أنه بعد عرض فيلم ريدلي سكوت «غلاديايتر» (2000)، شهدت ملاحم العالم القديم انتعاشاً لدى الجمهور واستوديوهات السينما. كتاب «أفلام البلوك بستر والعالم القديم: المجاز والحرب في هوليوود المعاصرة» (Blockbusters and the Ancient World: Allegory and Warfare in Contemporary Hollywood ـ بلومسبيري ـ 2019) الذي ينطلق من الدراسات الأكاديمية السابقة عن أفلام الملاحم أو ملاحم حقبة الحرب الباردة في خمسينيات القرن الماضي وستينياته، بما في ذلك أفلام «بن هور» و«سبارتاكوس» و«الرداء»، يستكشف الدورة الحالية للملاحم العالم القديم في السينما ضمن المناخ الاجتماعي والسياسي الناشئ في ظلّ أحداث 11 أيلول 2001. يقوّم مؤلف الكتاب كريس دايفيس العلاقة بين السينما السائدة والمجتمع الأميركي من خلال تصوير العالم القديم والصراع والإيمان، اعتماداً على دراسة الأفلام المنتجة على خلفية الحرب على الإرهاب والغزوات اللاحقة للعراق وأفغانستان. كما يستكشف كيف تثير هذه الأفلام صوراً عن الحرب العالمية الثانية وحرب فيتنام والكاوبوي في تصوير الحرب في العالم القديم، وكذلك يناقش تأثير «نظرية التهجين» والسرد والاستقبال. ويتساءل عن مدى استخدام ملاحم العالم القديم للرمز والقياس والتلميح إلى الماضي والحاضر المتوازيين في صناعة تمثيلها في الغالب قوى السوق.

الكاتب ـ أستاذ محاضر في مادة دراسة الأفلام في «جامعة إكستر» البريطانية ـ يتعامل مع مجموعة من أفلام الملاحم ومنها «الإسكندر» و«طروادة» و«300»، و«قائد المئة» و«الرداء» (1953) و«سبارتاكوس» (1960) و«كليوباترا» (1963). لكن شعبية ملاحم العالم القديم تلاشت خلال الستينيات بسبب مجموعة من العوامل بما في ذلك ارتفاع تكاليف إنتاج ملاحم هوليوود وتخفيف الرقابة في الولايات المتحدة التي حفّزت على تزايد ثقافة الشباب المضادة التي يتم جذبها إلى مجموعة جديدة من المخرجين. فقد كان السوق مشبعاً بملاحم رجل العضلات الإيطالية التي تم إنتاجها بثمن بخس وأسهمت في أن تصبح ملحمة العالم القديم ساذجة أو «كيتش»، وموضوع محاكاة ساخرة! الأكثر شهرة في هذا النوع فيلم «حياة برايان» (1979). لكننا نرى أن العالم القديم لا يزال موجوداً في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته عبر إنتاج مسلسلات تلفزيونية مثل «مسعدة» (1981) و«تكييف» أو اقتباس مارتن سكورسيزي رواية نيكوس كازانتزاكيس «الإغواء الأخير للمسيح» (1988). كما أشارت الأنواع الأخرى بالمثل إلى ملاحم العالم القديم مثل مغامرة الخيال العلمي «حرب النجوم» (1977) وما تلاها من آثار تسير على خطاها. كما حقق أفلام دورة الخمسينيات والستينيات في الوعي العام من خلال العروض المنزلية وتلك المتكررة على شاشات التلفزيون.

> شهدت ملاحم العالم القديم انتعاشاً بعد فيلم «غلادياتور» (2000)

وحتى اليوم، لا يكتمل عيد الفصح أو عيد الميلاد في المملكة المتحدة من دون عرض فيلم «بن هور»».

شهدت تسعينيات القرن الماضي أيضاً تجدد الاهتمام بالملاحم التاريخية بإنتاج مجموعة من الأفلام منها «الرقص مع الذئاب» (1990)، و«قلب شجاع» (1995)، و«إنقاذ الجندي رايان» (1998) و«تايتانيك» (1997)، ما أفسح في المجال لفيلم «غلاديايتر» لريدلي سكوت. وهناك رأي بأن هذه الدورة نتاج مجموعة من السينمائيين مثل كيفن كوستنر وميل غيبسون وجيمس كاميرون وغيرهم ممن تشكلت هوياتهم في طفرة الموالید بعد الحرب العالمية الثانية واضحوا آباءً في تسعينيات القرن الماضي وكان النظر مجدداً في أنواع طفولتهم الخاصة نوعاً من النوستالجيا.

يواصل الكاتب استعراض الأعمال الملحمية قائلاً: «بالمثل، يمكن تطبيق هذه النظرية على المخرجين الحاليين مثل جي. جي ابرامز، والأخوين بافر الذين أقروا بأن حبهم أطفالاً لأفلام الخيال العلمي في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته أثر في عملهم في هذا النوع من الأفلام. على سبيل المثال، قال غيبسون إن فيلم «قلب شجاع» هو خليفة طبيعي لفيلم «بن هور» و«سبارتاكوس».

وفي حين أن غالبية الملاحم التاريخية التي أنتجت خلال التسعينيات كانت تستهدف جمهور المراهقين والبالغين ـ بحسب الكاتب ـ بدأت ملاحم العالم القديم بالعودة عبر أفلام الرسوم المتحركة الموجهة للمشاهدين الصغار، ومنها فيلم «هرقل» (1997) والمسلسل التلفزيوني «هرقل: الرحلات الأسطورية» (1995 ـ 1999)، و«زينا: الأميرة المحاربة» (1995 ـ 2001). مع ذلك، عادت ملاحم العالم القديم بالكامل إلى شاشات السينما مع إطلاق فيلم «غلاديايتر» المدين لسابقاته على نحو عام، ولا سيما «سقوط الإمبراطورية الرومانية» (1964)، و«سبارتاكوس»، لكنها استكملت السرد السابق وحدّثت جمالية هذا النوع لجذب الجماهير المعاصرة. المنتج والتر باركس قال عن تلك الإنتاجات «إنهم أرادوا تجنب دلالاتها التي خلقتها الأفلام مع مجموعات من الرجال الذين يرتدون التنانير والصنادل». وشمل ذلك كتم ألوان دورة الخمسينيات والستينيات مع تنمية شخصيات الأفلام وإزالة الإشارات العلنية إلى الروايات الأفلام أو المسيحية وتصعيد العنف في أعقاب فيلم «إنقاذ الجندي رايان».

كما تعامل الكاتب مع مجموعة من المصطلحات التي وظفها في مؤلفه ومنها الرمز/ المجاز/ الاستعارة، مستعيناً بتعريف إسماعيل كزافييه أستاذ السينما في البرازيل وصاحب مؤلف عن المادة الذي قال: إن الرمز يجسد مفهوماً أو فكرة أو أخلاقاً مخفية ضمن نص، ويجادل بأن قدرة الرمز على إخفاء المعنى في النص الفرعي، قد مكّنته من اكتساب أهمية خاصة خلال الفترات التي تمارس فيها السلطات الاستبدادية السيطرة على نشر الصور والنصوص وأشكال التعبير الأخرى. كما يسمح الرمز بنقل الرسائل إلى جمهور معين في حين أن أولئك الذين قد يعارضون الرسالة إما غير مدركين أو غير قادرين على إثبات وجودها. مع ذلك، إن فهم الجمهور المستهدف الرسالة الخفية يتطلب شكلاً من الوعي والفهم المتبادلين من كل من الكاتب والقارئ. أما الأكاديمي الأميركي المتخصص في الميديا، دانيال هيربرت فلاحظ أن تحليل الرموز لا يزال يمثل مشكلة، أي تحديد ما إذا كانت النصوص مجازية أم أنها أصبحت كذلك من خلال التفسير المجازي.

إضافة إلى ما سبق، يلاحظ الكاتب أن خلق المعنى في السينما يتطلب الكيمياء بين نوايا الكاتب وجدول أعمال الناقد، وأن الرمز والتماثل لا يقتصران على العوامل السردية، إذ يمكن العثور عليهما أيضاً في المشهد الصوتي والموسيقى التصويرية والتحرير، ما يجعل من فك رموز المعنى من هذه النصوص مسعى متعدد الأوجه.

نود هنا الإشارة إلى كيفية استعانة الكاتب بفيلم أوليفر ستون عن الاسكندر المقدوني لشرح مشكلة غياب الكيمياء بين نوايا الكاتب والناقد والمشاهد إذ يقول: في حالة أوليفر ستون «الإسكندر» (2004)، أصبحت الجمالية التي اندلعت في حرب فييتنام هي السائدة ـ وبالمثل، نتجت عن تجربة ستون القتالية المباشرة في الصراع وتصورها لاحقاً في فيلمه القتالي شبه السيري «بلاتون» (1986). وفي خلق أوجه التشابه بين فييتنام والفتوحات القديمة للاسكندر الأكبر، سمح ستون، ربما عن غير قصد، برسم أوجه تشابه مماثلة بين فيلمه والأحداث في العراق وأفغانستان. لكن مثل هذه القراءات الفردية تتجاهل ثروة المعنى الرمزي والتاريخي والاستعاري الذي يتخلل قصص الفيلم وتصويره للحرب القديمة وبناء الإمبراطورية. ففيلم «الاسكندر» محاولة طموحة لتصوير الحياة الغزيرة للغازي داخل حدود فيلم سردي واحد. لكن رغم افتتان صانعه بشخصية الاسكندر وحبه الواضح لهذا الموضوع، إلا أن الفيلم حصد عائدات مخيبة للآمال في شباك التذاكر واستجابة وحشية من النقاد. على الرغم منذ ذلك الحين موضوعاً للعديد من الأعمال الأكاديمية، خاصة تلك المستمدة من الكلاسيكيين الذين يستجيبون لمحاولة ستون لإثارة فيلمه بكميات وفيرة من التفاصيل التاريخية.

يتعامل الكاتب مع هذه المسألة في الفصل الثالث بهدف تحليل الفيلم بالعلاقة مع مخرجه وفيلمه بدلاً من الشخصية التاريخية للإسكندر الأكبر. ستون، والكلام للكاتب، سينمائي سياسي صريح، وغالباً ما يكون مثيراً للجدل حيث تهتم معظم أعماله بالتاريخ والمجتمع الأميركي في القرن العشرين. لذلك، فإن فيلم «الاسكندر» يعد شيئاً شاذاً ضمن دائرة أفلامه السينمائي، لكن من خلال استكشاف موضوعاته وبنيته وصوره، فمن الواضح أنه فيلم أوليفر ستون المثالي.

يواصل الكاتب التعامل مع الجوانب النظرية المرتبطة بالمجازية ويسوغ سبب تركيزه على الأفلام الأنغلو ـ أميركية على نحو أساس لأن التعليق في الغرب تركّز على احداث 11 أيلول والحرب على الإرهاب وغزو الولايات المتحدة العراق وأفغانستان، وعلى أميركا وتصرفاتها وبريطانيا أيضاً. ويفترض أنه من المرجّح أن يتعرّف الجمهور المحلي في هذه الأسواق على أي قراءات مجازية أو مشابهة في الأفلام العادية والتعليق عليها، أي كيفية استقبالها. لكن صناعة الأفلام في هوليوود المدفوعة بالحوافز المالية عادةً ما تدفن «المعنى» في الغموض النسبي حتى لا تردع الجماهير المحتملة.

يلخص الكاتب محتوى مؤلفه العام بالقول: «تتضمن ملاحم الخمسينيات والستينيات عادةً الإيمان كمحفز للتغيير، لكن في دورة ما بعد «غلاديايتر»، تم استبدالها بالعنف، وتحديداً في سياق الحرب». بعدها، ينتقل المؤلف إلى تلخيص فصول كتابه قائلاً: «من أجل إثبات هذا التغيير، يحدد الفصل الأول «الحرب والإمبراطورية: ملاحم العالم القديم وأفلام القتال والنوع» الاتفاق العام لملاحم العالم القديم النابعة من دورة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وكذلك تطور

> دراسة الأفلام المنتجة على خلفية الحرب على الإرهاب وغزو العراق وافغانستان

الفيلم القتالي من الخمسينيات فصاعداً. عندها، يمكن موازاة تطور ملحمة العالم القديم منذ 11 أيلول مع تطور الفيلم القتالي من أجل تسليط الضوء على تهجين النوع».

خصّص الكاتب الفصول اللاحقة للحديث عن الملاحم اليونانية والرومانية والدينية، قائلاً: «مع أن هذه الفروق تساعد من حيث الوضوح عند مناقشة الأفلام وإتاحة المقارنة السهلة، إلا أنها تتبع أيضاً ثلاثة فروق عريضة في ما يتعلق بالحروب في العراق وأفغانستان والحرب الأوسع على الإرهاب. أما الملاحم اليونانية الرئيسة الثلاث التي يناقشها الكاتب فهي «طروادة» و«الإسكندر» و«300»، وتصور القصص التي تركز على الغزوات الملحمة الرومانية «الملك أرثر» و«الفيلق الأخير» و«قائد المئة» و«النسر» جميعها تصور قصصاً عن الاحتلال؛ أما الملاحم الدينية «أغورا» و«الآم المسيح» و«نوح» و«سفر الخروج: الهة وملوك» و«بن هور»، فتتعامل مع الإيمان والصراع الديني.

الفصلان الثاني «زمن أخيلس: الذاكرة والحرب في فيلم «طروادة» والثالث «الحالمون يرهقوننا: القاصون وأفلام القتال في الإسكندر» يبحثان في تأثير الفيلم القتالي في الروايات المدفوعة بالحرب مثل فيلمي «طروادة» و«الاسكندر».

الفصل الرابع (هل هذه إسبرطة؟ الحرب والحرية وأميركا في فيلم 300)، يناقش تأثير الفيلم القتالي في الرواية المدفوعة بالحرب عبر تحليل فيلم «300».

الفصل الخامس (سياسة الجسد: آلهة ورجال ووحوش في 300 والملحمات الميثولوجية الإغريقية)، يوسع النقاش في فيلم «300» لتقويم حالة الفيلم كاقتباس لرواية مصورة وتأثيرها في عودة الملحمة الميثولوجية بما في ذلك فيلم «خالدون» (2011) و«صراع الجبابرة» (2010) و«غضب الجبابرة» (2012).

خصص الكاتب الفصل السادس (بلاد الأحرار، روما الأبطال: الإيمان والتعذيب والإمبريالية في فيلم «الملك أرثر» 2004) لتحليل الملاحم الرومانية من خلال استكشاف دور التعذيب والإمبريالية في فيلم «الملك أرثر».

الفصل السابع («النسر الأميركي: الإمبريالية في أفلام «الفيلق الأخير» و«قائد المئة» و«النسر») يبحث عن كثب في العلاقة بين الفيلم القتالي والأفلام الرومانية الثلاثة المذكورة.

الفصل الثامن (روما على المدى الغربي في أفلام «الملك أرثر» و«قائد المئة» و«النسر») يأخذ في الاعتبار تهجين الأنواع في الأفلام الثلاثة انفة الذكر من منظور بديل، إذ يقوّم تأثير الغرب في تصويرهم لروايات الحدود.

الفصل التاسع (العنف الديني والتطرف في فيلم «أغورا») ينتقل للتركيز على الدين ويحلل تصوير الإرهاب والعنف الديني في ذلك الشريط. الفصل العاشر ـ مشروع الآلام: الإيمان والهول والبروباغندا في فيلم «الآم المسيح» 2004)، يقدم دراسة حالة عن ذلك الفيلم ومديونيته لأفلام الرعب.

الفصل الحادي عشر والأخير (الموجة الجديدة: روايات هرقل والملاحم الكتابية)، يقوّم الموجة الثانية من ملاحم العالم القديم التي وصلت في عام 2014، بما في ذلك استمرار الملحمة اليونانية المتأثرة بنوع الأفلام عن الإغريق والرومان، مع إنتاج أفلام «هرقل» و«أسطورة هرقل» و«300: صعود الإمبراطورية» وفيلم الكوارث الروماني «يومبي» وكذلك عودة الملحمة التوراتية في فيلمَي «نوح» و«سفر الخروج: آلهة وملوك» اللذين مهّدا الطريق لفيلم «انبعاث» و«بن هور» في عام 2016. في تحليل هذه المجموعة الأخيرة من الأفلام معاً، تُخلق صورة واضحة عن كيفية تطور هذا النوع من المواضيع بشكل جمالي منذ ذلك الحين منذ نهاية الحرب على العراق.

عند تحليل المؤلف تلك الأفلام جماعياً، يقدم الكاتب نظرة شاملة على إحياء ملاحم العالم القديم في أعقاب فيلم «غلاديايتر» بهدف استكشاف علاقته بالمناخ الاجتماعي والسياسي الذي تم فيه إنتاج هذه الأفلام ودراسة علاقتها بدورة الخمسينيات والستينيات وكذلك بالأنواع الأخرى والنظر في كيفية تعاملهم مع المناقشات حول الأفلام التاريخية كتاريخ. كما يسعى الكاتب إلى المساهمة في شرح مفاهيم الفيلم كفن وصناعة وتاريخ، وكيفية تقاطعها في التصوير السينمائي للعالم القديم.

الكاتب لا يقصر عروضه ومناقشته على المصطلحات والأفلام التي أشرنا إليها في هذا العرض، إذ إنه يتعامل مع مجموعة كبيرة من أفلام أخرى ذات علاقة بموضوع المؤلف ومنها العائدة حتى إلى ثلاثينيات القرن الماضي وأربعينياته.

من فيلم «طروادة»

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 17 شباط 2020 العدد 3982

صورة وخبر

لغاية 25 شباط (فبراير) الحالي، تستمر فعاليات الكرنفال السنوي في البندقية، ضمن احتفالية تعدّ من أهم الأحداث الثقافية في العالم. طوال هذه الفترة، ستغص المدينة الإيطالية العائمة على المياه بالأقنعة والأزياء الملوّنة والمبتكرة، كما ستضجّ زواياها بالأنشطة الثقافية المنوّعة بين المسرح، الرقص، الغناء، المسابقات وغيرها. الحدث التاريخي الذي اعتادت مدينة العشّاق استقباله منذ عام 1970 ويجذب الملايين من حول العالم، ينتهي كما جرت العادة مع «موكب الماء الصامت» الذي يبدأ عند الساعة الحادية عشرة ليلاً، ويمرّ فيه المشاركون عبر القناة الكبرى تزامناً مع إضاءة الطريق بالنيران. (ألبيرتو بيزولي ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

عُدّةُ الحبّ..

لأننا ما نحن عليه،
لأننا لسنا إلاّ ما نحنُ عليه،
يريدوننا عراةً، عُزَّلاً، بلا أسنانٍ ولا مخالب.
: يُريدوننا عدماً.

حسناً! ها نحنُ منذ الآنَ، وفي أسرارِ كوابيسنا،
نُطَوِّرُ ما أمكنَ مِن عُدّةِ الكراهية (العدَّةِ الأصلحَ لِصيانةِ الحبّ) وَ نَتَرَبَّص.

.. .. ..

إستعِدّوا إذنْ أيها الجبابرةُ الحمقى، استعِدّوا!
سيأتي يومٌ نراه (يومٌ يَصعبُ تَخمينُهُ، وتَتَعَذَّرُ النجاةُ منه)
نَقضمُ فيهِ فولاذَ قلوبكم بأجفانِنا، وتُوَيجاتِ جروحِنا، وأسنانِ أحلامِنا اللَّبنيّة.
: خافوا واستعِدّوا!
أنتم هالِكون.

طارق عامري: معجم الجاز

ضمن سلسلة «كلام في الموسيقى»، يستضيف «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية)، يوم الخميس المقبل، ورشة بعنوان Developing a Jazz Vocabulary (تطوير معجم للجاز) بمشاركة الموسيقي طارق عامري (الصورة). يعزف الأخير على الفلوت والساكسوفون منذ سنوات طويلة. درس الموسيقى والتأليف الموسيقي وهو مهتمّ بأنواع موسيقية مختلفة على رأسها الجاز. يركز الموعد المرتقب على فهم كيف أنّ تطوير لغة خاصة للجاز أمر ضروريّ للارتجال. وستوفّر الورشة أدوات لتطوير مفردات «قوية ومتفرّدة» في سبيل هذه الغاية.

ورشة «تطوير معجم الجاز»: الخميس 20 شباط الحالي ـ الساعة السابعة مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

الإثنين 17 شباط 2020 العدد 92
Lundi 17 Février 2020 no92

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
علي عودة
إفلاس النموذج المصرفي اللبناني

03
زياد بارود
لماذا يتخلّى مجلس النواب عن صلاحياته؟

04
موسى عز الدين
لبنان في عين العاصفة: ندفع أو لا ندفع؟

06
علي زعيتر
التوقف عن الدفع نتيجة وليس خياراً

08
زياد حافظ
في النيوليبرالية: المفهوم الطبقي [3]

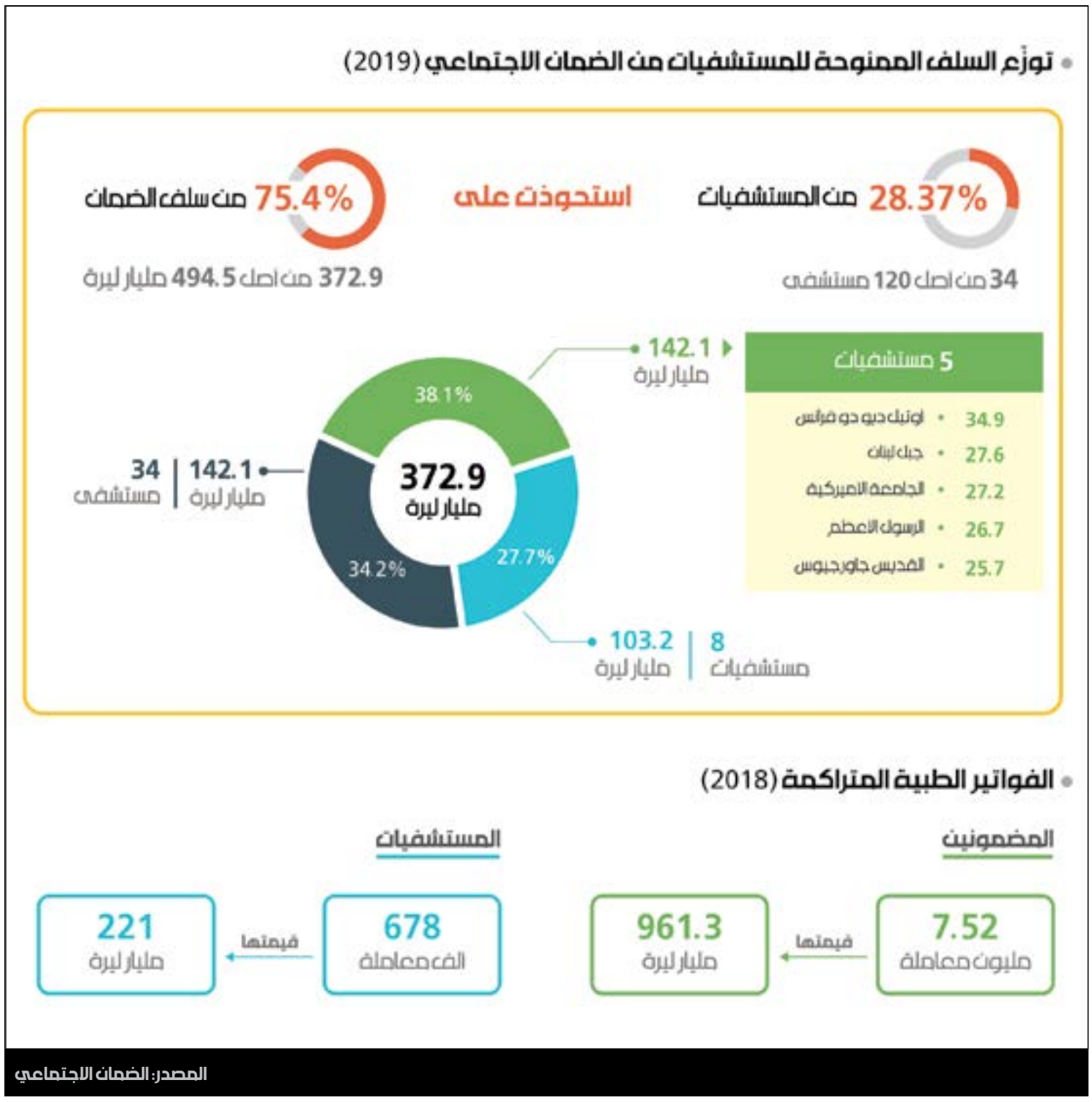

ممارسات شائنة في صندوق الضمان

رسم مسؤولو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أولويات واضحة لمحاباة المستشفيات على حساب فواتير الطبابة العائدة للمضمونين. بين عامي 2011 و2019 حصلت المستشفيات على 4838 مليار ليرة فيما تماهت إدارة الضمان مع سلوك أصحاب المصارف وأطلقت عملية «كابيتال كونترول» عشوائية واستنسابية على فواتير المضمونين

محمد وهبة

قبل بضعة أسابيع أقرّ مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سلف المستشفيات الاستثنائية للسنة العاشرة على التوالي. بحسب إحصاءات الصندوق، فإنّ المستشفيات حصلت بين عامي 2011 و2019 على 4838 مليار ليرة من ضمنها 603 مليارات ليرة في عام 2019. وبالتوازي مع هذا الأمر، بادرت إدارة الضمان إلى ممارسة سلوك لا يمكن تصنيفه إلا «شائناً» لأنه ينطوي على حرمان المضمونين من فواتير طبابتهم وأدويتهم المتراكمة منذ أشهر طويلة وعلى التمييز بين المضمونين الذين يعملون في شركات سدّدت اشتراكاتها للضمان، وبين أولئك الذين يعملون في شركات لم تسدّد اشتراكاتها للضمان.

قوانين الضمان واضحة وهي لا تجيز تأجيل دفع فواتير المضمونين لأن أصحاب العمل تخلّفوا عن سداد ما يستحق عليهم. بمعنى آخر ليس هناك ربط بين التقديمات والاشتراكات. فالتقديمات للمضمونين تعدّ معقودة حكماً لأن قانون الضمان يفرض على أصحاب العمل اقتطاعها من رواتب الأجراء من دون أن يكون لهم حق الاعتراض، أي إن المضمون قام بواجباته تجاه الصندوق الذي يتوجّب عليه أن يدفع التقديمات وأن يلاحق أصحاب العمل المتخلفين عن السداد.

والمفارقة أن النظام المالي في الصندوق واضح تجاه سلف المستشفيات الاستثنائية. فهو يحدّد مراحل عقد النفقة كالآتي: عقد، تصفية، صرف، ودفع. لكن الضمان، بجميع مسؤوليه أقرّوا نظام سلف المستشفيات الذي كان يفترض أن يكون استثنائياً ولسنة واحدة للتخفيف من تراكم الفواتير غير المدفوعة للمستشفيات، إلا أنه سرعان ما تحوّل إلى أداة للزبائنية السياسية صارت هي القاعدة بعد اعتمادها للمرة العاشرة بدلاً من أن تكون استثناء لسنة واحدة.

بنتيجة ممارسات الضمان، الأولوية كانت دائماً للمستشفيات على المضمونين. إحصاءات الصندوق تحدّد هذه المعادلة بوضوح لا لبس فيه. ففي التقرير المالي الذي أُعدّ في تشرين الثاني 2019 تبيّن أن عدد فواتير الطبابة المتراكمة والعائدة للمضمونين لغاية نهاية 2018 بلغ 7,5 مليون تقدّر قيمتها بنحو 961 مليار ليرة، مقارنة مع فواتير مقدّرة للمستشفيات بعد احتساب صافي السلف الممنوحة والمصروفة فعلياً في ذلك الوقت، بقيمة 221,5 مليار ليرة.

إذاً، المقارنة بين سلف المستشفيات، وبين فواتير المضمونين، يكشف عن محاباة إدارة الضمان لرأس المال، أي المستشفيات، ومعاقبة الأجراء المضمونين الذين يصنّف غالبيتهم من أضعف فئات المجتمع. المسؤولون عن الصندوق هم نسخة من قوى السلطة وممثليها المتجمعين في سلطة الوصاية (وزير/ وزيرة العمل) وفي مجلس الإدارة، وأمانة السر، واللجنة الفنية. كلّهم يعملون في سبيل هذه السلطة التي عيّنتهم في مواقعهم. أما السلطة نفسها، فهي تحتاج إلى رأس المال لتقديم الخدمات لأتباعها. هناك حاجة دائماً لإجراء اتصال بأحد المستشفيات لاستقبال مريض أو للاتصال بإدارة الضمان بهدف ممارسة ضغط على مستشفى لاستقبال مريض أو خفض فاتورته أو إعفائه من قسم الأموال التي لا يغطيها الصندوق... ثمة سلسلة طويلة من الخدمات الزبائنية في هذا المجال، لكن لا شيء يشبه أن يكون الضمان مشابهاً لأصحاب المصارف، أي أن يمارس كابيتال كونترول استنسابياً وغير قانوني كالذي تمارسه إدارة الضمان اليوم بحجّة أن إيراداتها المالية تراجعت بسبب امتناع أصحاب العمل عن سداد الاشتراكات فضلاً عن أن الضمان لا يملك وسائل سوى ابتزاز الشركات بأجرائها. إنه سلوك شائن.

نحو إعادة الهيكلة بالتصفية والدمج

إفلاس النموذج المصرفي اللبناني

علي عودة*

لفترة طويلة ساد اعتقاد بأن النموذج المصرفي اللبناني متين وصلب ومتحفّظ، وأنه استطاع تحمل الصدمات الداخلية والخارجية لمدة ثلاثة عقود تخللتها حروب وأزمات سياسية واقتصادية. فجأة، تبيّن أنه نموذج هشّ غير قادر على الصمود في مواجهة الأزمة الحالية رغم استناده إلى دعامتين أساسيتين: تمويل مستمرّ لعجز الموازنة طمعاً بالفوائد العالية، والتوسع الكبير داخلياً وخارجياً.

أحد دلائل هشاشة هذا النموذج المصرفي، الانكماش الكبير والسريع لموجودات المصارف خلال فترة قصيرة. ففي الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2019 انخفضت الموجودات المجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان بنسبة 17,3%، وانخفضت ودائع المقيمين بنسبة 5,4%، وودائع غير المقيمين بنسبة 11,4%، والقروض للمقيمين بنسبة 7,4%، والقروض لغير المقيمين بنسبة 16,4%. أما النتائج التي تشمل عام 2019 كلّه، فهي تشير إلى أن الموجودات المجمّعة انخفضت بنسبة 13,1% وودائع المقيمين بنسبة 7,7%، وودائع غير المقيمين بنسبة 14%، والقروض للمقيمين بنسبة 15,2%، والقروض لغير المقيمين بنسبة 21,7%. كذلك خفضت المصارف محفظتها من سندات الخزينة بالليرة بنسبة 15,8%، وسندات اليوروبوندز بنسبة 13,9%.

أدى الإنفاق غير المضبوط والهدر الكبير خلال ثلاثة عقود، إلى عجوزات كبيرة ومستمرة في الموازنة، ما دفع الحكومات المتعاقبة إلى الاقتراض بشكل دائم وخصوصاً من المصارف المحلية. في السياق نفسه، أدت تدفقات الأموال الكبيرة من الخارج، إلى «تخمة» ودائع لدى المصارف لم تقم بتوظيف الجزء الأكبر منها في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، سواء لأنها لم ترغب بذلك أو بسبب عدم توافر فرص توظيف لها بسبب صغر حجم الاقتصاد اللبناني، ما دفعها إلى استثمارها في سندات الدين اللبنانية. وقد أدى هذا الأمر إلى استسهال الدولة، بل حتى إدمانها

> **بالاستناد إلى بيانات 2018 فإنّ كل اقتطاع بنسبة 50% من سندات الخزينة وشهادات الإيداع يؤدي إلى إفلاس 22 مصرفاً**

على الاقتراض من المصارف، وكذلك إدمان المصارف على الفوائد السخيّة التي قدمتها الدولة.

الإدمانُ المتبادل بين الدولة والمصارف أنتج كتلة دين هائلة محورها سندات الخزينة التي اشترتها المصارف من وزارة المال، أو شهادات الإيداع التي اشترتها المصارف من مصرف لبنان ليحل بدلاً منها في شراء سندات الخزينة الصادرة عن وزارة المال، بهدف إفادتها من فوائد إضافية. نجمَ عن هذا الأمر انكشاف خطير للمصارف على الدين السيادي اللبناني (سندات خزينة وشهادات إيداع) وتعريض نفسها للخفض المستمر في تصنيفها الائتماني، وربّما لاحتمال الإفلاس، وكذلك تعريض أموال المودعين لخطر الضياع.

بالاستناد إلى بيانات عام 2018 (بيانات عام 2019 ليست متوافرة بعد) لمحفظة المصارف من سندات خزينة وشهادات إيداع فإن انكشاف المصارف المفرط على الدينّ السيادي بات يهدد كل رساميلها. وباستثناء ثلاثة مصارف صغيرة، يزيد الانكشاف على الدين العام لجميع المصارف على مبلغ حقوق الملكية؛ أكثر من خمسة أضعاف في 3 مصارف، أكثر من ثلاثة أضعاف في 8 مصارف، أكثر من ضعفين في 11 مصرفاً، أكثر من الضعف في 4 مصارف.

طبعاً، تمت تغطية الفرق بين قيمة الأموال الموظفة في الدين السيادي وبين قيمة الأموال الخاصة، من أموال المودعين. فالمصارف توظف نحو 30 مليار دولار في شهادات إيداع مصرف لبنان، وتوظّف نحو 34 مليار دولار في سندات الخزينة مقابل حقوق ملكية تبلغ 23,9 مليار دولار، أي أن هناك فجوة تغطية بين التوظيفات وحقوق الملكية بقيمة تفوق 40 مليار دولار. صحيح أن الأرقام تعدلت قليلاً في عام 2019، إنما لم تكن هناك تغيرات جوهرية تؤدي إلى تعديل كبير في الفجوة المذكورة. وهذا الأمر يعني أن طلب مصرف لبنان زيادة رساميل المصارف بنسبة 20% لا يكفي على الإطلاق لأن المصارف تحتاج إلى زيادة بأضعاف النسبة المحددة.

وبالاستناد إلى بيانات نهاية عام 2018، ويهدف خفض متوسط تعرّض القطاع للدين السيادي بشقيه (سندات خزينة + شهادات إيداع) إلى 100% من مجموع حقوق الملكية، يتوجّب زيادة رسملة جميع المصارف بنسبة 275%. أما على الصعيد فردي، ويهدف خفض نسبة الانكشاف إلى 100% من حقوق الملكية لكل مصرف على حدة، يحتاج بنك الموارد إلى دعم رسملته بنسبة 800%، وانتركونتيننتال بنك بنسبة 463%، وبنك البحر المتوسط بنسبة 462%، وكل من بنك بيروت والبلاد العربية وبنك سوريا ولبنان بنسبة 298%، وفرست ناشيونال بنك بنسبة 261%، وفينيسيا بنك بنسبة 251%، والبنك اللبناني السويسري بنسبة 250%، والاعتماد اللبناني بنسبة 245%، والبنك اللبناني للتجارة بنسبة 207%، وبنك فدرال لبنان بنسبة 205%، وبنك عودة بنسبة 176%، وبنك سوسيته جنرال بنسبة 172%، وفرنسبنك بنسبة 170%، وسيدروس انفستمنت بنك بنسبة 168%، وبنك بيروت بنسبة 145%، والبنك اللبناني الفرنسي بنسبة 135%، وبنك لبنان والخليج بنسبة 132%، وبيبلوس بنك بنسبة 125%، وبنك بيمو بنسبة 104%، وليفانت بنك بنسبة 85%، وبنك مياب بنسبة 54%، وبنك الاعتماد الوطني بنسبة 34%، وأخيراً بنك لبنان والمهجر بنسبة 9%.

وتدل هذه الأرقام أيضاً على النتائج الخطيرة على المصارف في حال تمّ تطبيقُ اقتطاع (Hair cut) على الدين العام. بحسب التقديرات فإن كل اقتطاع في سندات الخزينة بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض مجموع رساميل هذه المصارف بنسبة 1,4%. كما أن كل اقتطاع بنسبة 1% في سندات الخزينة وشهادات الإيداع معاً سيؤدي إلى انخفاض مجموع رساميل المصارف بنسبة 2,7%.

وكل اقتطاع بنسبة 50% من قيمة سندات الخزينة (كما هو مطروح اليوم) قد يؤدي إلى إفلاس تسعة مصارف على الأقل (أي إن الخسارة ستكون أكثر من مبلغ حقوق ملكية المصرف)، وإن اقتطاع نسبة 50% من قيمة سندات الخزينة وشهادات الإيداع معاً قد تؤدي إلى إفلاس 22 مصرفاً.

انكشاف المصارف اللبنانية على الدين السيادي – نهاية العام 2018

	حقوق الملكية (مليون دولار)	سندات الخزينة (مليون دولار)	سندات الخزينة/ حقوق الملكية (%)	شهادات إيداع (مليون دولار)	شهادات إيداع/ حقوق الملكية (%)	(سندات خزينة + شهادات إيداع)/ حقوق الملكية (%)	الفجوة بين الرسملة والانكشاف على الدين السيادي (مليون دولار)
بنك الموارد	31.3	50.1	159.8	231.1	737.7	897.5	249.8
انترکونتيننتال بنك	627.1	1,400.0	223.2	2,129.0	339.5	562.8	2,901.9
بنك البحر المتوسط	1,270.5	2,140.4	168.5	5,002.5	393.7	562.2	5,872.4
بنك بيروت والبلاد العربية	639.1	1,584.9	248.0	957.8	149.9	397.9	1,903.6
بنك سوريا ولبنان	121.6	237.5	195.4	246.0	202.4	397.8	362.0
فرست ناشيونال بنك	427.6	905.6	211.8	638.9	149.4	361.2	1,116.8
فينيسيا بنك	153.7	441.1	287.0	98.1	63.8	350.8	385.5
البنك اللبناني السويسري	202.1	587.7	290.8	120.0	59.4	350.1	505.6
الاعتماد اللبناني	888.0	1,927.1	217.0	1,132.5	127.5	344.6	2,171.6
البنك اللبناني للتجارة	583.9	1,086.2	186.0	708.2	121.3	307.3	1,210.5
بنك فدرال لبنان	62.7	145.5	232.3	45.5	72.6	304.8	128.3
بنك عودة	3,886.4	4,194.5	107.9	6,515.5	167.6	275.6	6,823.6
بنك سوسيته جنرال	1,919.2	3,246.8	169.2	1,964.4	102.4	271.5	3,292.0
فرنسبنك	2,186.2	3,398.5	155.5	2,501.1	114.4	269.9	3,713.4
سيدروس انفستمنت بنك	354.6	885.2	249.6	64.7	18.2	267.9	595.3
بنك الجمال	82.0	117.8	143.6	94.7	115.4	259.0	130.4
بنك بيروت	2,349.5	3,566.7	151.8	2,179.1	92.7	244.6	3,396.4
البنك اللبناني الفرنسي	1,315.2	1,670.0	127.0	1,416.1	107.7	234.6	1,770.8
بنك لبنان والخليج	430.4	717.1	166.6	283.0	65.8	232.4	569.7
بيبلوس بنك	1,920.5	2,312.2	120.4	2,018.0	105.1	225.5	2,409.8
بنك سرادار	236.3	486.0	205.7	28.3	12.0	217.7	278.0
بنك بيمو	189.9	210.0	110.6	178.3	93.9	204.5	198.4
ليفانت بنك	44.2	46.9	106.3	34.8	78.7	185.0	37.5
بنك مياب	187.5	188.8	100.7	99.2	52.9	153.6	100.5
بنك الاعتماد الوطني	23.6	21.2	89.6	10.6	44.7	134.3	8.1
بنك لبنان والمهجر	3,268.5	2,331.6	71.3	1,244.3	38.1	109.4	307.4
لوسيد بنك	20.2	10.5	51.9	0.0	0.0	51.9	لا يوجد
الاعتماد المصرفي	412.5	117.3	28.4	78.9	19.1	47.6	لا يوجد
اف اف اي بنك	44.1	0.1	0.3	7.8	17.6	17.9	لا يوجد
المجموع	23,954.4	34,035.2		30,030.9			40,439.3

المصدر: Bilanbanques.

تنويع الدخل والحصة السوقية للمصارف اللبنانية (نسب مئوية) – نهاية العام 2018

	الدخل من غير الفوائد كنسبة من مجمل الدخل	الحصة من الموجودات المحلية	الحصة من الودائع المحلية	الحصة من القروض المحلية	الحصة من الأرباح
بنك عودة	21.35	13.77	12.51	11.63	21.24
بنك لبنان والمهجر	17.82	12.73	12.72	9.20	21.71
بيبلوس	28.68	9.64	9.95	9.36	6.96
فرنسبنك	24.63	9.04	9.46	11.13	7.40
سوسيته جنرال	42.07	8.99	8.78	7.01	8.28
بنك البحر المتوسط	37.17	7.21	7.09	5.66	1.33
بنك بيروت	21.39	6.54	6.54	7.55	8.77
اللبناني البنك الفرنسي	16.54	5.87	6.15	7.19	5.15
الاعتماد اللبناني	23.10	5.05	5.26	6.08	3.54
انترکونتيننتال بنك	2.27	3.33	3.34	1.65	4.81
بنك بيروت والبلاد العربية	32.03	3.14	3.38	3.10	2.20
بنك لبنان والخليج	20.60	2.33	2.45	2.46	1.13
فرست ناشيونال بنك	21.04	2.18	2.24	1.78	1.55
الاعتماد المصرفي	29.15	1.78	1.93	3.68	0.96
بنك سرادار	35.42	1.34	1.26	1.67	0.07
البنك اللبناني السويسري	25.17	1.14	1.20	1.25	0.89
بنك الموارد	42.05	1.09	1.12	2.46	(0.02)
مياب بنك	52.42	0.87	1.04	2.47	0.21
سيدروس انفست بنك	20.91	0.82	0.40	0.38	1.83
بنك بيمو	29.03	0.82	0.71	1.35	0.80
فينيسيا بنك	24.99	0.77	0.83	0.98	0.63
بنك سوريا ولبنان	22.52	0.61	0.64	0.49	0.43
بنك الجمال	29.05	0.45	0.52	1.00	0.08
بنك فدرال لبنان	18.90	0.30	0.32	0.25	0.02
ليفانت بنك	45.85	0.08	0.06	0.06	0.00
بنك الاعتماد الوطني	19.83	0.08	0.07	0.11	(0.08)
اف اف اي بنك	68.20	0.03	0.01	0.04	0.11
لوسيد بنك	87.29	0.02	0.01	0.001	0.01

المصدر: Bilanbanques.

رسم بياني

سجّل ميزان المدفوعات عجزاً في نهاية 2019 بقيمة 4351 مليون دولار ليصبح العجز التراكمي منذ 2011 إلى اليوم (باستثناء 2016 لم يسجّل عجز بسبب هندسات مصرف لبنان المالية) ما قيمته 14515,9 مليون دولار، علماً بأن ميزان المدفوعات يعكس صافي حركة دخول الأموال إلى لبنان وخروجها منه، إلا أن مصرف لبنان تمكّن من التلاعب بهذا العجز عبر تضمينه "صافي فرق سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (يوروبوندز) المتداولة عالمياً والمُكتسبة من مصرف لبنان خلال السنة ذاتها". ومصرف لبنان يصرّح عن امتلاكه محفظة سندات يوروبوندز بقيمة 5,7 مليارات دولار.

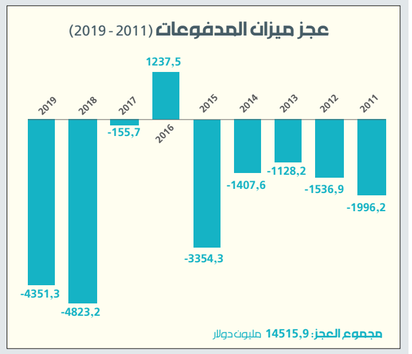

وجهات نظر

لماذا يتخلّى مجلس النواب عن صلاحياته؟

زياد بارود*

لماذا يتخلّى مجلس النواب عن دوره وعن صلاحياته في إدارة الأزمة المالية والنقدية التي تضرب لبنان وفي معالجة تداعياتها؟ سؤال يفرضه الحديث، في الآونة الأخيرة، عن إمكان إعطاء مصرف لبنان صلاحيات استثنائية بقرار من الحكومة، وإن لم يتّضح بعد (حتى كتابة هذه الأسطر) إطارها وشكلها القانوني. إلا أنه بات واضحاً أنها لن تسلك طريق ساحة النجمة لتصدر بقانون. صلاحيات ترمي إلى تنظيم القيود المفروضة فعلياً على حركة الأموال سحباً وتحويلاً، بما بات يُعرف بالـ«كابيتال كونترول». فهل يجوز أن تُمنح تلك الصلاحيات سوى بقانون يصدر عن مجلس النوّاب؟

ماهية الصلاحيات الاستثنائية

تُعتبر الصلاحيات الاستثنائية خروجاً عن المألوف في آليات اتخاذ القرارات، على أنواعها. هكذا، مثلاً، تُعتبر المراسيم الاشتراعية التي تُصدرها الحكومة استثناءً لمبدأ فصل السلطات ولتولّي المجلس النيابي الصلاحية التشريعية. ولأنها استثناء، فهي لا تتم إلا بناءً على قانون تفويض من مجلس النواب الذي يتنازل بذلك عن تلك الصلاحية، لصالح السلطة التنفيذية، وإنما لفترة زمنية محصورة وفي مواضيع محددة. وقد تكرّر ذلك في لبنان مرّات عدة (حول الموضوع، بإسهاب، يُراجع: وسام اللحام، مجلس النواب والصلاحيات الاستثنائية، جريدة الأخبار، 2020/01/22). أمّا راهناً، فيتم الحديث عن إعطاء حاكم مصرف لبنان نوعاً من الصلاحيات الاستثنائية المماثلة.

طلب حاكم مصرف لبنان

في 2020/01/09، وجّه حاكم مصرف لبنان رياض سلامه كتاباً إلى وزير المال في حكومة تصريف الأعمال طلب فيه «اتّخاذ إجراءات استثنائية»، مقرّاً بأنّ القيود التي اتّخذتها المصارف بحقّ المودعين («كابيتال كونترول») قد «أدت في مناسبات متعدّدة إلى إجحاف بحقوق بعض العملاء». معلّلاً أنه «يقتضي تنظيم هذه الإجراءات وتوحيدها بين المصارف بغية تطبيقها بشكل عادل ومتساوٍ على المودعين والعملاء جميعاً». اللافت في الكتاب أنه انتهى إلى طلب «السعي لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة من قِبل السلطة ذات الصلاحية لتكليف مصرف لبنان بالصلاحيات الاستثنائية اللازمة (...)».

السلطة ذات الصلاحية

وللتأكيد، ولو بصورة غير مباشرة، أن «السلطة ذات الصلاحية» هي المجلس النيابي، أي السلطة التشريعية (بحسب المادة 16 من الدستور)، لا سواها، فقد عاد حاكم مصرف لبنان وأرسل كتاباً آخر، بعد تشكيل حكومة الرئيس حسّان دياب، أرفقه بمسودة مشروع قانون. وبمعزل عن مدى دستورية أو عدم دستورية مضمون المسودة (وهذا نقاش آخر نعود إليه في السياق)، إلّا أن المؤكّد أن الإحالة، على النحو المذكور، تعبّر في طيّاتها عن اعترافٍ من المصرف المركزي بعدم كفاية قانون النقد والتسليف لتنظيم القيود على حركة الأموال، سحباً وتحويلاً، من قِبل المصرف بذاته.

هيئة ناظمة للقطاع، لا للقيود

وبالفعل، يُعتبر مصرف لبنان بمثابة الهيئة الناظمة للقطاع المصرفي. وهو، بذلك، يتمتّع بأوسع الصلاحيات تجاه المصارف والمؤسسات المالية (وحتى الصيارفة المغرّدين في أسرابهم). لكنه ليس ولا يمكن أن يكون (وربما لا يرغب أن يكون)، بذاته وبحرفية وروحية قانون النقد والتسليف، هيئةً ناظمةً للقيود على حركة الأموال! والسبب في ذلك دستوريّ بحت، حيث إن حرية انتقال الرساميل (la libre circulation des capitaux) تتأتى من الفقرة «و» من مقدمة الدستور اللبناني التي نصّت صراحةً على أن النظام الاقتصادي حرّ. بل أكثر من ذلك، ولأنّ الحريات هي القاعدة وضبطها و/أو تنظيمها هو الاستثناء، فإنّ أيّ تنظيم للقيود على حركة الأموال لا يمكن أن يتم إلّا بموجب قانون يصدر عن مجلس النواب. ولنا في ذلك لدائل عدة، نذكر منها حرية الجمعيات، على سبيل المثال لا الحصر، حيث أبطل مجلس شورى الدولة بلاغاً صادراً عن وزير الداخلية يفرض قيوداً لا يفرضها قانون الجمعيات (قرار 2003/11/18، جمعية عدل/ الدولة).

الاختصاص المحجوز

ورغم عدم تضمين الدستور اللبناني فصلاً واضحاً بين المجال التشريعي والمجال التنظيمي، أسوة بما تضمّنه دستور الجمهورية الخامسة الفرنسي، إلّا أن العبرة تبقى، بالنسبة إلى أيّ تدبير، في مدى تعرّضه لاختصاص محجوز للسلطة المشترعة. إن بموجب نصّ دستوري صريح أو، كما سبق، بالاستناد إلى المبدأ الدستوري القائل بوجوب القانون في معرض تنظيم الحريات، فكمٌ بالحري في معرض تقييدها. حتى إن المجلس الدستوري اللبناني، في قراره رقم 1 تاريخ 2002/01/31، اعتبر أنه لا يسع السلطة التشريعية أن تتوسّع في تفويض اختصاصها، معلّلاً بأنه «على كل سلطة عامة أنشأها الدستور أن تمارس اختصاصها المحجوز لها في أحكامه بنفسها وأنه لا يجوز لها أن تفوّض سلطة أخرى في ممارسة هذا الاختصاص، إلّا إذا سمح الدستور بهذا التفويض بموجب نصّ صريح، لأن هذا الاختصاص ليس امتيازاً شخصياً أو حقّاً خاصاً وإنّما وظيفة راعى الدستور في إيلائها إلى كل من السلطات أهلية السلطة وقدرتها لممارستها وبلوغ غاياتها، حتى إن مثل هذا التفويض إذا حصل من دون نصّ دستوري، إنما يكون قد أهدر مبدأ الفصل بين السلطات الذي يقيمه الدستور من المبادئ الأساسيّة للدولة». وقد ذهب بعض الفقه إلى حدّ اعتبار أن تخلّي المشترع عن صلاحيته في الموضوع الضريبي، مثلاً، إنما ينزل منزلة خرق الدستور (L. Philipe, Les fondements constitutionnels des finances publiques, Ed. Economica, p. 55).

حدود القانون

ورغم وجوب القانون، في المبدأ الدستوري وبالنظر إلى التقييد المنطوية عليه التدابير المزمع اتّخاذها، إلّا أن منح الصلاحيات الاستثنائية، حتى ولو تم بموجب قانون، إنّما يبقى مقيّداً، هو الآخر، بحدود زمنية وموضوعية. وبالفعل، في المدى الزمني، لا يمكن للقانون أن ينطوي على تقييد لحركة الأموال غير مضبوط المدّة، وعلى نحوٍ لا تستوجبه ظروفٌ بالغة الأهمية خلال تلك المدة، وإلّا كان القانون عرضة للطعن أمام المجلس الدستوري لمخالفته الفقرة «و» من مقدمة الدستور لجهة النظام الاقتصادي الحر. ويصحّ ذلك أيضاً في خطورة منح التفويض غير المحدّد المدّة لأيّ مرجع آخر، أو ترك تحديد المدّة لهذا المرجع من دون العودة إلى المجلس النيابي. كذلك، موضوعياً، فإنه يقتضي التدقيق في مدى ملاءمة التدابير المقررة، ولو بموجب قانون، ومدى اقتصارها على تنظيم تستوجبه ظروفٌ استثنائية وطارئة، لا انطوائها على تقييدٍ يتخطى الآني ويذهب في اتجاه «تطبيع» ممارساتٍ مخالفة للمبدأ الدستوري.

> **منحُ الصلاحيات الاستثنائية، حتى ولو تم بموجب قانون، إنما يبقى مقيّداً، هو الآخر، بحدود زمنية وموضوعية**

وحدود معترف بها دولياً؟

هي حدود غير جغرافية التزم بها لبنان منذ 1947، سنة انضمامه إلى اتفاقية صندوق النقد الدولي. حدود تغيب عن رادار البعض في المتداول حول الموضوع، لكنها تفرض ذاتها على أي قانون قد يأتي بقيود على حركة رؤوس الأموال، لا سيما لجهة التحويلات. وبالفعل، تنصّ المادتان السادسة فقرة 3 والثامنة فقرة 2 من اتفاقية صندوق النقد الدولي، على تحريم القيود على المدفوعات و/أو التحويلات إلا في حالات استثنائية للغاية. وتذهب أيضاً في الاتجاه عينه أحكام مماثلة في اتفاقيات أبرمها لبنان مع بعض الدول (فرنسا، كندا...) حول الاستثمارات بينه وبين هذه الدول. ومن المعلوم أنه، «عند تعارض أحكام المعاهدات الدولية مع أحكام القانون العادي، تتقدم في مجال التطبيق الأولى على الثانية»، على ما ورد في المادة الثانية من قانون أصول المحاكمات المدنية.

أسباب موجبة وتدابير موجعة

يدافع البعض عن التدابير التقييدية لحركة الأموال تحت عنوانين: الأول يرتبط بالخشية من انهيار المصارف إذا حصل ما يعرف بالتهافت عليها (Run on banks). والثاني يرتبط بالاستنساب الذي يعتري التدابير التي تتخذها المصارف خارج أيّ تنظيم ضابط لإيقاع القيود المفروضة. مع تأكيد ضرورة تنظيم القيود بموجب قانون وليس بموجب أي تدبير إداري مهما بلغ مستواه، ولفترة محددة جداً، فإن نجاح التنظيم يبقى معلّقاً على شرط، وهو مصارحة المودعين بحقيقة الأموال وبالأرقام، وبشرط أن يأتي التنظيم بهدف الخروج من الأزمة، ولو بعد حين، مع ضمان كامل لحقوق المودعين في هذه الأثناء. أما «قص الشعر» (Haircut)، فموضوع آخر وكلام آخر يطول، لكنه يستوجب، قطعاً، قانوناً من مجلس النواب، فيما لو وقع الخيار على فرضه.

عودٌ إلى المجلس

وعودٌ إلى كتاب الحاكم: «السلطة ذات الصلاحية». يتكرّر السؤال: لماذا تتنازل السلطة ذات الصلاحية (وهي ببداهة ما تقدّم: مجلس النواب، لا سواه) عن دورها وعن اختصاصها، بل عن واجبها في حماية اللبنانيين واللبنانيات وسائر المودعين من جنسيات العالم الذين وثقوا فأودعوا؟ ما العبرة في تخلّي المشترع اللبناني عن دوره الناظم، الضامن والمراقب؟ الفرصة لا تزال متاحة لكي يستعيد المجلس النيابي هذا الدور وربما أيضاً ثقة اهتزّت في الشارع الغاضب، بعدما أنهكته سياسات مالية على مدى عقود. ولماذا تقبل السلطة التنفيذية أن تأخذ بصدرها طعناً بأيّ تدبير قد تتخذه، وهي تعلم، أو يجب أن تعلم، أنه مخالف للقواعد التي سبق تفصيلها؟ ثمة قول لشكسبير يصح في أحوالنا: «إذا كانت أوضاعنا سيئة، فالحق ليس على النجوم».

*محامٍ ومحاضر في الجامعة اليسوعية

---

* أستاذ في الجامعة اللبنانية

لبنان في عين العاصفة: ندفع أو لا ندفع؟
الأولوية للاقتصاد مهما كلّف الثمن

موسى عزّ الدين *

ارتفاع الدين العام بشقّيه الداخلي والخارجي إلى مستويات عالية يصعب السيطرة عليها يؤدّي، بشكل عام، إلى عواقب وخيمة اقتصادياً واجتماعياً تبدأ بارتفاع فاتورة خدمة الدين على حساب تحقيق نموّ اقتصادي مستدام، وقد لا تنتهي عند حدود انكماش اقتصادي فقط، بل قد تصل إلى أزمات مالية خانقة تصعب السيطرة عليها عبر قرارات نقدية أو ماليّة كلاسيكيّة من دون ارتدادات داخلية وخارجية. هذه الحالات أوصلت عدداً من الدول إلى الهلاك كالأرجنتين والإكوادور واليونان...

وللأسف لبنان في صلب هذا المسار اليوم.

صحيح أن الأزمات المالية تختلف بطبيعتها بين دولة وأخرى، إلا أن أزمة لبنان الحالية تُعدّ غريبة نوعاً ما، نظراً إلى ارتفاع الدين الداخلي وانخفاض الدين الخارجي إلى 10% من مجمل الدين العام. ومع قرب استحقاق بعض الديون، اختلفت الآراء ووقع الانقسام بين مؤيّد ومعارض لدفع الديون المستحقّة، وخصوصاً استحقاقات اليوروبوندز في آذار ونيسان المقبلين. بحسب الاحتمالات المطروحة، هناك من يدعو إلى التخلف عن الدفع وإعادة هيكلة الدين، وهناك من يدعو إلى السداد، فضلاً عن طرف آخر يدعو إلى التمييز بين الدين الداخلي والدين الخارجي.

قد يكون التخلّف عن دفع الدين الخارجي مؤذياً لسمعة وتصنيف لبنان الائتماني، ويؤثر على الاستدانة المستقبليّة، ويخفض تصنيف لبنان إلى أدنى الدرجات، ما يؤدي تالياً إلى خفض تصنيف المصارف اللبنانية إلى الدرجة نفسها وتسجيلها خسائر ناتجة من توظيفاتها في سندات يوروبوندز ستنخفض قيمتها السوقية ما يؤدي إلى مضاعفة عواقب الانكماش الاقتصادي والبطالة. وفي المقابل، ثمة من يعتقد أن التخلف عن دفع الدين الخارجي لا يؤثر سلباً بالمستوى نفسه الناتج من تداعيات التخلف عن دفع الدين الداخلي. السبب بسيط. التخلّف عن دفع الدين الخارجي قد ينتهي بنزاعات قضائية قد لا تكون نتائجها محسومة لمصلحة المدعي دائماً، فيما المسّ بأصحاب الدين الداخلي قد يهدد القطاع المصرفي، استثنائياً، لأنه يحمل الدين الداخلي. يثير هذا الأمر عدة أسئلة:

- هل يستطيع لبنان الإيفاء بدفع المستحقات الداخلية والخارجية من دون أيّ عواقب داخلية مالية واجتماعية؟
- هل عدم التخلف سينقذ لبنان مستقبلاً؟ وفي حال عدم التخلف عن الدفع في الاستحقاق الأول، فماذا سيحدث عند الاستحقاقات اللاحقة؟ وكيف سنعوّض مخزون العملات الصعبة المتناقص أصلاً؟
- هل التخلف عن دفع الديون أمر كارثيّ لدولة كلبنان تسجّل عجزاً سنوياً متواصلاً، وترزح تحت عبء دين متراكم أثقل كاهل جميع القطاعات الإنتاجية (بمعزل عن الأسباب سياسيةٍ كانت أم هدراً وفساداً)؟
- ماذا سيحدث في حال تراجع تصنيف لبنان إلى الأسفل أي «junk» عند التخلف عن دفع الاستحقاقات الخارجية؟

انجلا بوليغان ـ المكسيك

> هناك دول توالت عليها الأزمات رغم مساعدة صندوق النقد (الأرجنتين، اليونان...) فتجرّأت على التخلّف عن السداد مجدّداً بلا مساعدته

للأزمات أسبابها

هناك الكثير من الدول التي تعرّضت لأزمات مالية قاسية في العقدين الأخيرين أوقعتها في مأزق التخلّف عن دفع الدين وإطلاق برامج هيكلة بإشراف صندوق النقد الدولي أو بإشراف الاتحاد الأوروبي، أو وفقاً لأجندات داخلية مستقلة، لكن اللافت أن هناك دولاً تاريخها حافل بالأزمات المالية:

- الأرجنتين على سبيل المثال تعرضت لأزمات مالية تسع مرات في الأعوام: 1830، 1890، 1915، 1930، 1982، 2001، 2004، 2018، 2019، وقد تكون الآن على عتبة أزمة جديدة.
- الإكوادور سبع مرات في الأعوام: 1832، 1868، 1911، 1931، 1982، 1999، 2008.
- تركيا خمس مرات في الأعوام: 1876، 1915، 1940، 1978، 2018.
- اليونان أربع مرات في الأعوام: 1824، 1893، 2010، 2015.
- النمسا ثلاث مرات في الأعوام: 1868، 1914، 1932.

هناك دول لم تتخلف يوماً عن دفع الدين السيادي لكنها واجهت الكثير من الأزمات المصرفية مثل بريطانيا، بمعدل مرّة كل عشرين عاماً. لكن أهمّ الأزمات العالمية هي أزمة الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأميركية مالكة أهمّ عملة في العالم. في عام 1929 انهارت البورصة الأميركية وتهافت سكان الولايات المتحدة على شراء الذهب بسبب فقدانهم الثقة بالقطاع المصرفي. حينها لجأ البنك الفيدرالي إلى رفع الفائدة على الدولار سعياً للحفاظ على قيمته مقابل الطلب على الذهب، فردت السلطة في عام 1933 بإصدار مراسيم تفرض تسليم الذهب للدولة بسعر شراء حدّدته آنذاك بـ20 دولاراً للأونصة الواحدة ثم رفعت سعر المبيع في عام 1943 إلى 35 دولاراً للأونصة (لطالما كان الذهب عدوّاً للحكومات عبر التاريخ باعتبار أنه معدن ثمين وتقليدات سعره تشكّل أقل خطورة من العملة الورقية). هذه الأزمة لم تكن الأخيرة، بل حدثت بعدها أزمة 1979 ثم حدث الانهيار المالي في عام 2008. وتتلخّص الأسباب الاقتصادية التي أوقعت الكثير من الدول في أزماتها المالية والاقتصادية بالآتي:

- سوء التصرّف بالتدفقات المالية التي سبقت هذه الأزمات وتوجيهها نحو قطاعات غير إنتاجية على المدى البعيد (المشاريع السكنية في الولايات المتحدة بين عامي 2000 و2007. كذلك لبنان بين عامي 2010 و2018، ولاتفيا قبل 2008.
- الاعتماد على قطاع واحد بشكل رئيسي لتحصيل مداخيل الدولة (صادرات النحاس في زامبيا، النفط في فنزويلا والإكوادور...) بدلاً من تنويع مصادر الدخل.
- الصراعات على السلطة والانقلابات، ولا سيما في بعض الدول الأفريقية مثل ساحل العاج في 2000 و2011.
- ارتفاع معدلات الفوائد على الدين العام بشكل أرهق مالية الدول وجعلها أسيرة خدمة الدين (جامايكا).
- تراكم عجز الحساب التجاري في الدول النامية نتيجة تواضع نسبة الصادرات وارتفاع فاتورة الاستيراد.
- ضعف نسب النمو الاقتصادي مقابل تضخم نسب خدمة الدين.
- ضعف التحصيل الضريبي نتيجة التقاعس أو التهرب.

الأرجنتين نموذجاً

هذه الأسباب دفعت الكثير من الدول إلى التخلف عن دفع الديون غير آبهة للعواقب المترتبة على هذه الخطوة. فما هي عواقب التخلف عن الدفع؟ وكيف تعاملت الدول مع الدائنين؟

- ثمة عدد من الدول أعلنت التخلف عن الدفع والبدء بإعادة هيكلة الدين ولجأت إلى مساعدة صندوق النقد الدولي الذي استجاب في غالبية الأحيان. بعد ذلك تحسن وضعها تدريجياً، إلا أنها تحملت إجراءات الصندوق التقشفية القاسية (لاتفيا، أيسلندا، إيرلندا...). وفي المقابل، هناك دول لم تتعاف من وصفات الصندوق (الأرجنتين، اليونان، الإكوادور) وتوالت عليها الأزمات المالية رغم مساعدته، فتجرّأت على التخلف عن السداد من دون طلب مساعدته مجدداً، لكنها اتجهت في هذه الحالة لروسيا والصين لطلب قروض بعدما فقدت قدرتها على الاستدانة من الأسواق المالية العالمية كالإكوادور التي تعافت بعد خمس سنوات (2014) من إعلان التخلف عن الدفع.
- بعض اتفاقات إعادة هيكلة الدين أدت إلى نزاعات قضائية لا تأتي مباشرة بعد التخلف عن الدفع، إنما بعد عملية إعادة الهيكلة إذا كانت الأطراف الدائنة غير موافقة على بعض أو جميع البنود لا سيما نسبة الأموال التي سيحصل عليها الدائنون ضمن اتفاق إعادة الهيكلة. لكن هناك استثناء وحيد؛ الأرجنتين تعرضت لـ140 دعوى قضائية (في محاكم نيويورك، إيطاليا، ألمانيا) آخرها سنة 2004 وذلك قبل المباشرة بإعادة الهيكلة (هي أعلنت التخلف عن الدفع اعتباراً من كانون الأول 2001). حصلت حينها بعض الشركات على أحكام أهمها واحد قضى بدفع 275 مليون دولار لشركة EML (المتصلة بشركة Dart Capital) في النزاع القضائي بين NML Capital (المتصلة بـ Elliott Associates المعروفة بتاريخها الحافل بالاقتصاص من الدول المتخلفة عن الدفع عبر الحجز على أصول خارجية للدول) ودولة الأرجنتين، حاولت الشركة إدخال بند إيفاء الـ7 مليارات دولار لحاملي السندات الذين رفضوا اتفاق إعادة الهيكلة (Holdout Bondholders) والذي تعهدت من خلاله الأرجنتين، بعد المفاوضات، أن تدفع بموجبه للدائنين نسبة 30% فقط من قيمة السندات الأصلية (أي عند الإصدار - PAR) المتوجبة على الأرجنتين ضمن اتفاق إعادة هيكلة الدين (بين الأرجنتين والدائنين).

حاول الرافضون للاتفاق (holdouts bondholders)، وهم أقلية، بعدما حصلوا على حكم بالدفع الكامل لقيمة السندات الأصلية، أن يفرضوا على المحكمة إلزام الأرجنتين بالدفع من المبالغ المرصودة للدائنين الذين وافقوا على اتفاق إعادة الهيكلة من أقرب دفعة مقبلة، وأيضاً حاولوا ربط أصول الأرجنتين الخارجية بالحكم، إلا أن محكمة نيويورك رفضت في كانون الثاني سنة 2005، إصدار سابقة في هذا المجال متجنبة عرقلة الاتفاق الذي يسمح للأرجنتين بإعادة ترتيب وضعها المالي. ثم أصدرت محكمة الاستئناف في أيار 2005 تأييداً لما قامت به المحكمة الأولى حفاظاً على اتفاق إعادة الهيكلة ولتعافي الاقتصاد الأرجنتيني أولاً (US court of Appeal for Second Circuit، 2005)، إلا أن الخلاف لم ينتهِ بسبب رفض الأرجنتين دفع المبالغ لرافضي اتفاق الهيكلة (7%) عملاً بمبدأ المساواة بالدفع (pari-passu)، لكنها رضخت بعد نزاع قضائي طويل امتد حتى عام 2014 وبعدما ألزمتها المحكمة بالدفع للـ holdout creditors. هكذا تكون الأرجنتين دفعت 30% من قيمة السندات للأكثرية (92%) التي وافقت على إعادة الهيكلة و100% من قيمة السندات المملوكة من الأقلية الباقية الرافضة لإعادة الهيكلة. قد تكون الباحثة الاقتصادية آنا غالبرت أفضل من تحدث عن هذا الصراع سنة 2012.

- في ما خصّ التقشف الذي ينجم عن برامج صندوق النقد الدولي، يقول جيانكارلو كورسيتي (2012) إنها كانت سبباً من أسباب القضاء على إمكانية أيّ نموّ سريع. لذا يرى أن التقشف قد يكون ساعد على إفشال سياسة صندوق النقد في الأرجنتين واليونان.

أولويات مالية واقتصادية

هذه الأحداث يجب أن تدفعنا نحو التمهّل في اتخاذ القرار. لا يجب الانصياع للتهويل من نتائج التخلف عن الدفع، فلو أردنا تسديد الاستحقاق الأقرب، فماذا سنفعل مع الاستحقاقات التالية؟

كل القرارات أصبحت صعبة ولها ارتداداتها. إذا أردنا بناء بلد ناجح فيجب أن تكون القرارات مرتبطة بتطوير الاقتصاد بأيّ ثمن. التخلف عن الدفع، إذا لم يكن مرتبطاً بخطة مالية واقتصادية واضحة، لا يعرّض لبنان لعواقب محلية وخارجية فحسب، بل هناك مخاطر معيشية واجتماعية أيضاً تثير إشكاليات مختلفة عن الوضع الراهن:

- إذا كان هناك اتفاق على دفع استحقاق آذار، فلماذا لم تبادر وزارة المال ومصرف لبنان إلى شراء السندات حين تدنى سعرها في الأسابيع الماضية. على سبيل المثال، في عام 2008 تسرّب شريط من اجتماع مغلق في الإكوادور بين وزير المال ووفد من البنك الدولي قبل شهرين من الاستحقاق يشير فيه الوزير إلى عدم قدرة بلاده على الدفع. تسرّب كلامه أدى إلى انخفاض كبير في أسعار السندات استغلته الإكوادور عبر وسطاء ماليين لشراء السندات (Bonds Repurchase/buyback) بنحو 35% من قيمتها الأصليّة. يبرّر البروفسور في القانون آدم فيلمان في كتابه «أزمات الدين السيادي» الصادر عام 2017، عمليات إعادة شراء من وجهة النظر الإكوادورية، بأنها رد طبيعيّ على الأرباح الباهظة التي حقّقها حاملو السندات، مشيراً إلى أن عملية إعادة الشراء بمشاركة 91% من حاملي هذا الإصدار من السندات، بعد نوعاً من إعادة هيكلة لمبلغ 3,2 مليار دولار من الديون. ما يعنيه ذلك، أن إعادة الشراء يجب أن تكون احتمالاً وارداً كأفضل الحلول السيئة المتاحة إذا أرادت الدولة تبديد ما تبقى من أموال المودعين لكن عليها أن تتدارك لعبة التواقيت والتصاريح وتتصرف ككيان متماسك.
- إعلان رسمي من الحكومة اللبنانية بعدم القدرة على إيفاء المستحقات القريبة الأجل ودعوة الدائنين إلى طاولة مفاوضات لوضع مسودة اتفاق على إعادة الجدولة أو الهيكلته يمكن أن يجنّب لبنان كوارث اجتماعية وغذائية، فيما يضمن للدائنين أموالهم أو جزءاً منها ولو بعد حين. المفارقة أن التهويل بالقضاء الدولي ينافي حقائق وردت في معظم الصراعات السابقة. فالقضاء الدولي يفسح مجالاً للحلول الحبيّة أولاً قبل إصدار الأحكام، وهذه الأخيرة لا تصل إلى حدّ أبعد من إلزام الدولة بالدفع من دون المسّ بمقدراتها وأصولها الموجودة في الخارج (إلزام الأرجنتين التي رفضت الدفع للأقلية التي رفضت اتفاق إعادة الهيكلة، لكنه لم يسمح بعرقلة اتفاق إعادة هيكلة الدين من قبل تلك الأقلية).
- إطلاق عملية جراحية اقتصادية لتحقيق نموّ اقتصادي عبر بناء اقتصاد متنوّع قائم على عدد كبير من القطاعات الإنتاجية (زراعة، صناعة، تجارة، خدمات، ترانزيت، تكنولوجيا...) بدلاً من الاعتماد على قطاع واحد (القطاع المصرفي).

> لا يجب الانصياع للتهويل من نتائج التخلّف عن الدفع. فلو أردنا تسديد الاستحقاق الأقرب فماذا سنفعل مع الاستحقاقات التالية؟

فقد بات تعديل الميزان التجاري حاجة مصيريّة ملحة والتغاضي عنها يُعتبر جريمة. يجب البدء فوراً بإطلاق خطة طوارئ عاجلة لقطع الاستيراد أقله إلى النصف، ورفع نسبة الصادرات عبر دعم المنتجات الوطنية وحمايتها هو المدخل لأيّ حل. وفي هذا السياق يستطيع لبنان أن يتملّص دبلوماسياً من اتفاقاته التجارية الدولية مع منظمة التجارة العالمية بطريقة شرعية لبضع سنوات على الأقل عبر طلب ما يُسمى بـ Safeguard Agreement وذلك لحماية المنتجات الوطنية ولتخفيف فاتورة الاستيراد من دون المسّ بالاتفاقات التجارية الموقعة سابقاً.

- التحول من الهندسة المالية التي جلبت الويلات (هي عبارة عن مقامرة غير حكيمة وربما بأموال الشعب لا تمتّ بصلة إلى المعنى العلمي لمصطلح الهندسة المالية)، إلى هندسة الصناعات (Industrial Engineering) والتي تعتبر علماً حديثاً يساعد على تطوير كل قطاع على حدة وفقاً لمبدأ رفع الأرباح وتخفيف الخسائر (Maximize Profits and Minimize Losses). في هذا المجال، يجب معالجة أزمة الكهرباء لتخفيف الأعباء عن الخزينة بقيمة أقلها مليار دولار سنوياً والأعباء البيئية؛ فهل هكذا مشروع يكلف أكثر من 1,2 مليار دولار؟ (قيمة أول استحقاق). وهناك حاجة لربط العاصمة بشبكة مترو سريع تعالج أزمة السير وتخفف الاعتماد على السيارات وتالياً فاتورة استيرادها الباهظة، بالإضافة إلى تأثيرها الإيجابي على البيئة. كلفة إنشاء محطات للمترو السريع في الصين تبلغ نحو 20 مليون دولار للكيلومتر الواحد.

- أصبح إنشاء لجنة قضائية مالية واقتصادية ضرورة ملحة لضبط سقف الاستدانة (هناك اقتراح من البروفسور في جامعة هارفرد جيفري فرنكل في سياق كلامه عن أزمة اليونان 2016، عن ضرورة عدم تخطي العجز الـ3% من الناتج المحلي إلا في حالات الكوارث الطبيعية) والمراقبة والتدقيق في جميع فصول الاستدانة (بسبب الفائدة، تاريخ الدائنين وجنسياتهم...) على أن تعطى صلاحيات رقابية استثنائية كإبطال الديون التي تتخطى سقوفاً محددة فلا بأس بعدم السماح بتخطي معدل الدين إلى الناتج 20% وتجنيب لبنان مسار المديونية غير المستدامة، وتحصين الأمن الغذائي والاجتماعي للمواطن على المدى المتوسط والبعيد.

- إن الموقع الجغرافي الذي يملكه لبنان يسمح له أن يتحول إلى مركز مالي وصناعي وتجاري، كما حصل مع سنغافورة وبنما اللتين حققتا نمواً اقتصادياً يوازي نموّ الصين وارتفع فيهما الدخل الفردي بشكل كبير في العقد الأخير. لعل غياب التخطيط والرؤية والقيادة يمنع لبنان من سلوك هذا الطريق، لكن الأزمة الحالية يجب أن تكون دافعاً لسن قوانين تجذب الشركات العالمية. يمكن تقديم تسهيلات لوجستية وحوافز ضريبية (كضريبة بنسبة صفر بالمئة لمدة 10 سنوات) لشركات تصنيع المنتجات التي لا ننتجها محلياً وتقوم بتشغيل اليد العاملة المحلية بنسبة 90% وصادرات بنسبة 70% من إنتاجها.

- أصعب المهمات تكمن في استعادة ثقة المودعين لأن المصارف أساءت الأمانة بتوظيف أموالهم العشوائي وغير المدروس. لذلك أصبح تعديل أو تغيير شروط إنشاء مصارف في لبنان ضرورة مستعجلة. أحد الحلول قد يكون رفع الحد الأدنى لرسملة المصارف من أموال غير وهمية (أموال المودعين) بشكل يؤدي إلى الاندماج التلقائي بحكم الضرورة لترميم القطاع المصرفي واسترداد الثقة المفقودة بصورة عاجلة. رفع رسملة المصارف قد يكون ضرورة ملحة راهناً وخصوصاً أن لبنان مقبل على تقشف منتج محلياً أو بواسطة صندوق النقد الدولي!

قد يكون قرار الدفع أو الامتناع عن الدفع هو القرار الأصعب مالياً في تاريخ لبنان، إلا أنه لا يجوز أن يكون فرصة للتجاذب السياسي، بل فرصة للتكاتف لإخراج لبنان من مستنقع الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج الذي يؤمن تنمية مستدامة وتصحيحاً لمسار التخبط السابق، علماً بأنه الطريق الأطول لكنه الأسلم للأجيال القادمة.

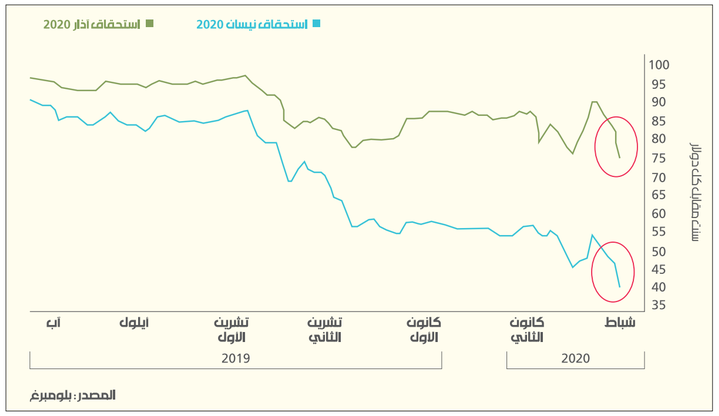

المصدر: بلومبرغ

* باحث اقتصادي في جامعة باريس 1 - السوربون

أصل المشكلة سياسي

التوقف عن الدفع نتيجة وليس خياراً

علي زعيتر *

يقول الاقتصاديان سارجنت ووالاس (1983) إنه «لا يمكن الوصول إلى سياسة نقدية منضبطة ومستقرة إلّا من خلال سياسة ماليّة حاكمة؛ فالسياسة المالية غير المنضبطة، لا يمكن بأي حال، أن تؤدّي إلى سياسة نقديّة منضبطة ومستقرة». فالسياسة النقدية هي فرع للسياسة المالية وإن لم تكن تابعة لها مباشرة، فضلاً عن وجود ارتباط مباشر بين عجز الموازنة، وزيادة حجم الكتلة النقدية، والتضخم، وسعر الصرف. إن تراكم الاستدانة بوتيرة متزايدة يؤدّي إلى عدم استقرار المالية العامة ما يعرّض الدولة لظاهرة عدم الإيفاء بالتزاماتها المالية.

تعدّ الاستدامة المالية من أهم الموضوعات الاقتصادية المطروحة اليوم (هاميلتون، فالون _ 1986)، وخصوصاً في لبنان. هي من أهم شواخص أداء الاقتصاد المحلّي، ومؤشر إلى مستوى التعادل الكلي وحجم الأزمات المتوقعة.

الاستدامة المالية هي نسبة الديون العامة (المحلية والأجنبية) إلى إجمالي الناتج المحلي. وبمعنى آخر، يتعلق مفهوم الاستدامة المالية بالتزامات السياسات المالية الحالية ومدى قدرة الدولة على سداد ديونها مستقبلاً. في الغالب هو مفهوم تقني ديناميكي (أن تكون القيمة الحالية للفائض المستقبلي أكبر من القيمة الفعلية لعجز الموازنة الأولي)، ويُستخدم بهدف تقييم الانضباط المالي للدولة لأنه يركّز على استقرار الموازنة العامة. تحليل الاستدامة يبدأ بتحليل الشروط التي تؤمّن وفاء الدولة بالتزاماتها المالية من خلال تتبّع تسارع نسبة المديونية إلى إجمالي الناتج المحلي.

لا تعني الاستدامة بالضرورة عدم وجود دين عام وبالتالي السؤال عن الاستدامة مع فرض الحاجة للدين العام لأجل التنمية وعليه فالسؤال الأساسي:

هل المالية العامة في لبنان مستقرّة ويوجد لديها استدامة مالية أو لا يوجد؟

إن سرعة تزايد معدلات تراكم الدين العام اللبناني بما يتجاوز 150% من إجمالي الدخل القومي لعام 2019، ووجود بيئة عامة تتميّز بارتفاع مستوى المخاطر وعدم الاطمئنان، ومدى انعكاس ذلك على النموّ الاقتصادي، سعر الفائدة، سعر الصرف، مستوى التسهيلات المصرفية، وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية الكليّة... يؤشّر إلى عدم وجود استدامة واستقرار مالي ما يجعل تشخيص العوامل المؤثّرة في حجم الدين العام مسألة أساسية للاقتصاد (أما معايير الاستدامة فموضوع آخر).

من الملاحظ أن حركة ومسار الدين العام الخارجي، معاكسان لحركة ومسار الدين العام الداخلي، ما يدلّ إلى أن الحكومة تلجأ إلى الخارج لتأمين العجز حين لا يتوافر لها الاقتراض من الداخل. على سبيل المثال، إن الهندسات المالية زادت الدين العام المحلّي للمصارف المحلية في مقابل انخفاض حجم الاستدانة من الخارج بين 2011 و2014. هذه الحركة المعاكسة تدل إلى أن الدولة باتت مرهونة لسياسات المصارف ومكثّفة الديون أمام قدرتها الاحتكارية في هذا المجال، وخصوصاً عندما سدت أبواب القروض الخارجية في وجه الحكومة اعتباراً من 2011. كذلك، يتبيّن أنه بين عامي 1993 و1999 تضاعف الدين ثلاث مرّات، ثم أصبح في عام 2006 أربعة أضعاف ما كان عليه في 1993، ما يدلّ بوضوح إلى انعدام الاستدامة في المالية العامة وهو ما ستظهر نتيجته قريباً في عدم قدرة الدولة اللبنانية على الإيفاء بالتزاماتها، علماً بأن معدلات تزايد الدين العام بدأت تتباطأ اعتباراً منذ 2006 حين بلغت أعلى مستوى لها إلى 183% لتنخفض في 2012 إلى 130%، إلا أنها عادت إلى التزايد لتصل إلى 151% في 2018.

غالبية النقاشات حول أسباب الدين كانت تشير إلى مسؤولية السياسات النقدية عن ارتفاعه، لكن الدراسات العلمية والتطبيقية تدل إلى أن السياسة المالية هي الحاكمة والسياسات النقدية فرع لها.

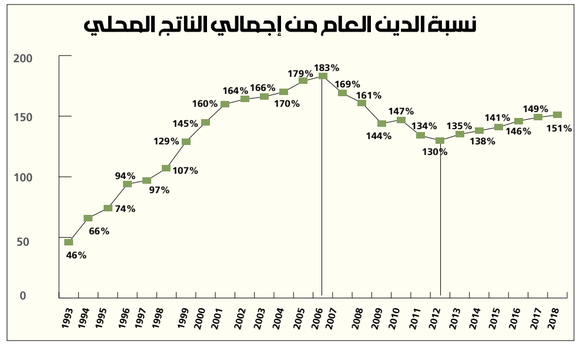

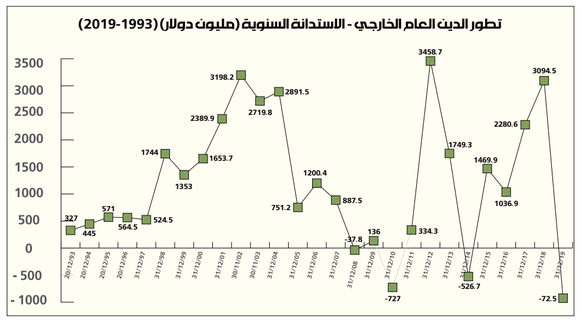

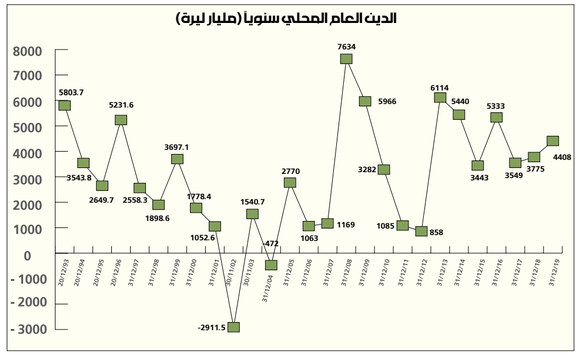

الأمر لا يتعلّق بإلغاء الدين العام، بل بالاستدامة المالية. فالدين العام هو واحد من مفردات المالية العامة التي يمكن أن تترك أثراً إيجابياً في الحالات الآتية: 1- الاستثمار في البنى التحتية والقطاعات الحقيقي، 2- اتّباع سياسة التجانس المالي والضرائبي (Tax Smoothing Policy)، 3- ثبات السياسات المالية المعاكسة للتقلبات التجارية (Counter-Cyclical Fiscal Policies). ويمكنها أن تترك أثراً سلبياً في الحالات الآتية: 1-بناء على قيد الموازنة المؤقتة (Inter-Temporal Budget Constrain)، 2- إذا زاد حجم الدخل الضريبي في الفترات اللاحقة عن حجم الإنتاجية، وهذا ما يؤثر سلباً على رفاهية الأجيال القادمة.

فعلى سبيل المثال، تشير نماذج Overlapping Generations Models إلى أن زيادة الدين العام الناجم عن انخفاض الادّخار والتراكم الرأسمالي يترك أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي الطويل الأجل. كذلك تشير نظرية Debt Overhang Theories إلى انخفاض مستوى الاستثمارات الخارجية والداخلية بسبب التوقعات القائمة على زيادة الضرائب المخلّة بالتوازنات مستقبلاً، وخصوصاً في الاقتصادات الموسومة بمستويات عالية من عدم الاطمئنان. كذلك يوضح منحنى لافر Debt Laffer Curve السياق العام للعلاقة بين زيادة الدين العام ومستوى النمو الاقتصادي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFP إذ يختصر العوامل التي تلعب دوراً رئيسياً في تحديد حجم الدين العام الذي يؤثر بشكل مباشر على بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ويتأثر الدين العام بثلاثة عوامل رئيسية:

- العوامل الاقتصادية: يتأثر حجم الدين بعجز الموازنة، النموّ الاقتصادي، أسعار الفائدة، معدل التضخم، عجز الحساب الجاري، وميزان المدفوعات. عجز الموازنة يغطّى بالاقتراض الداخلي أو الخارجي ما يزيد حجم الدين العام ويزيد عجز موازنة السنة التالية. التضخّم، بحسب أثر تانزي (Tanzi Effect)، يؤدّي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للعوائد الضريبية لأن تأخير تحصيل الضرائب وعدم مرونة النظام الضريبي، وخصوصاً في الدول النامية، يجعلاها عرضة للتآكل بسبب ارتفاع معدلات التضخّم فيزداد العجز والمديونية.

- العوامل السياسية: إن صدمات الاستقرار السياسي، سلباً أو إيجاباً، تؤثر على حجم الدين العام مباشرة. عدم الاستقرار السياسي (تغيير الوزراء، تجديد الانتخابات، المال الانتخابي، الفساد السياسي، وسواها) يعدّ عاملاً مؤثّراً في زيادة حجم الدين العام وزيادة الشكوك بقدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها، فضلاً عن أثره على ارتفاع أسعار الفائدة.

يعتقد كل من Edwards وRoubini أن الدول الأقل استقراراً من الناحية السياسية، لديها معدلات أكبر من العجز في الموازنة والعكس صحيح. كما يسهم نوع النظام السياسي في تحديد عجز الموازنة تبعاً لآلية إعدادها وإقرارها بين النظم الديمقراطية الرئاسية أو البرلمانية، والأقل ديمقراطية. في بعض الأحيان، الحكومات غير الديموقراطية ليست بحاجة لإحداث عجز في الموازنة لإرضاء الناخبين. والحكومات ليست كيانات متجانسة، بل إن آلية صناعة القرار تتوزّع على عدة جهات يكون لبعضها حق نقض القرارات وهي ترتبط بمنافع مختلفة متعلّقة بإنفاق مالي أو تخفيف أعباء ضريبية، أي إن العجز المالي والدين العام يتناسبان طردياً مع الائتلاف الحكومي. كلما زاد عدد المؤتلفين زاد العجز في الموازنة والعكس صحيح (Roubini and Sachs, 1989a).

الأيديولوجيا لديها حصّتها في العجز والدين أيضاً. فعلى سبيل المثال، تميل الحكومات اليسارية إلى زيادة الإنفاق الحكومي ما يزيد العجز والدين، خلافاً للحكومات اليمينية التي تسعى إلى الحد من التضخم. في لبنان تكفي الإشارة إلى تنوّع الرؤى بين الرئيس رفيق الحريري والرئيس سليم الحص لندرك مقدار التفاوت في النظرة حول ماليّة الدولة والتنمية بشكل عام.

ويشار إلى أن الإجراءات المتصلة بإعداد الموازنة ومناقشتها وإقرارها خاضعة لهرمية ولخيارات وآليات صناعة القرار أيضاً.

أيضاً يتأثر الدين والعجز بـ«دورة الموازنة السياسية» سواء من خلال زيادة الإنفاق بهدف تعزيز احتمال الفوز وإعادة الانتخاب Nordhaus (1975). لكن في المجمل يمكن ملاحظة تطور مسار الدين في لبنان ربطاً بمسار تشكيل الحكومات. نحو 15 حكومة تعاقبت على مسار الدين العام، ما يدلّ إلى عدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى الاضطرابات الأمنية والعسكرية في تلك الحقبات. كان أهم عامل في تزايد الدين العام في لبنان هو التشتّت الحكومي الذي ساد في تشكيل الحكومات المتعاقبة (1993-2006) وفي (2012-2018) بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي وقصر عمر الحكومات المتعاقبة، وبالتالي يمكن القول إن كلّ حقبة كانت تتميّز بعامل أو عاملين مجتمعين.

- العوامل البنيوية - المؤسساتية: تعدّ كفاءة النظام المالي والضريبي محور العوامل البنيوية – المؤسساتية التي تحدّد حجم الدين العام. هناك شبه إجماع على خصائص واضحة للنظام المالي والضريبي؛ فلا بدّ من أن يؤمّن المصادر التمويلية الكافية لإنفاق الدولة، وأن يكون مرناً وقادراً على التكيف مع الدورات الاقتصادية، وأن يكون متنوعاً، وأن تكون الضرائب أداة للنمو الاقتصادي ولإعادة توزيع الدخل وللاستقرار الاقتصادي. هذه الكفاية يمكن أن تزيد الإيرادات أو تدفع الدولة لتعويض العجز بالاستدانة.

هنا يجب التوقف عند عامل مهم هو الجهد الضريبي الذي يمثّل النسبة بين الإيرادات الفعلية والقدرة الضريبية وهو يدلّ إلى نسبة الكفاءة الضريبية. مؤشّر الجهد الضريبي يعطي صورة واضحة عن مدى فعالية بنية النظام الضريبي وكفاءته في تحقيق الأهداف المرسومة له. الجهد الضريبي في لبنان (49%) منخفض نسبة إلى دول أخرى ما يدل إلى عدم كفاءة الإدارة الضريبية سواء من خلال التهرب، عدم المحاسبة الدقيقة، الاستفادة من الضريبة كأداة لجذب المردود للخزينة وليس أداة توزيعية في الاقتصاد وغير ذلك من عدم الشفافية المحاسبية وما يرتبط بذلك.

في الخلاصة، إن المالية العامة في لبنان لا تتمتع بالاستدامة، وهذا ما سيحتّم عليها التأخير في دفع ما يتوجب عليها من الديون وخدمة الديون أو الامتناع عن سدادها كما يناقش حالياً. المشكلة مصدرها سياسي مرتبط بتآليف وتآلف الحكومات المتعاقبة على الحكم من عام 1993 إلى 2019. هذه الحكومات لم تكن تملك رؤية واضحة وطغى عليها الفساد وكانت أعمارها قصيرة إجمالاً وخضعت لمحاصصة الأحزاب المتشكّلة ما انعكس على الشفافية والحوكمة وأدّى إلى تضخم القطاع العام والإنفاق غير المجدي والمحاصصة وإبرام الصفقات، فكان نتيجة ذلك تزايد وتيرة الدين العام. فعلى الدولة السعي لمعالجة السبب الرئيسي لتزايد الدين العام ألا وهو الحاكمية السياسية.

* أستاذ الاقتصاد والتنمية في الجامعة اللبنانية

تطور معدل تزايد اجمالي الدين العام خلال الفترة ما بين 1993 و2018م

المرحلة	معدل التزايد في حجم الدين	الحاكمية السياسية
1993-2006	181% - 46%	الحص (سنتان) - كرامي (سنة ونصف)- الصلح (خمسةأشهر) – الحريري (10 سنوات) – عمر كرامي + ميقاتي (اقل من سنة)- السنيورة (سنة)
2006-2012	181%-130%	السنيورة (4 سنوات)- ميقاتي – الحريري (سنة)
2012-2018	151%-130%	الحريري (سنة)- ميقاتي (3 سنوات) – سلام (3سنوات) – الحريري (سنتان)

مقارنة الجهد والقدرة الضريبية للاقتصاد اللبناني مع بقية دول العالم

البلد	الجهد الضريبي (Tax Effort)	القدرة الضريبية (Tax capacity)
البلدان منخفضة الدخل	0.65	26
البلدان متوسطة الدخل	0.64	37.3
البلدان مرتفعة الدخل	0.76	45.1
لبنان	0.49	34.2

المصدر:-IMF Working Paper Fiscal Affairs Department Understanding Countries' Tax Effort, Prepared by Ricardo Fenochietto and Carola Pessino1

المراجع

- أكبر كميجاني ، يزدان بناه: «الاستدامة المالية للاقتصاد الإيراني – مقاربة الأسلوب التجميعي» مجلة الأبحاث والسياسات الاقتصادية - 104 - ج11 - عدد 2 (2016) – ص 3-26.

- جلال منتظري شوركجالي: «عوامل تعيين كنندة اندازة بدهي دولت در اقتصاد إيران» بررسي مسائل اقتصاد إيران، پژوهشگاه علوم إنساني ومطالعات فرهنگي دوفصلنامة علمي ترويجي، سال پنجم، شمارة دوم، پاييز و زمستان 1397 .105-124.

- Keiichiro Kobayashi: «Public Debt Overhang and Economic Growth», Policy Research Institute, Ministry of Finance, Japan, Public Policy Review, Vol.11, No.2, March 2015, pp.249-255

- STIJN CLAESSENS: «The Debt Laffer Curve: Some Estimates» World Development, Vol. 18, No. 12, pp. 1671-1677,1990.

-ABU NURUDEEN: «ECONOMIC AND POLITICAL DETERMINANTS OF PUBLIC SECTOR BUDGET DEFICITS: THE CASE OF NIGERI» studies in business and economics vol15no2 pp57

قراءات

هل الذهب والاحتياطات بأمان؟

ماهر حسين

أصبح عدم سداد استحقاق سندات الـ"يوروبوندز" في 9 آذار المقبل خياراً جدّياً ومرجّحاً لدى الحكومة اللبنانية الجديدة. وقد بدأت فعلياً المشاورات مع صندوق النقد الدولي للحصول على "مساعدة تقنية" في عملية إعادة هيكلة الدين. يثير هذا الأمر سؤالاً محورياً: هل هناك احتمال أن يرفض حملة هذه السندات الخارجيون إعادة الهيكلة وتصنيفهم لبنان دولة متخلّفة عن السداد؟ لأن سندات الـ"يوروبوندز" التي تصدرها الدولة اللبنانية تتضمن بنداً تتنازل فيه الدولة عن حصانتها في المحاكم الخارجية، ولا سيما محكمة نيويورك، فمن الطبيعي أن يكون التركيز على احتمال لجوء الجهات الدائنة الخارجية إلى محاكم نيويورك للادعاء على الدولة.

إن التنازل عن الحصانة يجعل الدولة اللبنانية عرضةً للمحاكمة في الخارج ولا يمكن لقوانين الحصانة السيادية في الدول التي قد تجري فيها المحاكمة أن تحمينا، لأن جميع هذه القوانين مشروطة بعدم وجود تنازل عن الحصانة، إلا أنه من المهم أن نعرف إذا كانت هذه القوانين تحفظ استقلالية مصرف لبنان المركزي عن الدولة في تطبيق أحكامها، وهذا الأمر محطّ نقاش كبير ربطاً بكون جزء من احتياطات المصرف المركزي اللبناني بالذهب والدولار موجوداً في نيويورك، بالإضافة إلى الذهب. ويبدو أن هناك جدلاً محلياً حول هذا الأمر لجهة وجود مخاطر على موجودات مصرف لبنان.

في ورقتها البحثية بعنوان: "حصانة ممتلكات المصرف المركزي من تطبيق الأحكام"، تشير "إنغرد ويرث" إلى ثلاثة مناهج تتّبعها الدول في مقاربة موضوع حصانة المصارف المركزية من تطبيق الأحكام ضدّ الدول هي:

- المنهج الأول يعطي الحصانة شبه المطلقة لممتلكات المصارف المركزية، وهو طريق بدأت تسير فيه دول عدّة أخيراً مثل الصين والأرجنتين واليابان، وسبقتها إليه دول أخرى مثل المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا. وهذا المنهج يتطابق أيضاً مع معاهدة الأمم المتحدة حول حصانات الدول التي صدرت عام 2004 إذ تنص الفقرة 21 منها على أن ممتلكات المصرف المركزي لديها حصانة من تدابير الأحكام الصادرة ضد الدول.

- المنهج الثاني وسطي، وقد يعطي الحصانة للمصارف المركزية بشكل خاص لكنها ليست مطلقة، هذا المنهج تتبعه الولايات المتحدة الأميركية نظرياً.

- المنهج الثالث متصل بالعمليات التجارية، ويوجب ألا تخضع للحصانة ممتلكات المصرف المركزي التي تستعمل في العمليات التجارية. هذا المنهج تتبعه دول مثل أستراليا وكندا.

ما يهمنا كلبنانيين هو النظر في القانون الأميركي، لأن أي إجراء قانوني ضدّ الدولة اللبنانية يرجّح أن يكون في محاكم نيويورك. كما أن بعض احتياطات مصرف لبنان بالدولار والذهب موجود هناك. وينص القانون الأميركي للحصانة السيادية للدول الأجنبية الصادر عام 1976، على أن حصانة الدول السيادية تحميها من الإجراءات القانونية، إلا ما يخصّ الممتلكات المستعملة في عمليات تجارية، لكنه يعطي حماية خاصّة لبعض الممتلكات والكيانات التابعة للدولة ومنها المصرف المركزي، إذ يذكر أن ممتلكات المصرف المركزي تتمتّع بالحصانة في حال كانت هذه الممتلكات "محمولة في حسابها الخاص". تفسير العبارة الأخيرة شكّل تحدياً أمام المحاكم الأميركية، فرَوّدها الكونغرس بتفسير يميّز الممتلكات المحمولة في حساب المصرف المركزي التي تستعملها في عملياتها المعتادة التي تختلف عن الممتلكات المستعملة في العمليات التجارية.

في المقابل، تبنّى المدّعون مسارين لمواجهة هذا القانون؛ الأوّل ينطلق من تفسير بأن الأعمال الاعتيادية للمصارف المركزية هي أعمال تقوم بها المصارف التجارية، ما يعني أن كل ممتلكات المصارف المركزية تعتبر غير "محمولة في حسابها الخاص"، وبالتالي لا حصانة عليها. أما المسار الثاني، فينطلق من تفسير بأن الاستثناء الذي يخصّ المصارف المركزية في القانون هو غير مشروع أساساً لأنّ هذه المصارف ليست كيانات منفصلة عن الدولة وتخضع لحكومة الدولة ما يجعلها "شخصيّة بديلة" منها. والجدير ذكره أن المدعين في هذه الحالات هم صناديق استثماريّة متخصّصة بشراء السندات المتعثّرة أو المتوقّع تعثّرها، وهذا النوع من الصناديق متعارف عليه باسم "الصناديق الانتقاضية".

تمثّل حالة الأرجنتين أحد الأمثلة للمعارك القضائية في المحاكم الأميركية، إلى حدّ ما هي شبيهة بالحالة اللبنانية؛ فالأرجنتين توقفت عن سداد دينها البالغ 104 مليارات دولار واختارت إعادة الهيكلة. معظم حاملي الدين الأرجنتيني وافقوا على إعادة الهيكلة باستثناء صندوق استثماري انقضاضي تابع لصندوق إليوت الأميركي وكان يحمل 2,4 مليار دولار من هذه السندات. هذا الصندوق ادّعى على الدولة الأرجنتينية التي تخلّت عن حصانتها السيادية، مثل الحالة اللبنانية، أمام المحاكم الأميركية ومستعملاً المسارين المذكورين لمواجهة قانون الحصانة السيادية. في النتيجة رُفض طلب الصندوق بوضع اليد على ممتلكات المصرف المركزي الأرجنتيني في الولايات المتحدة، وهي كناية عن احتياطات المصرف بالدولار. المحكمة اعتبرت أن هذه الممتلكات التي تستعمل في عمليات تجارية هي ضمن الممتلكات المحمولة في الحساب الخاص بالمصرف، وأن الممتلكات غير الخاصة للعمليات التجارية هي في الأساس محصّنة إذا كانت ملك المصرف المركزي أو ملك الدولة مباشرةً.

> **من الحالات النادرة التي رفعت فيها المحاكم الأميركية الحصانة عن ممتلكات المصرف المركزي لدولة كانت ضد إيران في أحكام تتعلق بـ«الإرهاب»**

إسقاط هذه النتيجة على حالة لبنان، قد يعني أن ممتلكات مصرف لبنان الموجودة في الولايات المتحدة الأميركية يفترض أن تكون بمأمن عن أي تحرّك قضائي قد تتعرّض له الدولة اللبنانية في محكمة نيويورك.

من الحالات النادرة التي رفعت فيها المحاكم الأميركية الحصانة عن ممتلكات المصرف المركزي لدولة، كانت في قضية ضد إيران في أحكام تتعلق بـ"الإرهاب" ما أدّى إلى حجز مبلغ مليارَي دولار تابع للمصرف المركزي الإيراني. فالقانون الأميركي للحصانة السيادية الأجنبية يسمح بإزالة الحصانة عن دول يعتبرها الرئيس الأميركي راعية للإرهاب. لكن إيران ذهبت إلى محكمة العدل الدولية بحجّة خرق الولايات المتحدة اتفاق عام 1955 بين البلدين. إيران ادّعت أمام المحكمة بأن الاتفاق خُرق من خلال رفع الحصانة السيادية عن شركات ملك للدولة الإيرانية وبالأخص البنك المركزي. وإضافة إلى ذلك خرقت الولايات المتحدة البند رقم 19 من مؤتمر الأمم المتحدة، لأنها نفّذت حكمها القضائي على مؤسسة تابعة لإيران بدلاً من أن تنفّذه ضدّ الدولة في إيران مباشرةً، علماً بأن هذا الحكم الأميركي يمكن أن يصنّف حكماً سياسياً، وهذا الأمر قد لا ينطبق على الحالة اللبنانية.

في الخلاصة، إن القانون الدولي يضمن حصانة المصارف المركزية للدول، ويمكن في الحالة القصوى اللجوء إلى المحكمة الدولية لضمان عدم المساس باحتياطات لبنان في الخارج.

إذاً، على الحكومة اللبنانية إحصاء ما لدى المصرف المركزي من احتياطات في الخارج، من دولار وذهب، لأنه من غير المعقول اتخاذ قرار السداد أو الامتناع عنه من دون معرفة "الجردة" لاحتساب المخاطر المتعلقة بكل خيار. ومع ما ورد من صعوبات ومتاعب قد تنجم من الادعاء على لبنان في المحاكم الخارجية، فعلى الدولة اللبنانية أن تواجه المصارف التي باعت أخيراً سندات الـ"يوروبوندز" لجهات خارجية، لأن عملية كهذه كانت بمثابة جريمة بحقّ الدولة والشعب اللبناني، وعليها أيضاً أن تعمل على استرجاع أموالها وذهبها الموجود في الخارج تحسّباً للحالة الأسوأ، إذ قد تحتجز الولايات المتحدة هذه الممتلكات بناء على طلب الدائنين الأجانب.

ارکادیو اسکیفیك ـ کوستاریکا
arcadio

مقال

المفهوم الطبقي

الجذور السياسية والفكرية للنيوليبرالية [3]

زياد حافظ *

يعود سبب تنامي الفكر النيوليبرالي إلى خشية الطبقات الحاكمة تقليدياً من تقلّص أو تراجع نفوذها. هذا ما وصل إليه الاقتصادي الأميركي دافيد هارفي في مؤلّفه المهم «التاريخ المختصر للنيوليبرالية». لكن قبل تحديد مفهوم الطبقة الحاكمة، هناك سؤال أساسي: لماذا انتظرت تلك الطبقة نحو عقدَين من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية للمبادرة إلى استعادة «دورها المنقوص»؟ ببساطة هي أولوية السياسة على أيّ اعتبار آخر. فبعد الحرب العالمية الثانية عمّت موجات من الحركات الشعبية المتعاطفة مع الفكر الشيوعي أو الفكر الاشتراكي والمدعوم سياسياً من الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية ومن الصين في آسيا. كما شهدت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية تعاظم حركات التحرّر في العالم من قبضة الاستعمار القديم والمجيء بأنظمة «متحرّرة» ومتعاطفة مع الطروحات الاشتراكية. لذا كانت الأولوية لكبح هذا التنامي أولاً في أوروبا، ولاحقاً في دول آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا، انطلاقاً من أن السياسات الكينزية مكّنت الدول الأوروبية الغربية ومعها الولايات المتحدة من إعادة إعمار أوروبا المدمّرة بسبب الحرب العالمية الثانية، وبمشاريع اقتصادية اجتماعية تجلب الجماهير إلى الالتفاف حول حكوماتها وأنظمتها السياسية بدلاً من الشروع في مشاريع ثورية أو انقلابية اقتصادية اجتماعية تهدّد النظم القائمة. ولا يمكن أن ننسى أن الانتخابات البرلمانية بعد الحرب العالمية الثانية في كلّ من فرنسا وإيطاليا شهدت صعود الحزب الشيوعي الذي أحرز على ما يوازي ثلث أصوات الناخبين، ما أقلق القيادات الغربية من الخطر الشيوعي.

استمرّ هذا الوضع لغاية النصف الثاني من الستينات. كان الاستقرار مترسّخاً في كلّ أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وفي تلك الفترة بدأت تظهر حدود السياسات الكينزية في استدامة النمو الاقتصادي بشكل مقبول مترافقاً مع تضخّم وزيادة متدرّجة في البطالة. لكن العديد من الاقتصاديين يرون أن هذه السياسات أصبحت عبئاً على ماليات الدول وعائقاً للنمو بسبب القيود المتعدّدة التي رافقتها ما أتاح فرصة الترويج، سياسياً، لفكر اقتصادي سياسي مخالف للسياسات السائدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الفكر «الجديد» ركّز على مبدأ الحرّية واعتبر أن سياسات تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي هي «طريق إلى العبودية» وفقاً لعنوان فون هايك الشهير (1944) (هذا الكتاب هو المجلّد الثاني لبحثه الفلسفي «تراجع العقل» المستوحى من كتاب الكسي دي توكفيل «الاستبداد طريق إلى العبودية»). رغم أن إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن ممكناً من دون التخطيط المركزي، إلّا أن فون هايك يعتقد أن التخطيط المركزي وتدخّل الدولة في النشاطات الاقتصادية وتحكّمها بالأسواق هو طريق استعباد الشعوب. لكن في الستينات والسبعينات، فقد التخطيط المركزي بريقه عند النخب الحاكمة، بسبب ثقل البيروقراطية التي رافقته وجداوه في أعين العديد من الاقتصاديين الأحرار (libertarians)، لذا أصبح ممكناً إعادة طرح أفكار فون هايك. أمّا الشخصية السياسية الأولى التي تبنّت تلك الأفكار فهي مارغريت تاتشر في منتصف السبعينات عندما صعدت في مواقع الحزب المحافظ البريطاني. في تلك الفترة خاضت معارك مع نقابات عمّال مناجم الفحم وعمّال صناعات الصلب واستطاعت كسر شوكة ونفوذ النقابات في السياسة بشكل عام وداخل حزب العمّال البريطاني. وفي الولايات المتحدة، استطاع الرئيس الأميركي رونالد ريغان أن يكسر شوكة النقابيين عبر طرد موظّفي مراقبة الطيران الذين أضربوا آنذاك بسبب الأجور المتدنية وأوقات العمل الطويلة والصعبة. كسب الرئيس ريغان تعاطف الأميركيين الذين اعتبروا موظفي رقابة حركة الطيران من الجنود الذين لا يستطيعون ترك عملهم وتهديد سلامة المسافرين. أمّا الاختبار الذي سبق مبادرات تاتشر وريغان، فكان في التشيلي مع الانقلاب ضد سلفادور اللندي سنة 1973 وما رافقه من سياسات ألغت التأميمات في القطاعات الاستراتيجية كالمناجم التي أوجدها اللندي وترسيخ سياسات اقتصادية ومالية مبنية على الخصخصة وفقاً لتوجّهات مدرسة شيكاغو.

> **صرّح رئيس بوينغ دايفيد كلهون بأن مبدأ المسؤولية يفرض على الشركة تأمين سلامة الطائرات (لا سلامة أرواح المسافرين) لتأمين تدفّق الأرباح**

إضافة إلى ترسيخ مبدأ التنديد بتدخّل الدولة في العجلة الاقتصادية عبر الرقابة والقيود، هناك أيضاً رغبة في إعادة هندسة المجتمع نحو المزيد من سلطان الشركات الخاصة، والتقليص للنقابات التي تحاسب وتساءل أصحاب العمل. كما أن القيم الاجتماعية التي أرستها السياسات الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية تفادياً للخطر الشيوعي و/أو الاشتراكي خضعت لمراجعة. فقد ظهرت منذ مطلع السبعينات أفكار تندّد بتلك «المسؤولية الاجتماعية» لدى الشركات. الاقتصادي الأميركي ميلتون فريدمان أحد أعمدة مدرسة شيكاغو الاقتصادية، نشر مقالاً مفصلياً في مجلة نيويورك تايمز (نيويورك تايمز مغازين) في أيلول 1970 يشير فيه إلى أن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة لدى أصحاب ومديري الشركات، هو تحصيل أقصى الأرباح الممكنة للمساهمين. هذا المبدأ مستمرّ حتى اليوم مع تحريف إضافي وصريح لمعنى المسؤولية. وهذا التحريف تجلّى في فضيحة شركة بوينغ العملاقة حول سلامة الطائرات التي تنتجها بعد تصريح مستغرَب لرئيس الشركة المعيّن حديثاً دافيد كالهون، إذ قال إن مبدأ المسؤولية يفرض على الشركة تأمين سلامة الطائرات «لتأمين تدفّق الأرباح»، أي إن سلامة أرواح المسافرين ليست السبب الرئيسي لتأمين سلامة الطائرات بل الأرباح! إلى ذلك المستوى انخفضت الأخلاق في النشاط الاقتصادي في النظام النيوليبرالي. وبالمناسبة لا نستبعد أن تعلن شركة بوينغ إفلاسها طالما هذه الذهنية متحكّمة بمسؤوليها، لأن التفكير على المدى الطويل أصبح مفقوداً لمصحلة الاستحقاقات المالية الفصليّة.

الشركة إذن هي الوحدة العاملة في العجلة الاقتصادية وفقاً للفكر النيوليبرالي. والشركة شهدت تطوّراً كبيراً في بنية الملكية والإدارة وأصبح الفرق بينهما ضئيلاً لأن الملكيّة هي أكثرية مجموع المساهمين الذين ينتدبون الأشخاص لإدارة الشركة. بات صعباً التمييز بين الملكية والإدارة. الملكية متناثرة بين أيدي مساهمين كثر وخصوصاً في الشركات الكبيرة، أما في الشركات الصغيرة فالملكية تكون للمؤسّس ومن يدور في فلكه وهو أيضاً من يدير الشركة. قضية الحجم أدخلت مفهوم الانتداب، فيما أصبحت مكافأة المدير تتماهى مع مكافأة المالك، بل ربما أهم منها. لا نريد الاسترسال في هذا الموضوع، لكن الفكرة الأساسية من هذه المقارنات تكمن في أن مصير الشركة أصبح في يد الإدارة بدلاً من المساهم الذي أصبح «رهينة» الإدارة. قرارات الإدارة بتضخيم الأرباح عبر التلاعب بمحاسبة المداخيل والنفقات هدفها رفع قيمة السهم (وهذا يُرضي المساهم) الذي أصبح يشكّل جزءاً كبيراً من مكافأته. فالأولوية لم تعد لزيادة الإنتاجية والتنافسية بل لتأمين الأرباح مهما كلّف الثمن وإن كان على حساب مستقبل الشركة والسلامة العامة أو البيئة أو أيّ قيمة اجتماعية تتجاوزها الشركة.

والتغيير في مفهوم الشركة وتذويب التمايز بين المالك والمدير أفضى إلى تحوّل في مفهوم رأس المال. بالنسبة إلى ميلتون فريدمان الرأس مالي هو ذلك المسؤول في الشركة (ليس المساهم!) الذي يتصرّف في مناخ تنافسي من دون أي تدخّل للدولة لتأمين أكبر قسط من الأرباح. هذا المفهوم الضيّق يتعارض مع المفهوم التقليدي للرأس مالية الذي كان سائداً في أربعينات وخمسينات وستينات القرن الماضي. كما أن الفجوة بين مردود رأس المال الإنتاجي ورأس المال «المالي» تضاءل حتى أصبح الأخير متفوقاً على رأس المال الإنتاجي. «السلطة» داخل المؤسسة أصبحت في مراكز المال وليس في مراكز الإنتاج.

هكذا تبلورت طبقة جديدة يصعب تحديدها كما كان ممكناً في السابق عندما كانت العلاقة مع وسائل الإنتاج يحدّد مفهوم الطبقة. أما الطبقة الجديدة فعلاقاتها مع المال وتشمل نوعيات مختلفة من الإحصّائيين في المال والمحاسبة والتحليل المالي والمعلوماتي والقانوني. وهذه الطبقة تُدخل تعديلات جوهرية إلى مفهوم الطبقة عبر تراخي العلاقة مع ملكية الإنتاج وتوثيق العلاقة مع الخدمات المالية. من هنا يمكن فهم ضعف دور النقابات في الاقتصاد الخدماتي الجديد حيث التناقض بين «العامل» وصاحب رأس المال يذوب. فـ«العامل» هو جزء من منظومة رأس المال حيث حلّ أصحاب الياقات البيضاء (white collars) مكان أصحاب الياقات الزرقاء (blue collars) في بنية اليد العاملة. هذه التحوّلات في الرأس المالية، من رأس مالية إنتاجية ومنتجة إلى رأس مالية افتراضية ومالية أصبحت من سمات الاقتصاد النيوليبرالي. كما أن التوطين للصناعات التحويلية من بلاد صناعية كالولايات المتحدة وأوروبا في دول أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا أدّى إلى نموّ تلك الطبقة الرأس المالية الجديدة. لذلك نرى انفصاماً واضحاً بين الاقتصاد الفعلي الإنتاجي والاقتصاد الافتراضي المالي حيث التركيز يصبح على الأسواق المالية بدلاً من الأسواق الفعلية.

الطبقة الجديدة ارتبطت بظاهرة العولمة وتضاؤل دور الدولة الوطنية وحتى دور الأمة-الدولة. ذروة ذلك التحوّل جاء على لسان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي اعتبر الأمة-الدولة من الماضي وأن عصر العولمة والنيوليبرالية هو الحاضر والمستقبل. وذهب في مبالغته نحو إنكار وجود ثقافة فرنسية بل هناك ثقافة في فرنسا وليست لها طابع وطني أو قومي. لسنا في إطار مناقشة جدوى تلك الأفكار بل مهمتنا أن نقول إن النيوليبرالية في مراحلها الأخيرة ولكن لا بدّ من التركيز على ترابطها بظاهرة العولمة خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية. هذه الطبقة ساهمت في بلورتها الشركات العملاقة العابرة للقارات التي كانت بحاجة إلى كفاءات متعدّدة لإحكام السيطرة على الأسواق. والطبقة الجديدة تختلف كلّياً عن الطبقات الأخرى التي أفرزتها وسائل الإنتاج والعلاقات الناتجة عنها. الطبقة الجديدة مرتبطة بالرأس المالية الجديدة التي تعتبر المال هو الأساس وهذا ما سنعرضه في المقال المقبل حول «أمَوَلة» رأس المال.

النيولبيرالية كانت لبّ السياسات التي فرضتها قسراً المؤسسات التجارية والدولية كمنظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الدول الناشئة و/أو الصغيرة كاليونان. وهذه المؤسسات بشّرت للعولمة ورفع الحواجز بين الدول بحجة تأمين حريّة التجارة وحركة السلع ورأس المال، بينما هناك سكوت واضح عن حركة اليد العاملة! وحرّية التجارة هي العذر لغزو الأسواق الوطنية للدول التي اقتصاداتها في مرحلة النشوء أو لا تستطيع مواجهة الشركات العملاقة خاصة في استثمار الموارد الطبيعية والطاقة والمعادن والمواصلات. النيوليبرالية كانت وما زالت منظومة فكرية للسيطرة على الاقتصاد عبر السيطرة على الأسواق من قِبل أقلّية متحكمة بالسلطة وتبرز الحرّية لتثبيت قانون الغاب. والتشريعات التي تصدرها المؤسسات الوطنية تحت سيطرة تلك النخب هي لشرعنة الداروينية الاقتصادية الاجتماعية. لاحقاً سنعرض إخفاقات النيوليبرالية من الناحية النظرية والعملية وما أسفرت عنه تلك السياسات.

* كاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

داريو كاستيليوس ـ المكسيك